



الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



التقرير السنوي

2021

FRA ANNUAL REPORT

10 YEARS+
ANNIVERSARY

80 YEARS+
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

نبني الجسور لا الحواجز Building Bridges not Walls

www.fra.gov.eg



الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB





الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

التقرير السنوي

2021

FRA ANNUAL REPORT



نبني الجسور لا الحواجز Building Bridges not Walls

www.fra.gov.eg

المحتويات

4	كلمة الأستاذ الدكتور / محمد عمران - رئيس الهيئة
7	مجلس إدارة الهيئة
8	الملخص التنفيذي
	القسم الأول: التطورات الاقتصادية وأداء الأسواق المالية غير المصرفية
12	أولاً: نظرة على الاقتصاد
12	1. الاقتصاد العالمي
13	2. الاقتصاد المصري
16	ثانياً: مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية
16	1. مؤشرات نشاط سوق رأس المال
19	2. مؤشرات نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة
22	3. مؤشرات نشاط التمويل العقاري
22	4. مؤشرات نشاطي التأجير التمويلي والتخريم
23	5. مؤشرات نشاط التمويل الاستهلاكي
24	6. مؤشرات نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
25	7. مؤشرات نشاط التمويل الأصغر
26	8. سجل الضمانات المنقولة
28	القسم الثاني: ملخص الاستراتيجية الشاملة لأنشطة المالية غير المصرفية (2018-2022)
32	القسم الثالث: المحاور الرئيسية لاستراتيجية الهيئة
33	المحور الأول: تعزيز معدلات النمو الاحتوائي
33	تعزيز التكامل بين الأنشطة المالية غير المصرفية
33	مبادرة الشمول المالي

35	المحور الثاني: تعميق مستويات الاستدامة.....
42	المحور الثالث: المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار
45	المحور الرابع: تطوير البنية التشريعية.....
45	1. سوق رأس المال
49	2. التأمين
50	3. أنشطة التمويل
51	4. تشريعات أخرى.....
53	المحور الخامس: تطوير الإطار المؤسسي
53	1. استكمال الهيكل التنظيمي للهيئة.....
53	2. بناء القدرات البشرية.....
56	3. الترخيص للمهنيين.....
57	4. التراخيص والموافقات الصادرة عن الهيئة للشركات والجهات لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية
58	المحور السادس: تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدارت الرقابية وحماية حقوق المعاملين.....
58	1. تطوير مستويات الحوكمة.....
59	2. تعزيز القدرات الرقابية.....
63	3. حماية حقوق المعاملين.....
66	المحور السابع: تطوير الأسواق والخدمات.....
68	المحور الثامن: الانفتاح على العالم الخارجي.....
73	المحور التاسع: تحسين إدارة المخاطر والإذار المبكر ضد الأزمات.....
76	المحور العاشر: التوعية والثقافة المالية.....
82	الخاتمة.....
84	الملاحق.....
99	إيضاح.....



كلمة الأستاذ الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة



أبى عام 2021 أن ينصرم دون أن يلقي بظلاله ويزرع الشكوك حول قرب انتهاء جائحة فيروس كورونا. ويستهل العالم العام الجديد بقلوب متربعة لأن تنتهي واحدة من أكبر الأزمات التي شهدتها العالم في تاريخه الحديث. وعلى الرغم من الدعم المبكر من الذخائر الطبية التي رُصدت لمواجهة الوباء من أدوية ولقاحات، إلا أنه على غرار العام الأول من الجائحة لا تزال السفينة تتلاطمها أمواج التضخم وتخوفات المتحورات الجديدة للفيروس، فلا يزال الاقتصاد العالمي مستمراً في محاولات التعافي. ويفيد أن التصدعات التي أحدثتها الجائحة ستستمر لفترة أطول تاركة بصمات دائمة على الأداء الاقتصادي في الأجل المتوسط، حيث توقع صندوق النقد الدولي في تنبؤات أكتوبر 2021 أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً قدره 5.9% في 2021 و4.4% في 2022، بانخفاض قدره 0.1% في 2021 عما ورد في تنبؤات يونيو 2021 والمقدرة بـ 6%. ويرجع تخفيف التوقعات لعام 2021 جزئياً إلى الانقطاعات في سلاسل الإمدادات (Supply Chain) التي يرجع معظمها إلى تفاقم الجائحة.

وعلى الرغم من الآثار السلبية لجائحة "كورونا" على اقتصادات العالم، إلا أن مصر استطاعت أن تتصدى لآثارها بفضل برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي نفذته منذ عام 2016. واستطاعت مصر أن تحتل المركز الثالث من بين أكبر خمسة اقتصادات عربية لعام 2021، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي المصري حوالي 396 مليار دولار خلال عام المالي 2021/2020، مقارنة بحوالي 362 مليار دولار في 2019/2020. ويتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي 438 مليار دولار خلال العام المالي 2021/2022.

وبالرغم من هذه الضغوط، استطاع القطاع المالي غير المصرفي مواصلة الأداء المتميز في خدمة خطط التنمية في مصر. فعلى مستوى أداء مؤشرات الأنشطة المالية غير المصرفية خلال عام 2021، شهد سوق رأس المال في مصر بداية التعافي من آثار جائحة كورونا واستعادت العديد من المؤشرات أداءها السابق، بل وتفوقت عليه في بعض الأنشطة.

وعلى صعيد آخر، شهد عام 2021 إعلان الهيئة لرؤيتها المستقبلية 2025، والتي تُعد امتداداً طبيعياً لاستدامة الأهداف التي سبق وتناولتها أول استراتيجية شاملة للقطاع المالي غير المصرفي (2018-2022) وتبناها مجلس إدارة الهيئة لتحديد مسار التطوير لهذا القطاع، و بما ي العمل على وجود نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي، ويتسم بالاستقلالية والاستقرار، ويساهم في تحويل الشمول المالي من رؤى وأفكار إلى واقع فعلي يضع في أولوياته تمكين المرأة والشباب ومحدودي الدخل، معتمدة في تحقيق ذلك على التحول الرقمي وآليات التكنولوجيا المالية. ومن الجدير بالذكر، أن الهيئة قد حققت معظم مستهدفاتها استراتيجية قبل انتهاء مدتها بعام كامل، حيث مثلت التزاماً على إدارة الهيئة والعاملين بها للعمل على تحقيق مستهدفاتها طبقاً لتوجيهات محددة، قام خلالها مجلس إدارة الهيئة بإصدار 811 قراراً منها 283 قراراً رقابياً وموافقات على تأسيس وترخيص لشركات جديدة، و334 قراراً لتنظيم الأسواق المالية غير المصرفية، و194 قراراً لتنظيم شئون الهيئة الداخلية.

وقد حرصت الهيئة على تعزيز دورها الإشرافي والرقابي من خلال توفير البيئة التشريعية الجاذبة للاستثمارات وحماية حقوق المستثمرين، حيث أصدرت عدة قوانين وتعديلات هامة من شأنها تطوير القطاع بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. فقامت الهيئة بتعديل عدة قرارات من أهمها تعديل قواعد القيد تمهيداً لاستقبال طروحات الشركات الكبيرة في البورصة المصرية

لتيسير قيد المشروعات ذات الأصول الضخمة. وقد تم الموافقة على مشروع قانون "تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا في الأنشطة المالية غير المصرفية" والذي يضع ضوابط لاستخدام التكنولوجيا المالية من قبل مقدمي الخدمات المالية غير المصرفية، ويمنح الهيئة العامة للرقابة المالية سلطة الإشراف على مجال التكنولوجيا المالية. كما قامت الهيئة بإصدار قراراً بإنشاء مجموعة للتأمين على المسافرين للخارج بهدف مد مظلة الحماية التأمينية لجميع المصريين أثناء سفرهم، وكذلك التأمين على العاملين المصريين بالخارج ضد مخاطر الوفاة بداية من أول يناير 2022.

وعلى مستوى تحقيق الشمول المالي غير المصرفى، وافقت الهيئة على مقترن تشريعى لإنشاء سجل لممارسة نشاط الكفالة بأجر للحصول على تمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وللتمويل الاستهلاكى. ونظراً لأهمية هذا النوع من التمويل ودوره في استكمال دورة النشاط الاقتصادي، تم السماح بإمكانية الحصول على أكثر من رخصة لممارسة التمويلات متناهية الصغر بالإضافة للتأجير التمويلي متناهي الصغر.

أما على مستوى تطوير مستويات الحكومة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين، قامت الهيئة بإصدار ضوابط التشكيل والترشح لعضوية مجالس إدارات شركات الإيداع والقيد المركزي الثلاث للأوراق المالية والأدوات المالية الحكومية وأسواق العقود الآجلة، وصندوق حماية المستثمر لتطابق قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية السابق إقرارها.

وعلى صعيد تعزيز مستويات الاستدامة في القطاع المالي غير المصرفى، فقد شهد العام تفعيل أول مركز إقليمي للتمويل المستدام (RCSF) بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا كخطوة نوعية نحو تعزيز وجود الاقتصاد المصرى على خريطة الاقتصاد الأخضر العالمي. كما قامت الهيئة بموافقة على أول إصدار من السندات الخضراء في سوق رأس المال في مصر لإحدى الشركات بقيمة 100 مليون دولار بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية. من ناحية أخرى، استمرت الهيئة في تعزيز دور المرأة لتمكينها من أداء دورها الأساسي في المجتمع والاقتصاد، حيث قامت الهيئة برفع نسبة تمثيل المرأة بمقاعد مجالس إدارة الشركات المقيدة في البورصة والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية إلى 25% أو عضوتين على الأقل. كما منحت الهيئة الشركات والجهات المالية غير المصرفية، حال مزاولة نشاطها وبلغ التعامل مع المرأة نسبة إلـ 25% أو أكثر كشخص طبيعي أو شخص اعتباري، تخفيفاً على رسوم التطوير أو مقابل الخدمات بنسبة 50% وبحسب نسبة التعامل مع المرأة، مما يشجع هذه الجهات على توجيه الجزء الأكبر من تعاملاتهم للمرأة. وتأكيداً لدعم القيادات النسائية وتقديم نماذج نسائية لديها إنجازات حقيقة، قامت الهيئة بمنح جائزة الرقابة المالية للقيادات النسائية الأكثر تميزاً لعام 2020 في مجال الأسواق المالية غير المصرفية. وفي إطار دعم جهود الدولة في التخفيف من آثار الجائحة الاقتصادية والاجتماعية لانتشار فيروس كورونا، قامت الهيئة بالمساهمة بمبلغ 250 مليون جنيه خلال عام 2021 لتوفير لقاح فيروس كورونا للفئات الأكثر احتياجاً، ليصل إجمالي مساهمات الهيئة في دعم جهود الدولة إلى 500 مليون جنيه.

أما على مستوى تحسين مناخ الاستثمار، وافقت الهيئة على السماح لشركات التخصيم بتقديم خدمة تخصيم الحقوق المالية الآجلة لشركات السمسرة في الأوراق المالية الناشئة مزاولة نشاط الشراء بالهامش. ولتنشيط سوق رأس المال وزيادة أحجام التداول بالبورصة المصرية، قامت الهيئة بالاتفاق والتنسيق مع البنك المركزي المصري على إنشاء صندوق لتمويل شركات الوساطة المالية، كما وافقت على خفض بنسبة 20% في تكلفة مقابل الخدمات المحصلة عن عمليات التداول بالبورصة المصرية وإرسال مشروع القرار إلى رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ إجراءات استصداره بهدف تشجيع الاستثمار بالبورصة المصرية.

وعلى مستوى تطوير الأسواق المالية غير المصرفية، وفي خطوة تستهدف تحقيق التكامل بين الأنشطة المالية وإتاحة التنوع في مصادر التمويل أمام شركات التمويل غير المصرفى، قامت الهيئة بمنح أول ترخيص يجمع بين مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بجانب نشاط التمويل متناهي الصغر لإحدى شركات التمويل متناهي الصغر. ولتذليل أي عقبات تواجه



مواولة الأنشطة المالية غير المصرفية، قامت الهيئة بخفض تكلفة خدمة الاستعلام الائتماني عن عملاء الجهات العاملة في مجال التمويل الاستهلاكي بنسب تصل إلى 75% بما يُسهم في زيادة القوة الشرائية للمجتمع، كما قامت بالحصول على موافقة وزارة المالية لإعفاء النشاط من ضريبة القيمة المضافة. بالإضافة إلى ذلك، وافقت الهيئة على تسجيل ثلاث شركات إضافية للقيد بالبورصة بقيمة عادلة تزيد عن 4 مليارات جنيه لإتاحة الفرصة أمام الشركات للتوسيع وزيادة حجم الأعمال وتعزيز فرص جذب الاستثمار الأجنبي وتنوع الخيارات الاستثمارية أمام جميع فئات المستثمرين.

وعلى صعيد العلاقات الدولية، تم انتخاب رئيس الهيئة رئيساً للجنة الأسواق النامية والناشرة (GEMC) ونائباً لرئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO)، وذلك للمرة الأولى في تاريخ سوق المال في مصر وأفريقيا.

وعلى مستوى تحسين منظومة إدارة المخاطر وخلق آليات للإنذار المبكر بالأزمات، قامت الهيئة بتدشين فعاليات الدورة التدريبية المتخصصة في مجالات إدارة المخاطر بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والمقدمة لمجموعات من العاملين المختصين بالرقابة والإشراف على مختلف الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال مدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة (Frankfurt School of Finance & Management)، والاتفاق معها على تصميم نموذج لاختبارات الإجهاد والتحمل وتحليل السيناريوهات لأنشطة المالية غير المصرفية بمعايير دولية.

أما على صعيد التوعية والثقافة المالية، فقد قامت الهيئة بافتتاح مجمع المعرفة للثقافة المالية (Financial Literacy Knowledge Hub) بهدف نشر الثقافة المالية داخل القطاع المالي غير المصرفي، وتعزيز اعتماد النمو الاقتصادي على الطاقات البشرية الخلاقة ومهارات التقنية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة بالمشاركة في مراسم الاحتفال بتخرج أول دفعه من طلاب الماجستير المهني في حوكمة الشركات والذي يقدمه مركز المديرين المصري بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بالشكر لكل من ساهم في خروج هذا العام بهذا الشكل الطيب...والشكر واجب وموصول إلى أعضاء مجلس إدارة الهيئة والعاملين بها، وأطراف القطاع المالي غير المصرفي المختلفة، والساسة الإعلاميين، وذلك على الجهد والحيثية لتجتاز سفينة الوطن عباب الجائحة بسلام...كما نتمنى أن يمتد هذا التعاون المثمر خلال العام الجديد بإذن الله... وأدعوا الله أن يكون العام القادم عاماً مستقراً ناجحاً على مستوى هيئة الرقابة المالية وعلى مستوى بلدنا الحبيب.

د. محمد عمران

محمد عمران

رئيس مجلس إدارة الهيئة

مجلس إدارة الهيئة



د. محمد عمران

رئيس مجلس إدارة الهيئة



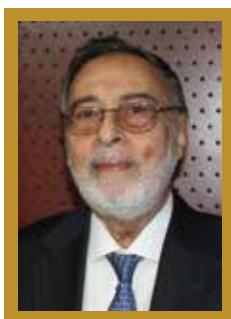
د. إسلام عزام

نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

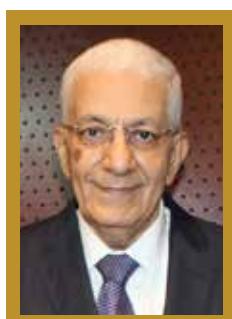


المستشار، رضا عبد المعطي

نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة



د. محمد حافظ صقر
عضو مجلس إدارة الهيئة



أ. عبد الحميد إبراهيم
عضو مجلس إدارة الهيئة

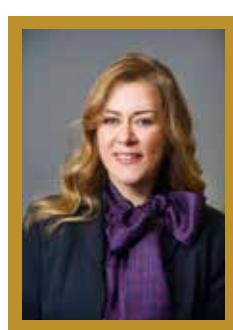


أ. جمال نجم
عضو مجلس إدارة الهيئة



د. ماريان أمير عازر
عضو مجلس إدارة الهيئة

منذ مايو 2021



د. رشا راغب
عضو مجلس إدارة الهيئة



د. أيمن أحمد رجب
عضو مجلس إدارة الهيئة

الملخص التنفيذي

أدى انتشار متغير فيروس كورونا الجديد "أوميكرون" في نهاية عام 2021 إلى إعادة فرض قيود على التنقل بالعديد من البلدان، مما أسفر عن بطء تعافي الاستهلاك الخاص، وضعف احتمالات النمو، وارتفاع أسعار الطاقة، واضطراب الإمدادات، وزيادة معدلات التضخم بشكل أعلى مما كان متوقعاً. وعلى خلفية ذلك، تراجع معدل النمو العالمي المتوقع من 5.9% في عام 2021 إلى 4.4% في عام 2022، مما يعكس إلى حد كبير خفض توقعات النمو لأكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية والصين. بالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن تظل معدلات التضخم مرتفعة على المدى القريب قبل أن تنحسر خلال عام 2023، وذلك بافتراض ثبات توقعات التضخم على المدى المتوسط وانحسار الوباء، وتحسين اضطرابات سلاسل الإمدادات، وإعادة توازن الطلب. كما يتوقع أيضاً أن تتراجع الزيادة السريعة في أسعار الوقود خلال العامين القادمين 2022 و2023، مما سيساعد على احتواء معدلات التضخم العام.

وبالرغم من الضرر الاقتصادي العالمي في ظل تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد، والذي يمثل واحدة من أكبر الصدمات الاقتصادية التي شهدتها العالم منذ عقود، إلا أن التوقعات تشير إلى أن الاقتصاد المصري سيصبح ثالث أكبر اقتصاد عربي وأفريقي خلال عام 2022، وذلك في شهادة دولية جديدة على استمرار مسيرة الإنجازات الاقتصادية. فوفقاً لتوقعات الاقتصاد المصري الأخيرة، ستتجاوز معدلات النمو 6% خلال العام المالي 2021/2022 مقابل 3.3% في 2020/2021.

وعلاوة على ذلك، استطاعت مصر تحقيق فائض أولى بلغت نسبته 1.5% من إجمالي الناتج المحلي خلال العام المالي 2021/2020، تم استخدامه في تمويل جزء من فوائد الدين العام، مما ساعد في خفض العجز الكلي إلى 7.4% من الناتج المحلي، مقارنة بـ 8% خلال العام المالي 2019/2020، وذلك وفقاً لتقديرات الموازنة الأصلية، وهو ما يعد نتيجة جيدة للغاية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والاستثنائية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا.

وجدير بالذكر أنه على الرغم من التحديات والضغوط التي يعاني منها الاقتصاد العالمي جراء انتشار جائحة كورونا، أثبت القطاع المالي غير المصرفية في مصر قوّة وصلابة وثباتاً عن غيره من القطاعات الاقتصادية في الدولة. فقد استطاع قطاع الخدمات المالية غير المصرفية أن يسترد أداءه السابق خلال عام 2021، بل واستطاعت بعض الأنشطة أن تتفوق عليه. ويرصد هذا التقرير أهم مؤشرات الأداء لأنشطة المختلفة خلال العام.

فعلى مستوى سوق رأس المال في مصر، فقد شهد بداية التعافي من آثار جائحة كورونا، حيث بلغت قيمة الإصدارات في السوق الأولى للأوراق المالية ما يزيد عن 217 مليار جنيه. ومع الأخذ في الاعتبار إصدارات تعديل القيمة الإسمية وإصدارات تخفيض رأس المال، وصلت القيمة إلى ما يزيد عن 280 مليار جنيه مقارنة بحوالي 194 مليار جنيه في العام الماضي، بزيادة قدرها 45%. كما شهد عام 2021 أول إصدار للسندات الخضراء في سوق رأس المال المصري، وهو إصدار بقيمة 100 مليون دولار - أي ما يعادل 1.6 مليار جنيه مصرى - وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لدعم تحول الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الأخضر.

وعلى جانب آخر، حققت البورصة المصرية أداءً طيباً خلال عام 2021، حيث بلغ المؤشر الرئيسي (EGX30) 11,949.2 نقطة بنهاية 2021، بمعدل ارتفاع بلغ 10.2% عن العام السابق. كما ارتفع رأس المال السوقى للأسهم المقيدة بالسوق الرئيسي بنسبة 17.6% خلال العام، محققاً ما يقرب من 766 مليار جنيه مقابل 651 مليار جنيه في نهاية عام 2020. وعلى صعيد مستوى السيولة، فقد ارتفع إجمالي قيمة التداول خلال عام 2021 ليصل إلى ما يزيد عن 1007 مليار جنيه مقارنة بـ 689.6 مليار جنيه خلال عام 2020، بمعدل زيادة بلغ 46%.

وبالنسبة لقطاع التأمين، فقد حققت شركات التأمين إجمالي أقساط بلغ ما يقرب من 48 مليار جنيه مصرى في نهاية يونيو 2021 مقارنة بـ 40.1 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة تقدر بحوالي 18.5%. كما بلغ إجمالي استثمارات شركات التأمين ما يزيد عن 131 مليار جنيه مصرى في نهاية يونيو 2021 مقارنة بما يقرب من 108 مليار جنيه مصرى بالعام السابق، بمعدل نمو بلغ 22%.

وعلى صعيد صناديق التأمين الخاصة، فقد بلغ عدد الصناديق المسجلة لدى الهيئة بنهاية العام 764 صندوقاً، كما بلغت استثمارات صناديق التأمين الخاصة بنهاية عام 2021 ما يزيد عن 102 مليار جنيه مقارنة بما يقرب من 86 مليار جنيه في نهاية العام السابق، بمعدل نمو بلغ حوالي 19.5%.

وشهد نشاط التمويل العقاري أداءً ملحوظاً خلال عام 2021، فقد قامت شركات التمويل العقاري بمنح ما يزيد عن 8 مليارات جنيه لعملائها خلال عام 2021 مقارنة بـ 3.4 مليارات جنيه تمويلات ممنوعة خلال عام 2020 بمعدل نمو بلغ 138%.

أما بالنسبة لنشاط التأجير التمويلي، فقد بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي ما يقرب من 80 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 59 مليار جنيه خلال عام 2020 بمعدل نمو بلغ 36%. أما نشاط التخصيم، فقد ارتفع حجم الأوراق المخصصة ليصل إلى ما يزيد عن 20 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بنحو 11 مليار جنيه خلال عام 2020 بمعدل نمو بلغ 81%.

في حين ساهم نشاط التمويل متناهي الصغر في توسيع نطاق المستفيدين بالخدمات المالية وألمساهمة في رفع معدلات الشمول المالي، حيث بلغ عدد المستفيدين 3.5 مليون مواطن، بإجمالي أرصدة بلغت ما يزيد عن 27 مليار جنيه في عام 2021، بمعدل نمو بلغ 40.4%. وقد أسمهم قطاع التمويل متناهي الصغر في دعم المرأة بشكل ملحوظ، حيث استحوذت الإناث على ما يزيد عن 62% من إجمالي عدد المستفيدين.

بالإضافة إلى ذلك، شهد نشاط التمويل الاستهلاكي -أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً لأحكام القانون رقم (18) لسنة 2020- أداءً طيباً خلال عام 2021، حيث بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح 17 مليار جنيه، مقارنة بـ 8 مليارات جنيه في 2020، بارتفاع بلغ 102%.

أما فيما يخص سجل الضمانات المنقول، فقد بلغت قيمة الإشهارات حوالي تريليون جنيه وبلغ عددها 105 ألف إشهاراً من خلال 81 جهة، وبلغت الزيادة في قيمة الإشهارات حوالي 34% في نهاية عام 2021 مقارنة بنهاية عام 2020.

بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الهيئة في منتصف عام 2021 عن رؤيتها المستقبلية 2025، والتي أعادت تقييم أولويات الأهداف والمحاور الرئيسية وترتيبها في ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية على الصعيدين المحلي والدولي، حيث تُحدد هذه الرؤية أولويات عمل الهيئة في المرحلة القادمة وذلك، بالتركيز على خمسة محاور رئيسية في مقدمتها التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، ثم الشمول المالي والاستدامة المالية، تليه إدارة المخاطر والإذار المبكر ضد الأزمات، ثم محور تطوير البنية التشريعية، وأخيراً محور تعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات، وذلك للنهوض بالقطاع المالي غير المصرفى وتوسيع قاعدته.

كما برزت جهود الهيئة خلال العام في إصدار وإقرار قوانين ولوائح تنفيذية كان من أبرزها إصدار مجلس إدارة الهيئة لعدد 219 قراراً رقابياً وتنظيمياً منها: 97 قراراً رقابياً وموافقات، و84 قراراً لتنظيم الأسواق، بالإضافة إلى 38 قراراً يخص شئون الهيئة الداخلية.

واستطاعت الهيئة إنجاز العديد من مستهدفات استراتيجيتها، فعلى مستوى تطوير التشريعات، قامت الهيئة بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال لاستحداث آلية تسمح بتوريق الحقوق المالية المستقبلية المترقبة للجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص، وإرساله للجهات المختصة للسير في إجراءات استصداره. كما قامت بإصدار قرار للترخيص لشركات رأس المال المخاطر بـ مزاولة نشاط الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC)، وقراراً آخر بالقواعد المنظمة لمزاولة النشاط.

وفي إطار رؤية مصر 2030 وتحقيق مستهدفات محاور التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فقد أكدت الهيئة على أحقيبة الشباب من الجنسين في الفئة العمرية من 16 إلى أقل من 21 عاماً في التعامل في الأنشطة والمنتجات المالية غير المصرفية.

كما تم بحث سبل تطوير نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتذليل المعوقات مع الاتحاد واللجنة الاستشارية لتمويل هذه المشروعات.

وفي خطوة لتطوير مستويات الحكومة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين، قامت الهيئة بإعداد مشروع قانون لإنشاء سجل إلكتروني جديد لإشهار اتفاقيات التمويل العقاري لاستهداف حماية حقوق جهات التمويل. كما قامت الهيئة بإخضاع الوظائف الرئيسية لشركات التأمين وإعادة التأمين لمعايير النزاهة والسمعة الحسنة والكفاءة والقدرة وعدم تعارض المصالح.

وفي إطار تعزيز مستويات الاستدامة في القطاع المالي غير المصرفي، قامت الهيئة بطالبة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والعاملة بالأنشطة المالية غير المصرفية بتقديم إفصاح جديد عن ممارسات الاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية اعتباراً من أول يناير 2022. كما قام المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة بالتوقيع على إعلان نيروبي للتأمين المستدام كطرف مؤسس للاتفاق. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الهيئة إجراءات الانضمام إلى إعلان الأمم المتحدة لتمكين المرأة "WEP" كأول جهة حكومية في مصر لدعم وتعزيز المساواة بين الجنسين.

ولتحسين مناخ الاستثمار، قامت الهيئة بإطلاق مسابقة لابتكار حلول تكنولوجيا مالية غير تقليدية للتغلب على الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد على القطاع المالي غير المصرفي في مصر. كما وافق مجلس إدارة الهيئة على السماح لصناديق الاستثمار الخيرية، باعتباره أحد صناديق الاستثمار التي تباشرها البنوك وشركات الأنشطة المالية غير المصرفية بنفسها أو مع غيرها، بعدم التقيد في إصدار وثائقه بحد أقصى.

وفي خطوة تستهدف تطوير الأسواق المالية غير المصرفية، قامت الهيئة بدراسة تطوير القواعد الرقابية الحالية بما يُسهم في تعزيز التحول الرقمي لقطاع التأمين وتحقيق الشمول التأميني. كما قامت الهيئة بالاجتماع بشركات التمويل لبحث مقترناتهم في تطوير أسواق التمويل العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي لزيادة معدلات النمو لأنشطة التمويل المتعددة.

وفي تقدير دولي لنشاط الهيئة ودورها الابتكاري وتطبيقها لأفضل المعايير الدولية، تم إعادة انتخاب مصر عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبة المعاشات وصناديق التأمين الخاصة (IOPS)، وذلك للمرة الرابعة على التوالي. هذا بالإضافة إلى اختيار رئيس الهيئة رئيساً للجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC) ونائباً لرئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO)، وذلك للمرة الأولى في تاريخ سوق المال في مصر وأفريقيا. وقد ركز الاجتماع على موضوعات جديدة أهمها احتضان بعثات تكنولوجية مختصة بابتكار حلول في التكنولوجيا المالية وتسريع الاعتماد على تطبيقاتها في الأسواق المالية.

و واستكمالاً لجهود الهيئة للارتقاء بمستويات التوعية والثقافة المالية، قامت بتوقيع اتفاقية تعاون مع الأكاديمية العربية لتقنولوجيا العلوم والنقل البحري (AASTMT) لمنح شهادة الدكتوراه المهنية في الحكومة. كما قام معهد الخدمات المالية (FSI) بالتعاون مع معهد دراسات البورصات الأسباني (IEB) بالبدء في التدريس للدفعة الأولى من طلبة الماجستير في الأسواق المالية والحاصل على المركز الأول في إسبانيا كأفضل برنامج ماجستير مهني في الأسواق المالية وأحد أهم عشر برامج للماجستير المهني في أسواق المال على مستوى القارة الأوروبية.

1

التقرير السنوي
2021
FRA ANNUAL REPORT

القسم الأول
التطورات الاقتصادية وأداء الأسواق المالية
غير المصرفية



الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



نبني الجسور لا الحواجز Building Bridges not Walls

www.fra.gov.eg

أولاً: نظرة على الاقتصاد

1. الاقتصاد العالمي

تعافي بطيء ومعدلات تضخم مرتفعة

أنهى الاقتصاد العالمي عام 2021 في وضع أضعف مما كان متوقعاً في السابق. فمع انتشار متغير فيروس كورونا الجديد "أوميكرون"، أعادت البلدان فرض قيود على التنقل، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة واضطراب الإمدادات وزيادة معدلات التضخم بشكل أعلى مما كان متوقعاً. كما أن الانكماش المستمر في قطاع العقارات في الصين والتعافي الأبطأ من المتوقع للاستهلاك الخاص أضعف احتمالات النمو، حيث تراجع معدل النمو العالمي المتوقع من 5.9% في عام 2021 إلى 4.9% في عام 2022 - ليتراجع مرة أخرى في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في يناير 2022 ليسجل 4.4% في عام 2022، مما يعكس إلى حد كبير خفض توقعات النمو لأكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية والصين. حيث أدى انتهاء فترة الإجراءات الاحترازية، وما يتبعها من تسهيلات ائتمانية إلى تراجع معدل النمو المتوقع للولايات المتحدة بنحو 1.2%. أما في الصين، فقد أدت الاضطرابات الناجمة عن الوباء والمتعلقة بالسياسة المتشددة في التعامل مع الفيروس والضغوط المالية بين مطوري العقارات إلى خفض معدل النمو المتوقع بمقدار 0.8%.

وقد يؤدي ظهور متغيرات جديدة من فيروس كورونا إلى إطالة أمد الوباء وتحفيز الاضطرابات الاقتصادية، وزيادة اضطرابات سلاسل الإمدادات، وتقلب أسعار الطاقة، مما يعني زيادة حالة عدم اليقين حول معدلات التضخم ومسارات السياسة العامة.

ومع قيام الاقتصادات المتقدمة برفع معدلات السياسة النقدية، قد تظهر مخاطر على الاستقرار المالي وتدفعات رأس المال بالاقتصادات الناشئة والنامية خاصة مع زيادة مستويات الدين بشكل كبير خلال العامين الماضيين. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي ليصل إلى 4.4% في عام 2022، إلا أنها توقعات مشروطة بافتراض زيادة معدلات التطعيم في جميع أنحاء العالم وجود علاجات أكثر فعالية للفيروس. كما تشير التوقعات إلى أن اقتصادات الأسواق الناشئة ستتحقق نمواً يبلغ 6.5% في 2021، ثم ينخفض إلى 4.8% في 2022. أما اقتصادات الأسواق المتقدمة، فيتوقع أن تحقق نمواً قدره 5% في 2021 و3.9% في 2022.

المتوقع	الفعلي		
2022	2021	2020	
4.4%	5.9%	-3.1%	الاقتصاد العالمي
3.9%	5.0%	-4.5%	الاقتصادات المتقدمة
4.8%	6.5%	-2.0%	الاقتصادات الناشئة

المصدر: صندوق النقد الدولي

أما بالنسبة لمعدلات التضخم فمن المتوقع أن تظل مرتفعة على المدى القريب قبل أن تنحسر خلال عام 2023، وذلك بافتراض ثبات توقعات التضخم على المدى المتوسط وانحسار الوباء، وتحسين اضطرابات سلاسل الإمدادات، وإعادة توازن الطلب. كما يتوقع أيضاً أن تتراجع الزيادة السريعة في أسعار الوقود خلال العامين القادمين، مما سيساعد على احتواء معدلات التضخم العام، حيث تشير أسواق العقود الآجلة إلى أن أسعار النفط ستترتفع بنحو 12% خلال عام 2022، وهو ما يعتبر أقل بشكل كبير من الزيادات التي شوهدت خلال عام 2021، لتتراجع بشكل أكبر خلال عام 2023 مع تراجع اختلالات العرض والطلب. وبالمثل، يتوقع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بوتيرة أكثر اعتدالاً لتنخفض خلال عام 2023.

من ناحية أخرى، يتوقع أن تتحسن التجارة العالمية خلال عامي 2022 و2023، فمن المتوقع أن تنحسر مشاكل سلاسل الإمدادات في وقت لاحق من عام 2022، هذا بالإضافة إلى تأثير الاعتدال في الطلب العالمي على السلع في تقليل احتلالات العرض والطلب. أما فيما يخص تجارة الخدمات العابرة للحدود - وخاصة السياحة - فيتوقع أن تشهد تسجيل معدلات ضعيفة.

2. الاقتصاد المصري

تمكنت الدولة المصرية عبر برنامجها للإصلاح الاقتصادي والهيكلية بمحاوره المختلفة من تحويل التحديات المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد إلى فرص تنموية، حيث تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد المصري سيصبح ثانٍ أكبر اقتصاد عربي وإفريقي خلال عام 2022، وذلك في شهادة دولية جديدة على استمرار مسيرة الإنجازات الاقتصادية. فوفقاً لتوقعات الاقتصاد المصري الأخيرة، ستتجاوز معدلات النمو 6% خلال العام المالي 2021/2022 مقابل 3.3% في 2020/2021.

أما معدل البطالة فقد شهد ارتفاعاً طفيفاً نتيجةً لتداعيات الأزمة على القطاعات الاقتصادية، خاصة كثافة العمل ومنها السياحة، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على القطاع غير الرسمي الذي يمتص عدداً كبيراً من العمالة، حيث سجل معدل البطالة 7.5% في الربع الثالث من العام 2021، مقارنة بـ 7.3% في الربع الثالث من العام السابق. كما ارتفع المعدل السنوي العام للتضخم ارتفاعاً بسيطاً ليصل إلى 5.9% بنهاية ديسمبر 2021، مقارنة بـ 5.4% بنهاية ديسمبر 2020.

من ناحية أخرى، استطاعت مصر تحقيق فائض أولي بلغت نسبته 1.5% من إجمالي الناتج المحلي خلال العام المالي 2021/2020، تم استخدامه في تمويل جزء من فوائد الدين العام، مما أدى في خفض العجز الكلي إلى 7.4% من الناتج المحلي، مقارنة بـ 8% خلال العام المالي 2019/2020، وذلك وفقاً لتقديرات الموازنة الأصلية، وهو ما يعد نتائج جيدة للغاية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والاستثنائية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا.

وقد انعكس أداء الاقتصاد المصري بشكل إيجابي على ثقة ورأوية المؤسسات الدولية لل الاقتصاد المصري وآفاقه المستقبلية، حيث أبقت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني على التصنيف الائتماني طويلاً الأجل لمصر عند "B+", مع نظرة مستقبلية مستقرة، مدعاوماً بتفوق أداء الناتج المحلي الإجمالي لمصر على الغالبية العظمى للاقتصادات المصنفة لدى وكالة فيتش طوال فترة الجائحة.

كما قامت وكالة "ستاندرد آند بورز" بتبسيط التصنيف الائتماني لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية كما هو دون تعديل عند مستوى "B" مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري للمرة الرابعة على التوالي منذ بدء جائحة كورونا.

بينما قامت وكالة "موديز" بتتبسيط التصنيف الائتماني لمصر عند مستوى "B2"، حيث أوضحت أن الاحتياطيات القوية من النقد الأجنبي، واستعادة تحقيق فائض أولي بالموازنة ساهمت في دعم أجندات الإصلاح الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية للصادرات وتوسيع قاعدة الإيرادات.





الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB



نطاق عمل الهيئة العامة للرقابة المالية

1107 شركة | 968 جمعية | 3322 فرع | 2836 منفذ بيع | 20 مليون خاص/حكومي | 770 صندوق تأمين عميل | 33 مليون عضو



الهيئة العامة للرقابة المالية FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



مجمع المعرفة
للثقافة المالية

معهد الخدمات المالية

مركز المديرين المصري

المركز الإقليمي للتمويل المستدام

المجلس المصري للتحكيم الاختياري

ونسوية المنازعات المالية غير المصرفي

سجل الضمانات المنقوله

وحدة التمويل
متناهية الصغر

وحدة الرقابة على جودة
أعمال مراقبين الحسابات

ثانياً: مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية



سوق رأس المال

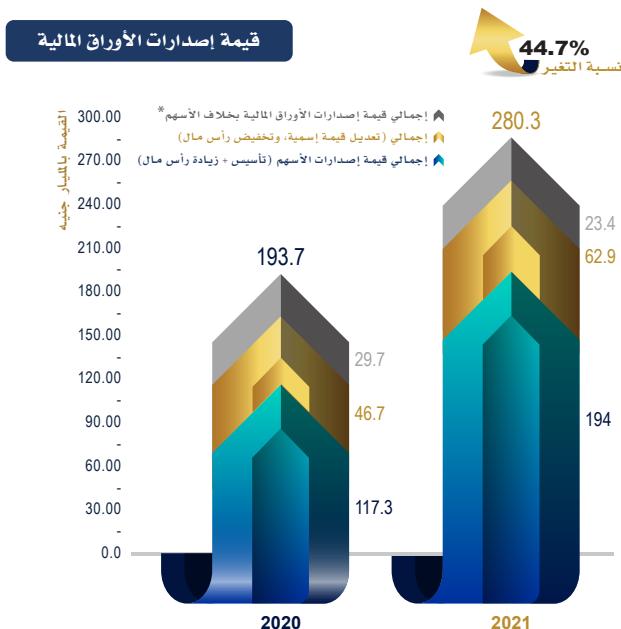
مؤشرات نشاط سوق رأس المال

● تمثل مساهمة سوق رأس المال في الاقتصاد القومي من خلال دوره في تشجيع تحويل المدخرات المتراكمة إلى استثمارات في مشروعات جديدة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن سوق رأس المال بما يملكه من تقنيات تكنولوجية عالية وتشريعات محكمة استطاع توفير مناخ حاذب للاستثمارات.

 شهدت مؤشرات سوق رأس المال بشكل عام نمواً ملحوظاً خلال عام 2021، نتيجة لبداية تعافي الاقتصاد المصري من حالة التباطؤ الاقتصادي التي صاحبتجائحة كورونا خلال عام 2020.

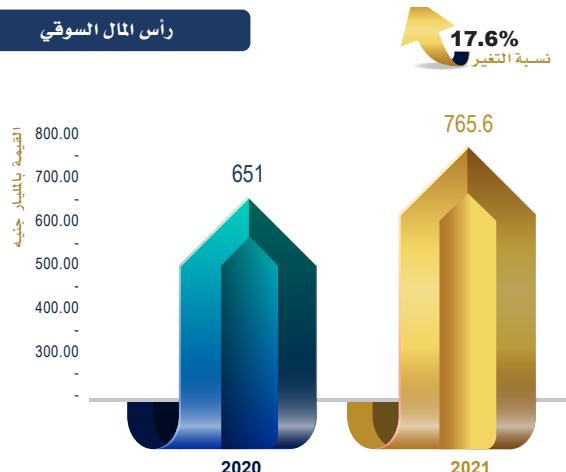
فقد ارتفعت قيمة إصدارات الأوراق المالية (الأسهم والسنادات والصكوك) إلى 280.3 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 193.7 مليار جنيه خلال عام 2020، بمعدل نمو بلغ 44.7%.

وتجدر بالذكر، أن مجلس إدارة الهيئة قد وافق على 9 برامج إصدارات لسندات التوريق، بقيمة إجمالية تقدر بـ 42.3 مليار جنيه، وقد تم إصدار سندات توريق بقيمة 18.8 مليار جنيه خلال عام 2021.



*الأدلة على خلاف الأسماء تتضمن: (سنوات التهذية + سنوات الشكاك + السنوات الخضراء + الصكوك)

رأس المال السوقى



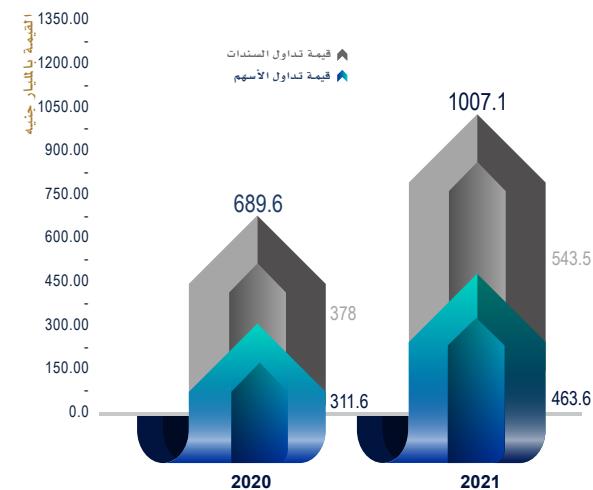
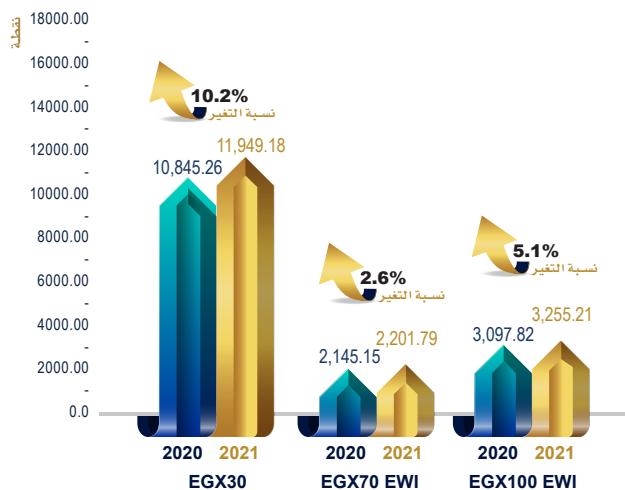
وقد شهد عام 2021 أول إصدار للسندات الخضراء في سوق رأس المال في مصر لإحدى الشركات بقيمة 100 مليون دولار (بما يعادل 1.6 مليار جنيه مصري)، وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لدعم تحول الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الأخضر.

ارتفع رأس المال السوقى للأسهم المقيدة بالسوق الرئيسى بنسبة 17.6% خلال هذا العام، حيث بلغ 765.6 مليار جنيه في نهاية عام 2021، مقابل 651 مليار جنيه في نهاية عام 2020.

تطور أداء مؤشرات البورصة المصرية خلال عام 2021

اجمالي قيمة التداول

نسبة التغير 46.0%



سجلت مؤشرات البورصة المصرية ارتفاعاً خلال عام 2021، حيث بلغ المؤشر الرئيسي EGX30 نحو 11,949.18 نقطة (إغلاق عام 2021) بمعدل ارتفاع بلغ 10.2% عن العام السابق. في حين بلغ معدل الارتفاع في كلٍ من مؤشر "EGX70 EWI" و "EGX100 EWI" خلال هذا العام 2.6% و 5.1% على التوالي.

بلغ إجمالي قيمة التداول 1007.1 مليار جنيه خلال عام 2021، مقارنة بـ 689.6 مليار جنيه خلال عام 2020، بمعدل زيادة بلغ 46%. وقد حققت قيمة تداول الأسهم 463.6 مليار جنيه خلال عام 2021 مقابل 311.6 مليار جنيه في عام 2020، بمعدل ارتفاع بلغ 49%， بينما بلغت قيمة تداول السندات 543.5 مليار جنيه خلال عام 2021 مقابل 378 مليار جنيه في العام السابق، بمعدل ارتفاع بلغ حوالي 44%.

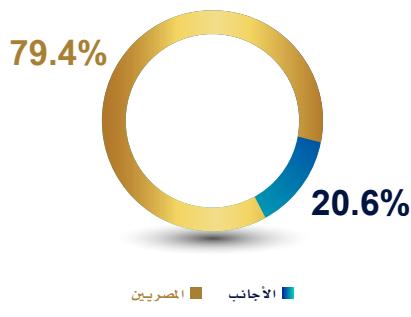
معدل التغير لمؤشر مورجان ستانلي IMI - MSCI للأسوق الناشئة مقوماً بالدولار الأمريكي



1	التشيك	47%
2	الإمارات	42%
3	السعودية	32%
4	الهند	29%
5	الكويت	27%
6	تايوان	25%
7	الأرجنتين	18%
8	المكسيك	18%
9	روسيا	14%
10	قطر	12%
11	بولندا	10%
12	التنمسا	10%
13	مصر	9%
14	اليونان	5%
15	جنوب أفريقيا	4%
16	إندونيسيا	0%
17	تايلاند	-1%
18	الفلبين	-3%
19	كوريا	-7%
20	مايلزيا	-9%

أما بالنسبة لوضع البورصة المصرية طبقاً لمؤشر مورجان ستانلي للأسوق الناشئة MSCI-IMI، فقد بلغت نسبة الزيادة في مؤشر البورصة المصرية نحو 9% مقوماً بالدولار الأمريكي.

تعاملات المصريين والأجانب خلال عام 2021



بلغت تعاملات الأجانب نحو 20.6% من إجمالي التعاملات في البورصة خلال عام 2021، بينما بلغ نصيب المستثمرين المصريين منها حوالي 79.4%.

صناديق الاستثمار

بلغ عدد صناديق الاستثمار الجديدة التي تم الموافقة عليها خلال عام 2021 نحو عشرة صناديق استثمار (منها صندوقين جاري تغطية الاكتتاب الخاص بهما)، ليصل إجمالي عدد الصناديق العاملة في مصر بنهاية عام 2021 نحو 122 صندوق استثمار، منهم 113 صندوق مفتوح، و9 صناديق مغلقة.

وقد بلغ صافي القيمة السوقية للواثق المقدمة من كافة صناديق الاستثمار نحو 111.7 مليار جنيه في نهاية 2021 (بعد استبعاد صناديق الاستثمار الجاري تغطية الاكتتاب بها). ويوضح الشكل التالي أنواع صناديق الاستثمار المختلفة:



مؤشرات نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة



يعد قطاع التأمين من أهم أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية، ويدخل ضمن القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يرتبط ارتباطاً تكاملياً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويساهم قطاع التأمين في إدارة الأخطار التي تتعرض لها الأصول الاقتصادية، مما يجعله أبرز أدوات استقرار واستمرار هذه القطاعات في أنشطتها. وقد حرصت الهيئة على تفعيل مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحديث التشريعات المنظمة لهذا النشاط.

وفي إطار دعم الهيئة لتحول قطاع التأمين إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في إصدار وتوزيع وثائق التأمين النمطية والتي لا تحتاج إلى خطوات اكتتاب معقدة، فقد قامت الهيئة بإضافة وثيقة التأمين ضد الحوادث الشخصية النمطية ضمن الوثائق المسموح بإصدارها إلكترونياً. هذا وقد بلغ عدد الشركات الحاصلة على موافقات الهيئة بالإصدار الإلكتروني عام 2021 نحو 3 شركات تأمين، وبذلك يكون إجمالي العدد التراكمي للشركات الحاصلة على موافقات بالإصدار الإلكتروني نحو 42 شركة، وهو ما يمثل جميع شركات التأمين العاملة بمصر.

إجمالي التعويضات المسددة



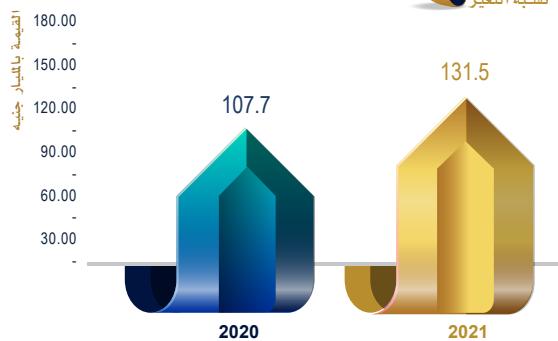
إجمالي الأقساط



ارتفعت قيمة إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين خلال العام المالي 2021 لتصل إلى 23.4 مليار جنيه مقارنة بـ 18.8 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة تقدر بحوالي .24.5%.

ارتفعت قيمة إجمالي الأقساط خلال العام المالي 2021 لتصل إلى 47.5 مليار جنيه مقارنة بـ 40.1 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة تقدر بحوالي 18.5%.

إجمالي استثمارات شركات التأمين



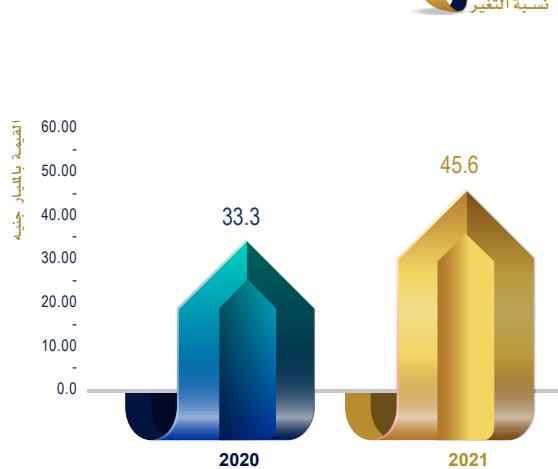
ارتفع إجمالي قيمة استثمارات شركات التأمين في نهاية العام المالي 2021 ليصل إلى 131.5 مليار جنيه مقارنة بـ 107.7 مليار جنيه في نهاية العام المالي السابق، بنسبة زيادة بلغت 22.1%.

إجمالي حقوق حملة الوثائق



ارتفعت قيمة إجمالي حقوق حملة وثائق شركات التأمين في نهاية العام المالي 2021 لتصل إلى 88.3 مليار جنيه مقارنة بـ 77.4 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة حوالي 14.1%.

إجمالي حقوق المساهمين



ارتفعت قيمة حقوق المساهمين في شركات التأمين إلى 45.6 مليار جنيه في نهاية العام المالي 2021، مقارنة بـ 33.3 مليار جنيه في نهاية العام المالي السابق، بمعدل ارتفاع قدره 36.9%.

صافي الأصول

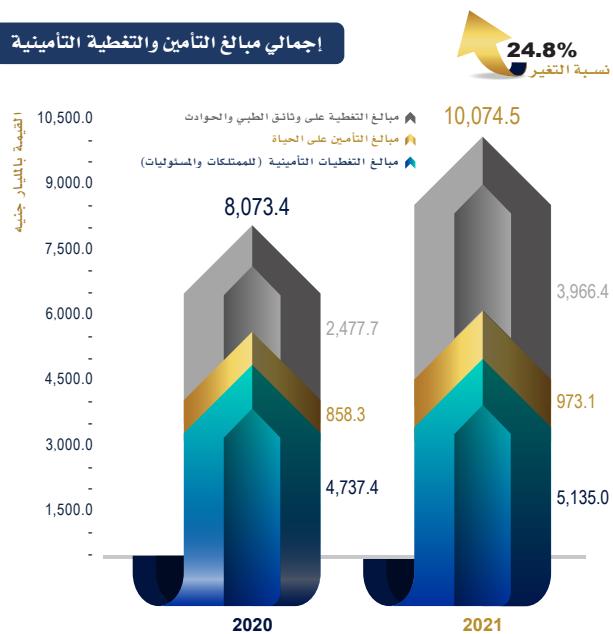


ارتفعت قيمة صافي أصول شركات التأمين في نهاية العام المالي 2021 لتصل إلى 152.9 مليار جنيه مقارنة بـ 128.5 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة قدرها 19%.

بلغ إجمالي مبالغ التأمين والتغطيات التأمينية 10.1 تريليون جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة بـ 8.1 تريليون جنيه خلال العام المالي 2020، بمعدل زيادة بلغ 24.8%:

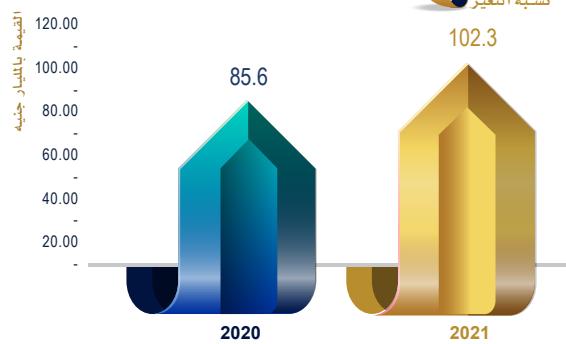
- بلغت قيمة مبالغ التغطية التأمينية على الممتلكات والمسؤوليات 5.1 تريليون جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة بـ 4.7 تريليون جنيه خلال العام المالي 2020، بمعدل زيادة بلغ 8.4%.
- كما بلغت قيمة مبالغ التأمين لوثائق تأمينات الحياة 973.1 مليار جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة بـ 858.3 مليار جنيه خلال العام المالي 2020، بمعدل زيادة بلغ 13.4%.
- وبلغت قيمة مبالغ التغطيات التأمينية لتأمين الطبي والحوادث 4 تريليون جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة بـ 2.5 تريليون جنيه خلال العام المالي 2020، بمعدل زيادة بلغ 60.1%.

إجمالي مبالغ التأمين والتغطية التأمينية



صناديق التأمين الخاصة

استثمارات صناديق التأمينات الخاصة



ترتبط صناديق التأمين الخاصة بقطاع التأمين، والتي تعد أحد أشكال أدوات الادخار، وهي عبارة عن أنظمة تأمينية خاصة، يتم تسجيلها بالسجل المنشأ لهذا الغرض بالهيئة، بحيث تصبح منفصلة عن الجهة المنشئة لها، ويتم تكوينها لأغراض منح مزايا لمجموعة من العاملين بالجهة المنشئة للصندوق، وتكون في شكل مزايا تأمينية أو معاشات إضافية أو مزايا اجتماعية أو رعاية صحية.

وقد بلغ عدد صناديق التأمين الخاصة المسجلة في مصر 764 صندوقاً بنهاية عام 2021، منها 694 صندوقاً سارياً، بالإضافة إلى 70 صندوقاً تحت التصفية، يستفيد منها حوالي 5 مليون عضو، وإجمالي قيمة اشتراكات سنوية تقدر بنحو 13.6 مليار جنيه في نهاية عام 2021.

بلغت القيمة التقديرية لاستثمارات صناديق التأمين الخاصة حوالي 102.3 مليار جنيه في نهاية عام 2021، مقارنة بنحو 85.6 مليار جنيه في نهاية العام السابق، بمعدل نمو بلغ حوالي 19.5%.

مؤشرات نشاط التمويل العقاري



التمويل العقاري

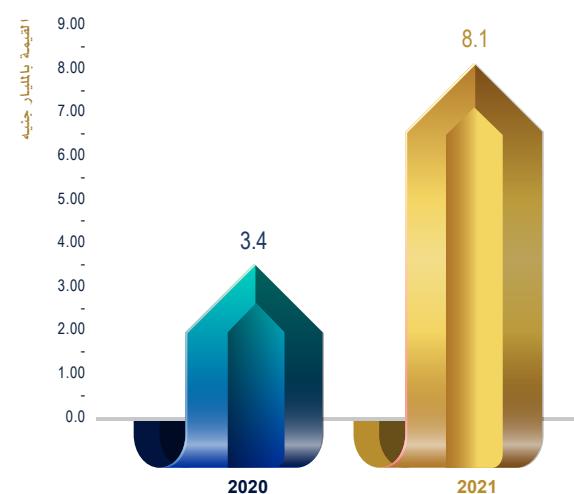
يعد قطاع الاستثمار العقاري في مصر أحد أهم القطاعات التي تؤثر في الاقتصاد المصري، وتعد القوانين المنظمة للسوق العقاري ذات أهمية قصوى لأنها تشكل الإطار القانوني الذي ينظم السوق. ومن أهم القوانين التي وضع她 لتنظيم السوق العقاري قانون التمويل العقاري، حيث يسهم في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل لاقتناء العقارات سواء كانت لأغراض اقتصادية أو لأغراض تمويل المساكن أو ترميمها وصيانتها.

تتبع أهمية قطاع الاستثمار العقاري من كونه يؤثر ويرتبط بالعديد من الخدمات والأدوات المالية مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتوريق وقيد الشركات العقارية في البورصة إضافة إلى صناديق الاستثمار العقاري. وبلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة التمويل العقاري في السوق المصري 16 شركة بنهاية عام 2021 (منها شركة واحدة لإعادة التمويل العقاري).

قامت شركات التمويل العقاري بمنح 8.1 مليار جنيه لعملائها خلال عام 2021 مقارنة بـ 3.4 مليار جنيه خلال عام 2020، بمعدل نمو بلغ 138.2%. ويعزى ذلك جزئياً إلى تعافي السوق العقاري بشكل كبير من جراء جائحة كورونا، بالإضافة إلى توجه شركات التطوير العقاري للتعامل مع شركات التمويل العقاري بشكل أكبر.

حجم التمويل العقاري المنووح

↑ 138.2%
نسبة التغير



مؤشرات نشاط التأجير التمويلي والتخريم

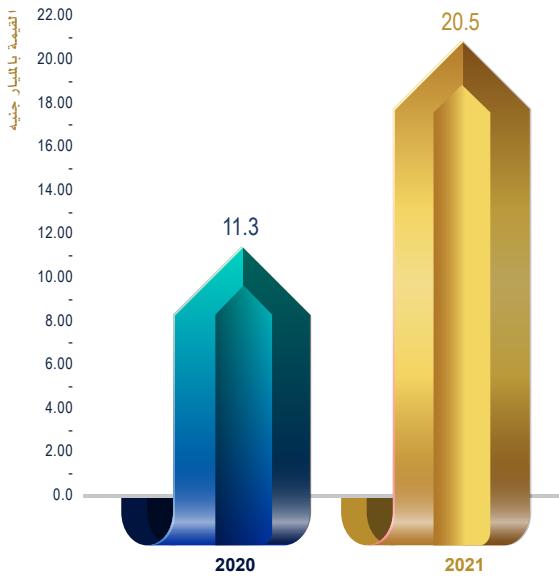


التأجير التمويلي والتخريم

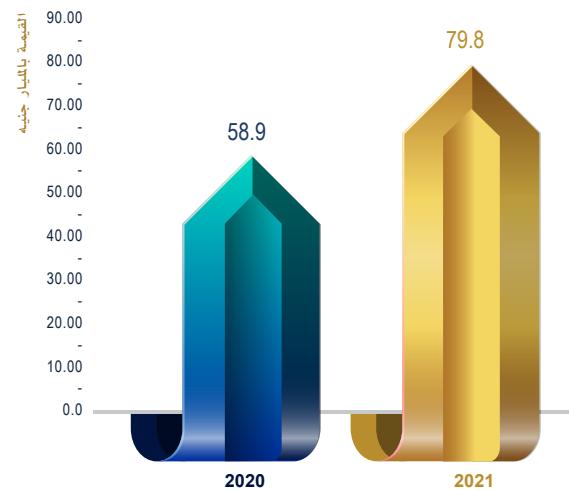
يساهم قانون التأجير التمويلي والتخريم الذي صدر في أغسطس 2018 في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية.

وقد سمح القانون للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المُرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لأحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 بتقديم خدمات التأجير التمويلي متناهي الصغر في ضوء الضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، وذلك بهدف دعم وتنمية الجهات التي تمارس نشاط التمويل متناهي الصغر وتوسيع نطاق الخدمات المالية غير المصرفية التي تقدمها باستخدام قاعدة البيانات المتوفرة لدى تلك الجهات للوصول إلى عدد أكبر من المتعاملين في الصناعات الصغيرة أو الحرفية، مما يعود حافزاً إضافياً للصناعات الصغيرة المتكاملة، ويفتح آفاقاً أوسع لخلق فرص عمل جديدة. وقد وصل إجمالي عدد الشركات المسجلة لدى الهيئة التي تزاول نشاط التأجير التمويلي 46 شركة بنهاية عام 2021.

إجمالي حجم الأوراق المخصصة



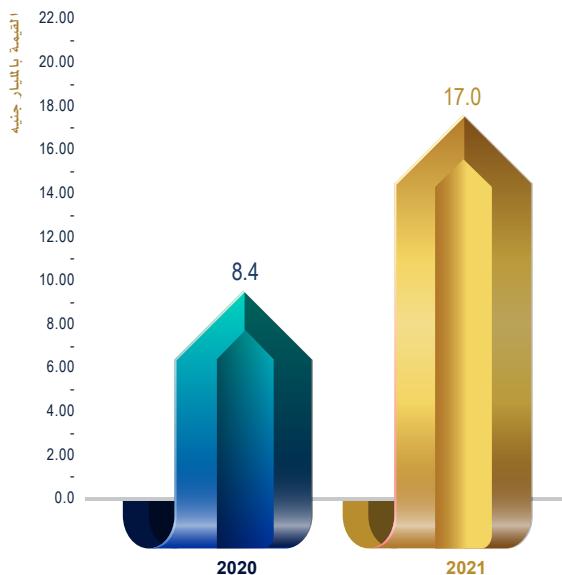
إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي



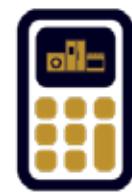
أما بالنسبة لنشاط التخصيم فإنه يعد أحد الركائز الهامة لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الخصوص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل. وقد بلغت قيمة الأوراق المخصصة 20.5 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 11.3 مليار جنيه خلال عام 2020، محققة معدل نمو بلغ 81.4%. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى إقبال الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية في الحصول على ترخيص مزاولة نشاط التخصيم، وزيادة عدد شركات التخصيم، بالإضافة إلى استحداث نشاط التخصيم الاستهلاكي.

بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 79.8 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 58.9 مليار جنيه خلال عام 2020، بمعدل ارتفاع بلغ 35.5%. وقد يعزى هذا الارتفاع إلى تعافي نشاط التأجير التمويلي من حالة التباطؤ التي سادت عام 2020 نتيجة لتأثير الأنشطة الاقتصادية بتداعيات جائحة كورونا.

إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح



مؤشرات نشاط التمويل الاستهلاكي

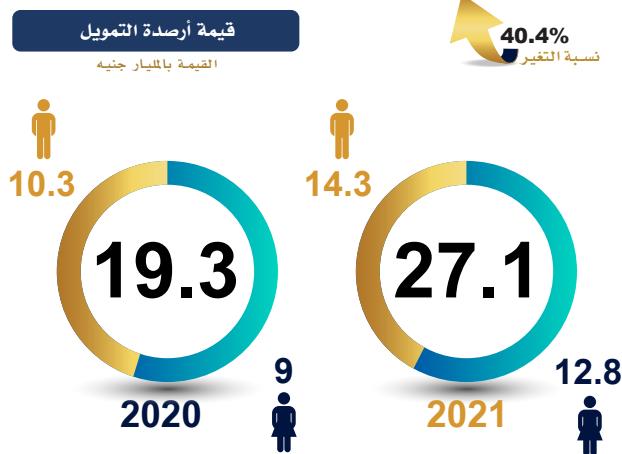


يمثل التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصراً رئيسياً في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

يعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحد أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً لأحكام القانون رقم (18) لسنة 2020. وقد بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح 17 مليار جنيه خلال عام 2021، مقارنة بـ 8.4 مليار جنيه خلال عام 2020، محققاً معدل نمو بلغ 102.4%.

مؤشرات نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغرى ومتناهية الصغر

التمويل متناهي
الصغر



بلغت قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغرى ومتناهية الصغر 27.1 مليار جنيه في نهاية عام 2021، مقارنة بـ 19.4 مليار جنيه في نهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 40.4%.

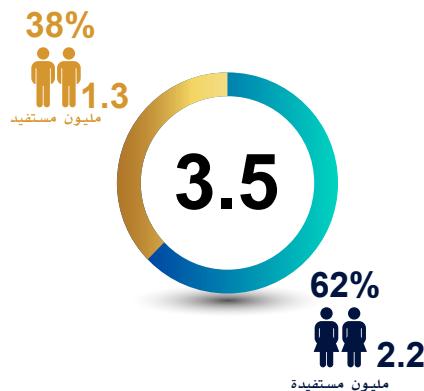
في إطار اهتمامها بتحقيق الشمول المالي وتمكين المرأة والشباب كأحد أهداف التنمية المستدامة، قامت الهيئة بدعم نشاط التمويل متناهية الصغر من خلال رفع كفاءة العاملين به، وكذلك توعية المجتمع بدور التمويل متناهية الصغر، بالإضافة إلى إصدار العديد من القرارات التنظيمية والرقابية التي كان لها آثار إيجابية على نتائج هذا النشاط. ومن المتوقع استمرار هذه الآثار خلال الأعوام القادمة، حيث قامت الهيئة بالسماح لجهات التمويل متناهية الصغر بممارسة نشاط التأجير التمويلي متناهية الصغر، وإصدار نظام السداد الإلكتروني في منح التمويل والتحصيل، واستخدام نظم المدفوعات من خلال التليفون المحمول. وقد أصدرت الهيئة القانون رقم (201) لسنة 2020 بشأن تعديل أحكام قانون التمويل متناهية الصغر ليشمل نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغرى.



وقد قامت جهات التمويل بزيادة تواجدها وانتشارها الجغرافي عن طريق 3156 منفذ تمويل بنهاية عام 2021 تغطي معظم مراكز ومدن الجمهورية، مقارنة بـ 2818 منفذًا بنهاية عام 2020.

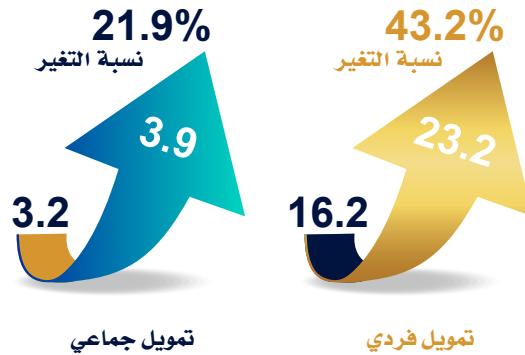
بلغ عدد المستفيدين 3.5 مليون مستفيد بنهاية عام 2021، مقارنة بـ 3.2 مليون مستفيد بنهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 9.4%.

نسبة الذكور والإناث إلى إجمالي المستفيدين



التمويل الفردي والجماعي

القيمة بـمليار جنيه



وأوسعهم قطاع التمويل متناهي الصغر في دعم المرأة بشكل ملحوظ، حيث استحوذت الإناث على 62% من إجمالي عدد المستفيدين البالغ 3.5 مليون مستفيد، وذلك بعدد 2.2 مليون مستفيد.

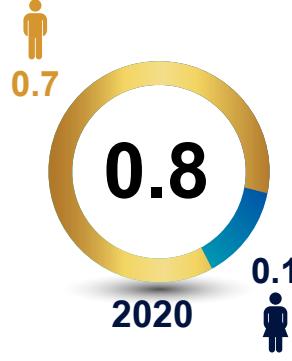
استحوذ التمويل الفردي على 23.2 مليار جنيه من جملة التمويلات البالغة 27.1 مليار جنيه بنهاية عام 2021، مقارنة بـ 16.2 مليار جنيه من جملة التمويلات البالغة 19.4 مليار جنيه بنهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 43.2%.

مؤشرات نشاط التمويل الأصغر

عدد المستفيدين
بالآلاف مستفيد

نسبة التغير (%)

147.1%

قيمة أرصدة التمويل
القيمة بـمليون جنيه

نسبة التغير (%)

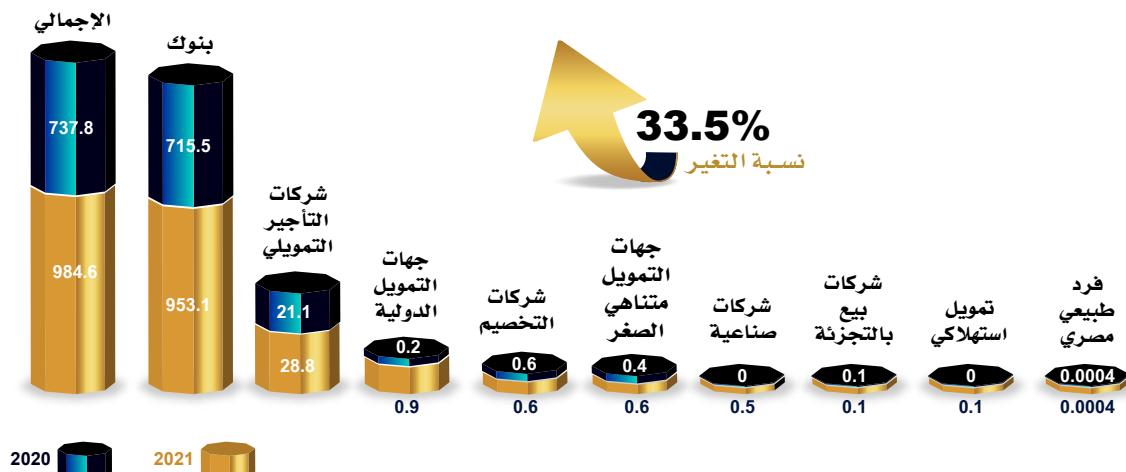
225%

بلغت قيمة أرصدة التمويل الأصغر (Nano-Finance) 2.6 مليون جنيه في نهاية عام 2021، مقارنة بـ 0.8 مليون جنيه في نهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 225%. بينما بلغ عدد المستفيدين 8.4 ألف مستفيد بنهاية عام 2021، مقارنة بـ 3.4 ألف مستفيد بنهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 147.1%.

سجل الضمانات المنقولة

اجمالي قيمة الإشهارات

القيمة بـمليار جنيه



انطلاقاً من حرص الهيئة على تطوير الخدمات المالية غير المصرفية وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة وبصفة خاصة تلك التي لديها ضمانات غير ملموسة، قامت الهيئة بإنشاء السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة. وقد تم تشغيل السجل في مارس 2018، ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية عام 2021 بلغت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة 984.6 مليار جنيه وتجاوز عددها 105 ألف إشهار. وبلغت الزيادة في قيمة الإشهارات حوالي 33.5% في نهاية عام 2021 مقارنة بنهاية عام 2020.

2

التقرير السنوي
2021
FRA ANNUAL REPORT

القسم الثاني
ملخص الاستراتيجية الشاملة
لأنشطة المالية غير المصرفية
2018 - 2022



الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



نبني الجسور لا الحواجز Building Bridges not Walls

www.fra.gov.eg

استراتيجية الهيئة الشاملة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية 2018 - 2022

تهدف مصر من خلال الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية إلى بناء اقتصاد سوق يتميز بالاستقرار الكلي والقدرة على النمو المستدام، وبالتنافسية والتنوع، ويعتمد على المعرفة والابتكار، مع الانفتاح على الاقتصاد العالمي، والقدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة؛ مما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

إن القطاع المالي غير المصرفي يعد مكوناً أساسياً للاقتصاد في مصر؛ لما يتمتع به من إمكانيات كبيرة لجمع المدخرات وتقديم الأدوات المالية المتنوعة والمتطورة، مما يساعد على توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية، ومن ثم التوسع في إقامة المشروعات الاستثمارية ومشروعات البنية التحتية والمشروعات القومية الكبرى؛ بما يخلق فرص العمل والتشغيل في مشروعات تنمية عالية الإنفاقية. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع القطاع بالمرنة وتنوع الأنشطة والخدمات، مما يكسبه القدرة على خدمة جميع الأغراض الاقتصادية بكفاءة، فضلاً عن القدرة على التعاون والتكامل بشكل مثالي مع أطراف التنمية من المؤسسات الاستثمارية الخاصة أو الجهات الحكومية العامة، مما يجعل هذا القطاع شريكاً أساسياً في خطط التنمية الاقتصادية.



ويعد وجود قطاع مالي غير مصرفي متطور أحد المقومات الرئيسية لنجاح عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يتميز الاقتصاد الحديث بالمرنة والاعتماد على التكنولوجيا والابتكار، كما أصبح الاعتماد على الأنظمة المالية التقليدية غير فعال في قيادة عملية التنمية أو تحقيق معدلات تنمية مرتفعة تواكب طموحات مصر الاقتصادية في المرحلة القادمة.

وتتناول الرؤية الاستراتيجية التي تتبعها الهيئة العامة للرقابة المالية تطوير الخدمات المالية غير المصرفية وتفعيلها بشكل أكبر في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية المستدامة مصر 2030. ويستعرض هذا الجزء الأهداف الاستراتيجية التي يجري العمل على تحقيقها من خلال عدة محاور وفي إطار زمني محدد.

وتهدف الاستراتيجية إلى تهيئة البنية التشريعية لإنشاء بورصة ومقاصة لتداول وتسوية العقود الآجلة، وذلك من خلال إجراء تعديلات على قانون الإيداع والقيد المركزي، وكذلك اللوائح التنفيذية وضوابط مجلس الإدارة في هذا الصدد. كما تستهدف الهيئة من خلال استراتيجيتها الوصول برأس المال السوقي لبورصة الأوراق المالية إلى مستهدفات وفقاً لمدى توسيع الدولة لبرنامج طروحاتها في البورصة المصرية. بالإضافة إلى رفع قيمة محفظة التمويل العقاري إلى 20 مليار جنيه بحلول 2022 من خلال وضع آلية جديدة تسمح بتسجيل العقارات لأغراض التمويل العقاري. كما تستهدف الاستراتيجية زيادة محفظة التأجير التمويلي إلى 60 مليار جنيه بحلول عام 2022، ورفع قيمة محفظة التخصيم إلى 20 مليار جنيه، وكذلك العمل على زيادة محفظة التمويل متناهي الصغر إلى 25 مليار جنيه بحلول عام 2022، وكذلك أعداد المستفيدين إلى 4 مليون مستفيد، بالإضافة إلى استهداف زيادة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي من خلال مضاعفة حجم الأقساط السنوية إلى 50 مليار جنيه بحلول عام 2022.

تُركز فلسفة الهيئة العامة للرقابة المالية في المرحلة الجديدة على أن تصبح أداة فعالة لتحسين الأداء وزيادة الإفصاح والشفافية ومكافحة الفساد. لذلك، فإن الاستراتيجية المقترحة لن تكون جامدة؛ بل قد تخضع بعض التعديلات سواء من ناحية الأهداف أو الإطار الزمني للتنفيذ، وفقاً للظروف الراهنة والمتغيرات المؤثرة على عمل القطاع بصفة عامة.

وأخيراً، فإن الهيئة تؤكد على أهمية مشاركة وانخراط كافة الأطراف ذات الصلة بالقطاع بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة للمشاركة في تنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة والإضافة إليها وزيادة درجة عمقها، بما ينعكس في نهاية الأمر على تحقيقصالح العام ويعود بالنفع على المجتمع ككل.





الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB



3



القسم الثالث

المحاور الرئيسية لاستراتيجية الهيئة 2018 - 2022



الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



نبني الجسور لا الحواجز Building Bridges not Walls

www.fra.gov.eg

المحاور الرئيسية للاستراتيجية الشاملة للانشطة المالية غير المصرفية





تعزيز معدلات النمو الاحتوائي

تعزيز التكامل بين الأنشطة المالية غير المصرفية

في خطوة لتبسيير وتلبية احتياجات أصحاب المشروعات متناهية الصغر من تمويل الأصول الرأسمالية البسيطة التي تساعد على بدء الأنشطة الجديدة أو التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة، وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية على منح إحدى الشركات المرخص لها بمناولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر أول ترخيص بمناولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر في السوق المصرية، بما يُمكن من تقديم أول منتج تأجير تمويلي متناهي الصغر يشهده الاقتصاد الوطني.

مبادرة الشمول المالي

في ضوء الدور المحوري للشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي والوصول بالخدمات المالية للفئات الفقيرة والمهمشة، وكذلك تشجيع تمكين المرأة والشباب، وفي إطار استراتيجية الهيئة العامة للرقابة المالية 2018-2022، اتخذت الهيئة عدداً من الإجراءات الالزمة لدعم الشمول المالي خلال عام 2021، ومن أهمها:

إطلاق مبادرة "للسهول المالي الرقمي لعام 2021" بهدف استكمال الجهد المبذولة لتفعيل منظومة الدفع غير النقدي، ورفع معدلات الشمول المالي، واحتواء الاقتصاد غير الرسمي في مصر باستخدام أدوات الدفع الرقمية بين المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية وبشكل خاص في المشروعات متناهية الصغر.

إجراء حوار مجتمعي مع العديد من أطراف السوق المتعددة والمعنية بتقديم خدمات مالية غير مصرفية، حرصاً من الهيئة على دعم توجه الدولة المصرية في تيسير إتاحة الخدمات المالية غير المصرفية لكافة فئات المجتمع وللشباب من الفئة العمرية من 16 إلى أقل من 21 عاماً، وتأكيد أطراف السوق على استعدادهم لتقديم منتجات مالية غير مصرفية يتم تصميمها خصيصاً لهذه الفئة والعمل على دعمهم.

اجتماع هيئة الرقابة المالية بأعضاء اللجنة الاستشارية لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومشاركة مجلس إدارة الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لمناقشة سبل تذليل العقبات ومقترنات تطوير نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في ضوء ما تمثله تلك المشروعات من أهمية قصوى للدولة المصرية، وبما يُسهم في تحقيق مستهدفات محاور التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وفقاً لرؤية مصر 2030.

صدرت الموافقة الثانية على اعتماد منتج التمويل الأصغر (Nano-Finance) في السوق المصرية، وهو منتج يتيح تمويل بحد أقصى 3 آلاف جنيه، مع فترة سداد لا تتجاوز 90 يوماً، وذلك بغض تغطية احتياجات الفئات المهمشة والفئات الأكثر احتياجاً للخدمات المالية من أصحاب المشروعات متناهية الصغر، والتي تعاني من صعوبة الوصول للتمويل.

التنسيق بين هيئة الرقابة المالية ووزارة الداخلية المصرية باعتبارها الجهة المنوط بها استخراج جوازات السفر للمواطنين المصريين على قيام شركات التأمين المصرية المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط تأمين السفر بتوفير مظلة تأمينية تقدم المساعدة الفورية للمصريين المسافرين للخارج في حالة تعرض أي منهم لأي حادث عرضي أو مرض طارئ قد يتعرض له أثناء رحلة السفر خارج جمهورية مصر العربية، لتكون التغطيات التأمينية الممنوحة لما يزيد عن 20 مليون مصرى أثناء سفرهم لكافية أنحاء العالم بموجب هذه الوثيقة سارية المفعول على جميع الرحلات التي لا تتعدي مدة كل منها 90 يوماً متتالية خلال مدة سريان جواز السفر، وتصل حدود التغطية التأمينية إلى 30,000 يورو أو ما يعادلها بالعملات الأخرى.

في خطوة لدعم جهود الدولة المصرية لحماية العاملين بالخارج، أصدر رئيس الهيئة قراراً تنفيذياً بالتأمين على العاملين المصريين بالخارج ضد الوفاة بداية من أول يناير 2022، وذلك في إطار تفعيل بنود مذكرة التفاهم الموقعة بين الرقابة المالية ووزارة الهجرة وشئون المصريين في الخارج والاتحاد المصري للتأمين.

توقيع بروتوكول تعاون بين المجمعية المصرية للتأمين الإجباري على المركبات والصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن الحوادث المُجهلة، برعاية الهيئة العامة للرقابة المالية، لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي للمواطنين من عابري الطريق وضمان حصول المصايب في حوادث السيارات أو ورثته على التعويض بغض النظر عن إثبات خطاً المتسبب في الحادث، والاتفاق على التنسيق التام بين الجهات الموكلا إليهما تعويض المضرورين من حوادث المركبات في مصر لحماية حقوقهم ولتوءمة إجراءاتهما لسداد التعويضات المستحقة ومنع أية ممارسات سلبية تنتهي على غش في صرف التعويضات.

المحور الثاني



تعزيز مستويات الاستدامة

استمرت الهيئة العامة للرقابة المالية في العمل على أهداف التنمية المستدامة كأحد العناصر الرئيسية في استراتيجية العمل الخاصة بها (2018-2022). وقد حققت الهيئة العديد من الإنجازات في مجال التنمية المستدامة خلال عام 2021، وذلك على المستوى المؤسسي ومستوى القطاع المالي غير المصرفي.

جهود الهيئة في التنمية المستدامة

مساهمة الهيئة بمبلغ 250 مليون جنيه لتوفير لقاح فيروس كورونا للفئات الأكثر احتياجاً

في إطار مبادرة السيد رئيس الجمهورية الخاصة بتوجيهه "صندوق تحيا مصر" لتوفير لقاح فيروس كورونا للفئات الأكثر احتياجاً، قرر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية دعم جهود الدولة المصرية في توفير لقاح فيروس كورونا المستجد لغير القادرين بمبلغ 250 مليون جنيه. وقد سبق للهيئة المساهمة بمبلغ 250 مليون جنيه خلال عام 2020 دعماً للمجهودات التي تبذلها الدولة للتخفيف على الفئات الأكثر احتياجاً والمتواعدة تأثيرها اقتصادياً بشكل أكثر حدة بآثار فيروس كورونا، ليصل إجمالي مساهمة الهيئة في دعم جهود الدولة منذ بدء جائحة كورونا إلى 500 مليون جنيه.

الاحتفال بيوم المرأة العالمي وتحث الشركات المقيدة بالبورصة والجهات والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على الالتزام بمعايير الأخلاقى لمنع التحرش والعنف والمضائق داخل بيئة العمل

حيث الهيئة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والشركات والجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على الالتزام ببنود الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش بجميع أنواعه بالكتاب الدوري رقم (7) لسنة 2021، والذي أعدته الهيئة بالتعاون مع كل من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والمجلس القومي للمرأة، و"منتدي الخمسين سيدة الأكثر تأثيراً" للتتأكد على قيم العدالة والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص وضمان حقوق المواطنين والم المواطنات، وسعياً لخلق بيئة عمل آمنة بالهيئة والشركات والجهات التي تبادر أنشطة مالية غير مصرافية تتسم بالاحترام وخلالية من التحرش. جاء ذلك تزامناً مع الاحتفال بيوم المرأة العالمي، والذي يحل في الثامن من شهر مارس من كل عام، متضمناً احتفاء العالم بكل دولة بالنساء ومساهمتهن الفاعلة في بناء المجتمع وتنميته.

إنشاء أول مركز إقليمي للتمويل المستدام بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا

خطوة نوعية نحو تعزيز وجود الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر العالمي، تم إنشاء أول مركز إقليمي للتمويل المستدام والذي يعد الأول من نوعه بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث سيقوم بنشر الوعي بالتمويل المستدام وتعزيز ثقافة الاقتصاد الأخضر داخل القطاعات المالية غير المصرفية، وتعزيز ممارسات الحفاظ على البيئة

داخل الكيانات الاقتصادية، ونشر ممارسات الاستثمار المسؤول بالقطاع المالي غير المصرفي، مما سيمثل نقلة نوعية داخل الأنشطة المالية غير المصرافية عبر تنسيق وتناغم الخدمات التي تقدمها الجهات التابعة له.

تشكيل المجلس الاستشاري للمركز الإقليمي للتمويل المستدام

تم تشكيل المجلس الاستشاري للمركز الإقليمي للتمويل المستدام من شخصيات مرموقة عالمياً وإقليمياً ومحلياً من ذوي الخبرة والكفاءة والذين لا يتجاوز عددهم ثلاثة عشر عضواً. ويكون المجلس مسؤولاً عن اقتراح السياسات التي ستبعها المركز في عمله، واقتراح برامج التعاون وتبادل الخبرات مع المؤسسات والمراكز والجهات المعنية بالتمويل المستدام على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

إجراء حوار مجتمعي مع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والشركات العاملة للإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحكومة ذات الصلة بالاستدامة

قامت الهيئة بمبادرة اللجان الاستشارية المشكّلة بها والاتحادات العاملة في مجالات الأنشطة المالية غير المصرافية بالقيام بإجراء حوار مجتمعي مع أعضائها، ومع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لاستطلاع آرائهم حول القواعد المقترحة لإعداد الشركات لتقارير إفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحكومة المؤسسة، وذلك قبل إصدار الهيئة لقرار تقديم تلك الإفصاحات كملحق بتقارير مجالس إدارة الشركات مع إعطاء فترة توفيق أوضاع ما سيقرره مجلس إدارة الهيئة، والمقترح لها أن تكون بنهاية عام 2022.

توقيع المركز الإقليمي للتمويل التابع للهيئة على إعلان نيروبي للتأمين المستدام كطرف مؤسس للاتفاق

قام المركز الإقليمي للتمويل التابع للهيئة بالتوقيع على إعلان نيروبي للتأمين المستدام كطرف مؤسس للاتفاق، خلال المشاركة بفعاليات المؤتمر الأفريقي الرابع، والذي أقيم تحت رعاية مبادرة مبادئ التأمين المستدام Principles (of Sustainable Insurance) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، والذي يتزمن قادة صناعة التأمين بقارة أفريقيا بمقتضاه بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ويهدف الإعلان إلى تسريع وتيرة الوصول لحلول لتحديات الاستدامة الرئيسية، لاسيما في أعقاب جائحة COVID-19 والتي أبطأت التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يتضمن دعم صناعة التأمين في القارة الأفريقية لأهداف التنمية المستدامة داخل صناعة التأمين ذاتها وتوظيف منتجات وحلول التأمين للمساعدة في تحقيقها، مع التركيز على أن تدعم استثمارات التأمين الانتقال إلى اقتصاد مرن خالٍ من الانبعاثات، والانخراط مع صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والجمعيات الصناعية بشأن قضايا الاستدامة الرئيسية لصناعة التأمين الأفريقية.

منح الشركات والجهات المالية غير المصرافية حال مزاولة نشاطها وبلغ نسبة التعامل مع المرأة 25% أو أكثر تخفيضاً على رسم التطوير أو مقابل الخدمات

في إطار تمكين المرأة، قامت الهيئة بمنح الشركات والجهات غير المصرافية حال مزاولة نشاطها وبلغت نسبة التعامل مع المرأة 25% أو أكثر كشخص طبيعي أو شخص اعتباري -وفقاً لتعريف المرأة الوارد بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (187) لسنة 2020 - تخفيضاً على رسم التطوير أو مقابل الخدمات بنسبة 50% وبحسب نسبة التعامل مع المرأة.

الموافقة على أول إصدار من السندات الخضراء في سوق رأس المال المصري

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بموافقة على أول إصدار من السندات الخضراء للشركات في مصر بقيمة 100 مليون دولار للبنك التجاري الدولي-مصر بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، حيث يتم توجيه حصيلة الإصدار لتمويل مشروعات بيئية من شأنها استعمال الطاقات النظيفة والتخفيف من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع حرارة الأرض في

عدد من المشاريع الخضراء القائمة. ومن الجدير بالذكر أن هذا الإصدار هو الأول من نوعه في مصر، مما يمثل علامة فارقة ورئيسية في مساعدة سوق رأس المال في الجهود المبذولة لدعم تحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد أخضر ولعبه دوراً مؤثراً في تحقيق أجندة مصر 2030 وأهدافها في التنمية المستدامة.

مطالبة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والعاملة بالأنشطة المالية غير المصرفية بتقدير إفصاح جديدة عن ممارسات الاستدامة والأثار المالية للتغيرات المناخية

قامت الهيئة بوضع الإطار التنظيمي لضوابط إعداد الشركات لتقدير إفصاح جديدة عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحكومة المؤسسية، وذلك في نقلة نوعية للأنشطة المالية غير المصرفية كي تتماشى مع التوجهات والمبادرات العالمية التي تسعى إلى تقليل آثار تحديات مخاطر المناخ إلى الحد الأدنى والحد منها على المدى الطويل. وطالبت الهيئة الشركات المقيدة في البورصة المصرية، والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بتقديم تقارير إفصاح بيئية ومجتمعية وحوكمة ذات صلة بالاستدامة (ESG)، والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية Task Force on Climate-Related Financial Disclosures (TCFD) ضمن تقرير مجلس إدارة الشركة السنوي والمرفق بالقوائم المالية السنوية، مع منح الشركات مهلة للتوافق مع مؤشرات قياس الأداء الخاصة بتلك الإفصاحات، حتى موعد تقديم القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في 2022، مع موافاة الهيئة ببيان ربع سنوي بالإجراءات التي اتخذتها الشركة أو ستتخذها بشأن تلك الإفصاحات اعتباراً من أول يناير 2022.

استعراض الهيئة لجهودها في التوجه نحو التمويل الأخضر في مصر في جلسة نقاشية بدبي عن صبغ النظم المالية باللون الأخضر

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية باستعراض الجهود المبذولة في التوجه نحو التمويل الأخضر خلال مشاركتها في فعاليات مؤتمر البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة المنعقد في دبي تحت عنوان "مستقبل النظام المالي" على هامش فعاليات معرض EXPO 2020. وتم تسليط الأضواء على وجود ارتباط قوى في العبء المالي الذي يتحمله الاقتصاد على المستوى البيئي والاجتماعي والمؤسسي نتيجة للمخاطر المرتبطة بالمناخ، وزيادة هذا العبء تحت وطأة انتشارجائحة فيروس كورونا وتراجع الجهود المبذولة لمواجهة التغير المناخي، مما استدعي الرقيب في مصر أن يتوجه نحو تدشين عدد من المبادرات لاحتواء آثار الأزمة -تماشياً مع سياسة الدولة المصرية- وأن يضاعف من جهوده المبذولة لقيادة القطاع المالي غير المصرفية نحو تبني الاستدامة.

الموافقة على إجراء تعديل على أحكام السندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال

قامت الهيئة بالموافقة على إجراء تعديل على أحكام السندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وإدراج أربع أدوات تمويل جديدة بسوق رأس المال تتضمن السندات الاجتماعية، وسندات الاستدامة، والسندات المرتبطة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحكومة، والسندات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مواكبة توجه الدولة نحو دعم الاقتصاد الأخضر بأدوات تمويلية متعددة تتفق مع رؤية مصر 2030، ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية. وتبنى التعديل سريان نفس الأحكام والمبادئ المطبقة على الأنواع الخمسة المرتبطة بمحالات التنمية المستدامة على سندات التوريق والصكوك إذا كانت موجهة لتمويل أو إعادة تمويل مشروعات متعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة أو الأهداف ذات البعد الاجتماعي وقضايا تمكين المرأة. كما وافق مجلس إدارة الهيئة على منح تخفيض في مقابل الخدمات المستحق عن فحص ودراسة طلبات إصدار وطرح السندات بما فيها سندات التوريق والصكوك في الحالات التي تتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة أو الأهداف ذات البعد الاجتماعي بنسبة 50% عما يتم تحصيله حالياً فور صدور تعديلات اللائحة التنفيذية لتصبح الدولة المصرية الأولى أفريقياً وصاحبة الريادة في إصدار سندات التنمية المستدامة.

منح صناديق استثمار الملكية الخاصة والمتخصصة وصناديق الخيرية خفضاً قدره 50% في مقابل الخدمات المستحقة عند الاستثمار بمجالات التنمية المستدامة والأبعاد الاجتماعية وتمكين المرأة والأنشطة البيئية

قامت الهيئة بموافقة على إمكانية مزاولة ثلاثة أنواع من صناديق الاستثمار لمجالات التنمية المستدامة والبعد الاجتماعي وتمكين المرأة والأنشطة البيئية وهي: صناديق الملكية الخاصة أو صناديق الملكية الخاصة المتخصصة التي تتيح الاستثمار المباشر في تمويل أو إعادة تمويل المشروعات الخاصة بالتنمية المستدامة والبعد الاجتماعي وتمكين المرأة والأنشطة البيئية، وصناديق أدوات الدين التي تتيح الاستثمار غير المباشر وتستهدف الاستثمار في السندات وسندات التوريق والصكوك التي تمول المشروعات الخاصة بالتنمية المستدامة والبعد الاجتماعي وتمكين المرأة والأنشطة البيئية، وأخيراً الصناديق الخيرية التي تستهدف سياستها الاستثمارية الاستثمار في الأدوات والأوراق المالية المتعلقة بكافة مجالات التنمية المستدامة. كما قالت الهيئة منح تلك الأنواع من صناديق الاستثمار تخفيضاً قدره 50% من مقابل الخدمات المستحقة عن فحص دراسة طلبات وثائق الاستثمار عما يتم تحصيله حالياً.

إطلاق مركز التمويل المستدام ببرنامج تيسير إصدار السندات الخضراء وتدريب مراقبى البيئة المحليين للاعتماد كأخصائي بيئي في مجال البيئة

في خطوة لزيادة أعداد قائمة مراقبى البيئة المحليين دون تحمل أعباء الاستعانة بخبراء دوليين، أطلق المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة البرنامج التدريسي الموجه لمراقبى المشروعات الخضراء البيئيين بالتعاون مع جهاز شئون البيئة ومؤسسة مبادرة السندات المناخية (Climate Bond Initiative)، والسفارة البريطانية بالقاهرة، وبرنامج المساعدة الفنية لشمال إفريقيا (NATAF). ويعقد البرنامج North African Technical Assistance Facility لتيسير الحصول على الخبرة الفنية اللازمة للاعتماد كأخصائي بيئي أو استشاري بيئي أو مكتب استشاري في مجال البيئة.

٤ عضوية الهيئة في المنظمات الدولية

أدت جهود الهيئة في مجال التنمية المستدامة إلى تعزيز قدرتها على الانضمام إلى العديد من المنظمات الدولية التالية:

- شبكة البنوك المركزية الهدافلة للتحول للنظام المالي الأخضر (NGFS).
- الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC).
- شبكة المراكز المالية للاستدامة (FC4S).
- منتدى التأمين المستدام (SIF).
- شبكة التمويل المستدام (SFN).
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المبادرة المالية (UNEP-FI).
- مبادرات التأمين المستدام (PSI).

جهود الهيئة في تمكين المرأة

إطلاق مبادرة لدعم المرأة ومنح مجموعات السيدات المتقدمات لاجتياز برنامج المركز المتخصص "شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد" من خلال مركز المديرين المصري نسبة خصم قدرها 50%

في إطار جهود الهيئة لتمكين المرأة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني من خلال تيسير العقبات أمام توليها للمناصب القيادية وتبؤتها موقع تمكنها من اتخاذ قرارات بالشركات والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، وافق مجلس أمناء مركز المديرين المصري التابع للهيئة على مبادرة المركز لدعم المرأة ومنح مجموعات السيدات المتقدمات لاجتياز برنامج المركز المتخصص "شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد" المقدم بدعم من مؤسسة التمويل الدولية بمجموعة البنك الدولي نسبة خصم قدرها 50%.

منح جائزة الرقابة المالية للقيادات النسائية الأكثر تميّزاً لعام 2020 في مجال الأسواق المالية غير المصرفية

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بمنح الشخصيات النسائية جائزة الرقابة المالية للقيادات النسائية الأكثر تميّزاً لعام 2020 في مجال العمل بأنشطة سوق المال، والشركات المقيدة بالبورصة، والتأمين، وشركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر، وتسلیمهن جائزة الهيئة وشهادات تقدير تأكيداً على مساعي الهيئة في تدعيم القيادات النسائية بالقطاع المالي غير المصرفي وتقديم نماذج نسائية ناجحة لديها إنجازات حقيقة على أرض الواقع، وتعد مصدر إلهام لغيرهن من السيدات.

رفع نسبة تمثيل المرأة بمقاعد مجالس إدارة الشركات المقيدة في البورصة والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية

قامت الهيئة بتعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية برفع نسبة تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية بحيث لا تقل عن 25% أو عضوتين على الأقل، بالإضافة إلى تعديل بند ضوابط منح الترخيص واستمارتها وقواعد قملك أسهم الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بـألا تقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية عن 25% أو عضوتين على الأقل.

استقبال هيئة الرقابة المالية لممثلة الأمم المتحدة للمرأة بمصر لتعزيز تمكين المرأة المصرية

استقبل رئيس هيئة الرقابة المالية ممثلة الأمم المتحدة للمرأة السيدة كريستين عرب لبحث أوجه التعاون المستقبلي في القطاع المالي غير المصرفي والتي من شأنها تعزيز تمكين المرأة وفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" عبر البدء في تنفيذ عددًا من الأنشطة بالتعاون مع الاتحادات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي والخاضعة لإشراف الهيئة ومنها الاتحاد المصري للتأمين.

اتخاذ الهيئة إجراءات الانضمام إلى إعلان الأمم المتحدة لتمكين المرأة (WEP)

اتخذت الهيئة إجراءات الانضمام إلى إعلان الأمم المتحدة لتمكين المرأة (WEP) كأول جهة حكومية في مصر لدعم وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتشجيع المؤسسات المالية غير المصرفية على الانضمام للإعلان واستخدام المبادئ السبعة كأداة توجيهية للإجراءات التي يمكن اتخاذها في مكان العمل والمجتمع لتمكين المرأة.

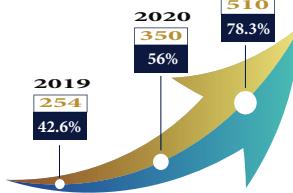
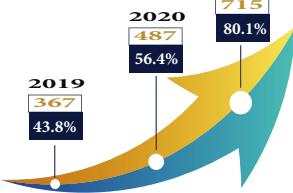
وقد أدت جهود الهيئة المستمرة لدعم المرأة وتعزيز تواجدها الفعال في القطاع المالي غير المصرفي إلى ارتفاع نسبة مشاركتها في مجالس إدارات الشركات المدرجة في البورصة المصرية والشركات الخاضعة لرقابة الهيئة. وقد شهد عام 2021 مزيداً من الإنجازات في مجال جهود الهيئة لدعم المرأة، خاصة بعد قرار الهيئة رقم (25) لسنة 2020 الذي اشترط وجود امرأة واحدة على الأقل في مجالس إدارات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، حيث ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، بالإضافة إلى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية إلى 17.5% عام 2021 مقارنة بـ 13.6% عام 2020 ، بينما كانت 10.2% عام 2019 ؛ وينتicipate أن تستمر مؤشرات تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة في التحسن، خاصة بعد صدور قراري الهيئة رقمي (109) و(110) لسنة 2021 بشأن رفع نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة والشركات المدرجة في البورصة المصرية إلى 25% أو عضوتين على الأقل.



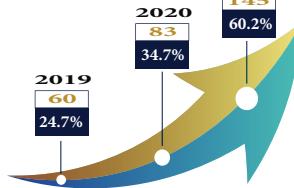
إجمالي نسبة تمثيل
العنصر النسائي

نسبة تمثيل العنصر
النسائي في الشركات
المقيمة بالبورصة

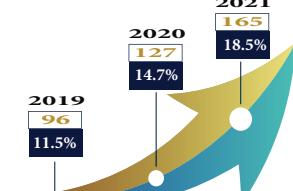
نسبة تمثيل العنصر النسائي
في الشركات الخاضعة
لإشراف ورقابة الهيئة



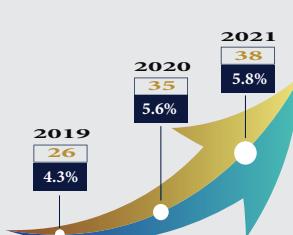
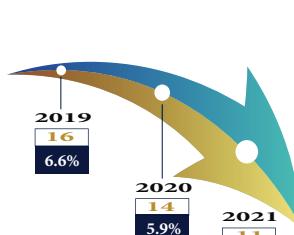
نسبة (عدد) الشركات التي بها
تمثيل عنصر نسائي
إلى إجمالي الشركات



نسبة (عدد) الشركات التي يتضمن
مجلس إدارتها عنصر نسائي واحد



نسبة (عدد) الشركات التي
يتضمن مجلس إدارتها (2) عناصر
نسائية



نسبة (عدد) الشركات التي
يتضمن مجلس إدارتها (3) عناصر
نسائية

المحور الثالث

المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار

يلعب القطاع المالي غير المصرفي دوراً هاماً في تحسين مناخ الاستثمار وبنية الأعمال داخل الاقتصاد، ولذلك فإن تحسين أساليب العمل داخل القطاع يسهم بشكل كبير في تحسين منظومة الاستثمار بصفة عامة. ولذلك، ركزت الهيئة على مجموعة من العوامل التي تستهدف تحقيق أكبر تحسن في أداء القطاع من خلال الإجراءات التالية:

إطلاق مسابقة لابتكار حلول تكنولوجية مالية غير تقليدية للتغلب على الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد على القطاع المالي غير المصرفي في مصر

أطلقت الهيئة مسابقة لابتكار حلول تكنولوجية للتغلب على الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا على القطاع المالي غير المصرفي، ينظمها أحد مستثمري التجارة الرقمية والحاصلن للشركات الناشئة في الاقتصاد الرقمي في إفريقيا، بالتعاون مع البنك المركزي المصري، وذلك لدعوة مبرمجي الكمبيوتر لتطوير البرمجيات لاكتشاف حلول تكنولوجية مالية غير تقليدية و مباشرة لتحديات الجائحة. وشهدت المرحلة النهائية لهذه المسابقة عرض أحد عشرة نموذجاً لتطبيقات الحلول التكنولوجية المبتكرة المقدمة من جانب عدد من المطورين الدوليين والمحللين في مجال التكنولوجيا لدعم المؤسسات المالية.

التنسيق مع البنك المركزي المصري لإنشاء صندوق لتمويل شركات الوساطة المالية لزيادة حجم السيولة بالبورصة المصرية

قامت الهيئة بالتنسيق مع البنك المركزي المصري لإنشاء صندوق لتمويل شركات الوساطة المالية بما يعمل على زيادة حجم السيولة بالبورصة المصرية ودخول مستثمرين جدد بالإضافة إلى زيادة الملاءة والقدرة المالية للمستثمرين الحاليين، وذلك في إطار التعاون مع البنك المركزي المصري، مما يعمل على تهيئة المناخ الاستثماري وتنشيط بورصة الأوراق المالية من خلال العمل على منح تمويل لشركات الوساطة من خلال هذا الصندوق.

إجراء مجموعة من الاجتماعات الدورية مع المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية بهدف تحسين مناخ الاستثمار في مصر

عقدت الهيئة مجموعة من اللقاءات مع المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية، ومنهم مسئولي شركات إدارة الأصول، لبحث سبل تنشيط الاستثمار المؤسسي بسوق املاك وكيفية زيادة عمق السوق بمشاركة الإدارات المختلفة بالهيئة. كما عقدت اجتماع مع بعض مسئولي مصدرى السندات وبنوك الاستثمار لمناقشة مقتراحاتهم بشأن تنشيط التداول على أدوات الدين.

خفض تكلفة خدمة الاستعلام الائتماني عن عملاء الجهات العاملة في مجال التمويل الاستهلاكي بنسب تصل إلى 75%

في مبادرة من الهيئة للتيسير على الجهات العاملة في مجال التمويل الاستهلاكي من شركات ومقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي و بما يُسهم في زيادة القوة الشرائية للمجتمع، قامت الهيئة بتخفيض تكلفة خدمة الاستعلام الائتماني عن العميل بنسب تصل إلى 75%.

الموافقة على خفض 20% من تكلفة مقابل الخدمات المحصلة عن عمليات التداول بالبورصة المصرية

وأفاد مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على خفض 20% من تكلفة مقابل الخدمات المحصلة عن عمليات التداول بالبورصة المصرية وتم إرسال مشروع القرار إلى دولة رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ إجراءات استصداره، وذلك بهدف زيادة أحجام التداول بالبورصة المصرية، مما يعمل على جذب المزيد من الاستثمارات، ويزيد من تنافسية سوق المال المصرية بين نظيراتها من أسواق املاك الإقليمية والعالمية والأقل تكلفة في مقابل الخدمات عن عمليات التداول التي تتلقاها الجهات المنظمة للسوق مقارنة بالأسواق المحيطة.

إعفاء خدمات التمويل الاستهلاكي من ضريبة القيمة المضافة

في محاولة لتذليل أي عقبات تواجه مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، قامت الهيئة بالتنسيق مع مصلحة الضرائب بإعفاء خدمات التمويل الاستهلاكي -سواء المقدمة من شركات أو مقدمي التمويل الاستهلاكي- من ضريبة القيمة المضافة.

السماح للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار بتمويل عمليات الشراء بالهامش للأوراق المالية

قامت الهيئة بالسماح للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار بإدارة عمليات تمويل الشراء بالهامش للأوراق المالية، والتي تتم من خلال شركات السمسرة في الأوراق المالية بهدف تعظيم كفاءة سوق املاك وتحقيق الشفافية في آليات التعامل بالأنشطة المتخصصة في الأوراق المالية.

السماح بالتعديل على قواعد اكتتاب الأفراد والمؤسسات المالية في الطرح الخاص لإصدار السندات

قامت الهيئة بتعديل ضوابط وإجراءات الطرح العام والخاص، حيث تم إضافة بند جديد يسمح بإجراء تعديل على قواعد اكتتاب الأفراد والمؤسسات المالية في الطرح الخاص لإصدار السندات، واشترطت تخصيص نسبة لا تقل عن 10% من إجمالي السندات المطروحة ليتم الاكتتاب فيها دون التقيد بأية حدود دنيا، مع تقسيم الطرح الخاص للسندات إلى شريحتين. وتمثل الشريحة الأولى نسبة 90% من إجمالي السندات المطروحة للاكتتاب الخاص وتخصص للأفراد والمؤسسات، وتكون ملتزمة بالحد الأدنى للاكتتاب في الطرح الخاص، بينما تمثل الشريحة الثانية نسبة 10% من إجمالي السندات المطروحة ويتم استثناؤها من الحد الأدنى للاكتتاب، وبنفس قواعد الطرح العام بغض توسيع قاعدة حملة السندات لتنشيط التداول بالسوق الثانوي.

السماح لشركات التأمين والوساطة في التأمين مهلة مدتها ستة أشهر للتعاقد مع شركات التحصيل الإلكتروني

أصدرت الهيئة شروط وضوابط قيد شركات التحصيل الإلكتروني لأقساط وثائق التأمين الإلزامي على السيارات ومركبات النقل السريع، حيث منحت الهيئة بموجب قرارها شركات التأمين أو شركات الوساطة في التأمين، التي تعاقدت مع شركات تتولى تحصيل أقساط وثائق التأمين الخاصة بها إلكترونياً، مهلة مدتها ستة أشهر تنتهي في عام 2021 لتوفيق أوضاعها، للتعاقد مع إحدى شركات التحصيل الإلكتروني المقيدة لدى الهيئة، حال رغبتها في ذلك.

تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي على شركات التأمين وكافة الجهات والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية

وجّهت الهيئة في كتابها الدوري رقم (13) لسنة 2021 كافة شركات التأمين وكافة الجهات والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية المخاطبين بأحكام هذا القانون بسرعة اتخاذ الإجراءات الالزمة للتوفيق مع أحكام قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي.

موافقة مجلس إدارة الهيئة على السماح لصندوق الاستثمار الخيري بعدم التقيد في إصدار وثائقه بحد أقصى

أصدرت الهيئة قراراً يتضمن السماح لصندوق الاستثمار الخيري - باعتباره أحد صناديق الاستثمار التي تباشرها البنوك وشركات الأنشطة المالية غير المصرفية بنفسها أو مع غيرها - بعدم التقيد في إصدار وثائقه بحد أقصى، وعلى أن يقتصر التزام الصندوق على تجنيب مبلغ يعادل 2% من حجم الصندوق وبحد أقصى خمسة ملايين جنيه فقط واللازم لبدء مزاولة الصندوق لنشاطه وإصدار وثائقه، وذلك بناء على موافقة مجلس إدارة الهيئة على مقترن التشجيع لإطلاق صناديق الاستثمار الخيرية وتيسير عملها.

إجراء تعديل بقواعد القيد تمهدًا لتيسير قيد وطرح الشركات الكبرى في البورصة المصرية

أجرت الهيئة تعديلاً على بعض أحكام قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة تمهدًا لاستقبال طروحات كبرى لعدد من المشروعات ذات السيولة والأصول الضخمة المتوقع أن تشهدها البورصة المصرية خلال الفترة القادمة. وكانت قواعد القيد بالبورصة المصرية قد وضعت حدًا أدنى لنسبة الأسهم الواجب طرحها والأسهم حرة التداول، وأنه حال تطبيق هذين المعيارين على الشركات الكبرى سيطلب الأمر قيمة مالية ضخمة للطرح على نحو قد يُعيق المضي قدماً نحو عملية القيد ومن ثم طرح أسهمها للتداول.



تطوير البنية التشريعية

استمرت الهيئة في تنفيذ دورها الأساسي في توفير بنية تشريعية مرنة للقطاع المالي غير المصرفي، وقامت بإصدار عدة قرارات خلال العام في مختلف الأنشطة المالية غير المصرفية، من أهمها:

أولاً: سوق رأس المال

صدور ضوابط عملية الإيداع وقيد الأدوات والأوراق المالية الحكومية وتسوية المراكز المالية الناشئة عن تداولها

أصدرت الهيئة القرار رقم (8) لسنة 2021 بالضوابط المنظمة لعملية الإيداع وقيد الأدوات والأوراق المالية الحكومية وتسوية المراكز المالية الناشئة عن تداولها وأخذ رأي البنك المركزي المصري ووزارة المالية، تمهيداً لبدء العمل الفعلي لشركة الإيداع والقيد المركزي للأدوات والأوراق المالية الحكومية والتي جرى تأسيسها بحيث يستطيع كل شخص طبيعي أو اعتباري يرغب في الاستثمار في الأوراق المالية والأدوات المالية الحكومية أن يقوم بذلك من خلال أعضاء الإيداع والتسوية للشركة المستحدثة.

صدور قرار بشأن ضوابط تعامل الشباب في الفئة العمرية من 16 إلى أقل من 21 عام في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية

أصدرت الهيئة القرار رقم (23) لسنة 2021، والذي يجيز للشباب في الفئة العمرية من 16 إلى أقل من 21 عاماً التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك في حدود المال الذي يجنيه ثمرة لعملهم، وكذلك في حدود المال الذي يتسلموه لأغراض نفقتهم، بالإضافة لحق من بلغ الثامنة عشرة من عمره وأذن له من المحكمة - أو تسلم هذه الأموال بحكم القانون - في إدارة أمواله، وذلك وفقاً للضوابط القانونية المقررة في القانون المدني وقانون الولاية على المال، وفي جميع الأحوال، بحيث لا تزيد محفظة التعامل للعميل الواحد من الفئة العمرية المشار إليها على عشرة آلاف جنيه وعلى أن يقتصر ذلك على شراء وبيع الأوراق المالية المقيدة في البورصة المصرية دون الأنشطة المتخصصة والمتمثلة في التعامل على الأوراق المالية بالهامش وعمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع.

الترخيص للبنوك ولبعض الشركات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية وللجهات التي تزاول نشاط المتعاملين الرئисيين أن تباشر نشاط صناديق استثمار أسواق النقد بنفسها أو مع غيرها من الجهات

صدر القرار رقم (39) لسنة 2021 الذي يجيز للجهات ولشركات المنصوص عليها بمادة الأولى من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (58) لسنة 2018 وللجهات التي تزاول نشاط المتعاملين الرئисيين بعد الحصول على ترخيص من الهيئة أن تباشر بنفسها أو مع غيرها من الجهات الواردة بمادة المذكورة نشاط صناديق استثمار أسواق النقد، وذلك وفقاً

للشروط والإجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة المشار إليه وعلى أن يتم مباشرة النشاط وفقاً للضوابط الواردة بال المادة (177) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

صدور قرار بشأن ضوابط التشكيل والترشح لعضوية مجالس إدارات شركات الإيداع والقيد المركزي الثالث للأوراق المالية والأدوات المالية الحكومية وأسواق العقود الآجلة

صدر قرار الهيئة رقم (39) لسنة 2021 بضوابط تشكيل والترشح لعضوية مجالس إدارات شركات الإيداع والقيد المركزي الثالث وهي شركة الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية وشركة المقاصة والتسوية للعقود التي يجري التعامل عليها في بورصات العقود الآجلة وشركة الإيداع والقيد المركزي للأوراق والأدوات المالية الحكومية، وذلك في ضوء استكمال الهيئة لخطوات تعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي ليصبح قانوناً عاماً وشاملاً متضمناً كافة الأحكام المنظمة للإيداع والقيد المركزي للأسواق الحاضرة وأسواق العقود الآجلة للأوراق المالية والسلع وقد راعت القرارات الصادرة أن تكون ضوابط تشكيل مجالس إدارات تلك الشركات متطابقة مع قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

صدور قراراً تنفيذياً يسمح لشركات إدارة صناديق الاستثمار بإدارة تمويل عمليات الشراء بالهامش

أصدرت الهيئة القرار التنفيذي رقم (46) لسنة 2021، والذي يسمح للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار بإدارة تمويل عمليات الشراء بالهامش للأوراق المالية والتي تتم من خلال شركات السمسرة في الأوراق المالية بهدف تعظيم كفاءة سوق المال وتحقيق الشفافية في آليات التعامل بالأنشطة المتخصصة في الأوراق المالية. وينص القرار على أن مدير الاستثمار بشركة إدارة صناديق الاستثمار ملتزم بالتعاقد مع شركات الوساطة في الأوراق المالية الحاصلة على موافقة الهيئة بمزاولة نشاط الشراء بالهامش للأوراق المالية يحدد حقوق والتزامات كل طرف، ومراعاة أن يتضمن التعاقد وسائل تجنب تعارض المصالح ومن أهمها مدى جواز تمويل شركات السمسرة التي تُعد من الأشخاص المرتبطة بمدير الاستثمار، بجانب بيان بالضمانات التي يجب أن يحصل عليها مدير الاستثمار من شركات السمسرة الحاصلة على التمويل.

صدور قرار يشترط تخصيص 10% من إجمالي سندات الطرح الخاص للاكتتاب بدون حدود دنيا لتنشيط التداول بالسوق الثانوي للسندات

قامت الهيئة بإصدار القرار رقم (57) لسنة 2021، والذي أضاف بنداً جديداً يسمح بإجراء تعديل على قواعد اكتتاب الأفراد والمؤسسات المالية في الطرح الخاص لإصدار السندات، واشترط تخصيص نسبة لا تقل عن 10% من إجمالي السندات المطروحة ليتم الاكتتاب بها دون التقيد بأية حدود دنيا، مع تقسيم الطرح الخاص للسندات إلى شريحتين. وتمثل الشريحة الأولى نسبة 90% من إجمالي السندات المطروحة للاكتتاب الخاص وتخصص للأفراد والمؤسسات وتكون ملتزمة بالحد الأدنى للاكتتاب في الطرح الخاص، وهو ما يعادل نسبة 0.5% من قيمة الطرح أو مليون جنيه أيهما أقل للمستثمرين الأفراد ذوي الملاعة المالية، وبالنسبة للمؤسسات المالية نسبة 1% من قيمة الطرح أو 10 مليون جنيه أيهما أقل. كما تمثل الشريحة الثانية نسبة 10% من إجمالي السندات المطروحة ويتم استثناؤها من الحد الأدنى للاكتتاب، وبنفس قواعد الطرح العام بعرض توسيع قاعدة حملة السندات لتنشيط التداول بالسوق الثانوي.

صدور قرار بشأن ضوابط تعامل صناديق الاستثمار في المعادن كأحد القيم المالية المنقولة

صدور قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (71) لسنة 2021 والذي يسمح بالترخيص لصناديق الاستثمار التي تتخد شكل شركة مساهمة والبنوك والشركات التي يجوز لها مزاولة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها أو مع غيرها من الجهات بالاستثمار في المعادن كأحد القيم المالية المنقولة شريطة أن يكون ذلك من ضمن أغراض الصندوق. كما اشترطت الهيئة

الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بهذا النوع من الاستثمار وكيفية مواجهتها ووسائل تجنب تعارض المصالح، كما شددت على ضرورة أن يتم التأمين على أصول الصندوق لدى إحدى الجهات المرخص لها بذلك من الهيئة.

السماح للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار الشركات الأخرى

صدور قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (106) لسنة 2021 بشأن السماح للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار إدارة استثمارات الشركات الأخرى التي يسمح عقدها أو نظامها الأساسي بذلك، ويحظر على مدير الاستثمار أن يستثمر أموال الشركات التي يدير استثماراتها في صناديق الاستثمار التي يتولى إدارتها، وذلك فيما عدا صناديق أسواق النقد وصناديق أدوات الدين، كما يحظر عليه استثمار أموال صناديق الاستثمار التي يتولى إدارتها في الشركات الأخرى التي يدير استثماراتها.

مطالبة الشركات المالية غير المصرافية والمقيدة بالبورصة بتقارير إفصاح جديدة عن ممارسات الاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية

صدور قراري الهيئة رقمي (107) و(108) لسنة 2021 بـمطالبة الشركات المقيدة في البورصة المصرية والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرافية بتقديم تقارير إفصاح بيئية ومجتمعية وحوكمة ذات صلة بالاستدامة، وأخرى متعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية ضمن تقرير مجلس إدارة الشركة السنوي والمرفق بالقوائم المالية السنوية، مع منح الشركات مهلة للتوافق مع مؤشرات قياس الأداء الخاصة بتلك الإفصاحات، حتى موعد تقديم القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في 2022، مع موافاة الهيئة ببيان ربع سنوي بالإجراءات التي اتخذتها الشركة أو ستنفذها بشأن تلك الإفصاحات اعتباراً من أول يناير 2022.

تعديل قواعد القيد تمهدًا لاستقبال طروحات الشركات الكبرى في البورصة المصرية لتيسير قيد المشروعات ذات الأصول الضخمة

وافق مجلس إدارة الهيئة على إجراء تعديل على بعض أحكام قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة تمهدًا لاستقبال طروحات كبرى لعدد من المشروعات ذات السيولة والأصول الضخمة المتوقع أن تشهدها البورصة المصرية ولتشجيعها على قيد أسهمها وبما يُسهم في تعزيز وتنشيط معدلات السيولة بالبورصة المصرية، حيث تم استحداث نسبة 1% من قيمة رأس المال السوقى حُر التداول كبديل جديد لقيمة الأسهم المطروحة يقابل الحد الأدنى للأسهم الواجب طرحها.

تطبيق ضوابط جديدة لزيادة عمق السوق وتخفيف مخاطر الشراء الهامشي

قامت الهيئة بتطبيق ضوابط جديدة تهدف لزيادة عمق الشراء بالهامش في البورصة المصرية عبر تعزيز استفاده قاعدة أكبر من المتعاملين بآلية الشراء بالهامش واستفاده أكبر عدد من الأوراق المالية، لتنقلي خطر ترکز عمليات الشراء بالهامش في عدد محدود من العملاء (المستثمرين) وعلى عدد محدود من الأوراق المالية للشركات المقيدة بالبورصة، وهو ما يعمل على تخفيض المخاطر الناشئة عن عمليات الشراء بالهامش التي تتم على مستوى السوق ككل. وقد تم اقتراح وضع حدود قصوى للمعاملات التي تتم بالشراء بالهامش على مستوى كل ورقة مالية كنسبة من الأسهم حرة التداول أو رأس المال السوقى أيهما أعلى، كما تم الاتفاق على أن تكون تلك النسبة 25% من الأسهم حرة التداول أو 15% من رأس المال السوقى للورقة المالية أيهما أعلى، وكذلك وضع حد أقصى على حجم الشراء بالهامش المسموح به لكل عميل ومجموعاته المرتبطة ليكون بنسبة 2% من الأسهم حرة التداول للورقة المالية أو ليصبح 1% من حجم رأس المال السوقى للورقة أيهما أعلى، وعلى أن يتم الإعلان عن حجم عمليات الشراء بالهامش على كل ورقة مالية وعلى مستوى السوق ككل على شاشة البورصة بشكل دوري.

تعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال ليسمح بإجراء تعديل تشريعي لاستحداث آلية تسمح بتوريق الحقوق المالية المستقبلية المتوقعة للجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص

وافقت الهيئة على مشروع لإجراء تعديل على قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 بهدف استحداث آلية لتوريق الحقوق والمستحقات المالية المستقبلية المتوقعة، كبديل تمويل غير تقليدي يتتيح توفير التمويل اللازم للجهات القائمة على شئون المرافق والخدمات العامة في الدولة لتمكينها من القيام بأعمالها وأنشطتها في مشروعات البنية التحتية من مشروعات الطرق والمواصلات، حيث سيسمح التعديل لأشخاص القانون العام وعلى الأخص التي تؤدي خدمات في مجال المرافق العامة، بجانب الأشخاص الاعتبارية الخاصة في الحصول على التمويل مقابل التدفقات النقدية المتوقعة التي ستُردد إليها في المستقبل من خلال إصدار سندات قابلة للتداول توجه حصيلتها لتمويل هذه الجهات مقابل ما ينشأ لصالح هذه الجهات من حقوق ومستحقات مالية مستقبلية متوقعة.

صدور قرار بالضوابط المنظمة لعملية الإيداع وقيد الأدوات والأوراق المالية الحكومية وتسوية المراكز المالية الناشئة عن تداولها

صدر القرار رقم (146) لسنة 2021، وذلك بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة وأخذ رأي البنك المركزي المصري ووزارة المالية، تمهيداً لبدء العمل الفعلي لشركة الإيداع والقيد المركزي للأدوات والأوراق المالية الحكومية والتي جرى تأسيسها بمقتضى صدور القانون رقم (143) لسنة 2020 والمعدل لبعض أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية، بحيث يستطيع كل شخص طبيعي أو اعتباري يرغب في الاستثمار في الأوراق المالية والأدوات المالية الحكومية أن يقوم بذلك من خلال أعضاء الإيداع والتسوية للشركة المستحدثة. وقد صنف القرار أعضاء الإيداع والتسوية بشركة الإيداع والقيد المركزي للأدوات والأوراق المالية الحكومية لأربع فئات في مقدمتهم البنوك وفرعوں البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزي المصري، والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية المصرح لها بمزاولة هذا النشاط وفقاً للقواعد المتبعة من الهيئة، والشركات والجهات الأجنبية التي تمارس نشاط الإيداع المركزي للأوراق المالية، وحصر الفتنة الرابعة في الجهات الأخرى التي يقبل مجلس إدارة شركة الإيداع والقيد عضويتها وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها مجلس إدارة الهيئة.

التخيص لشركات رأس المال المخاطر بمزاولة نشاط الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC)

صدر القرار رقم (164) لسنة 2021 بشأن التخيص لشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC)، وذلك بهدف إتاحة وسائل تمويل مستحدثة في السوق المصري أمام الشركات الناشئة وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا والابتكارات والتقنيات الرقمية، عن طريق تأسيس شركة لهذا الغرض يتم قيد أسهمها بالبورصة، ويكون هدفها الاستحواذ أو إدماج الشركات المستهدفة على أن يتم إتاحة أسهم الشركة للتداول.

تعديل قواعد القيد وصدور القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC)

- صدور القرار رقم (171) لسنة 2021 والمتضمن القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC)، والتي قد حددت أن يتضمن نظامها الأساسي الاحتفاظ بكل رأس المال الشركة المصدر بما فيه حصيلة الاكتتاب (التي يتم تغطيتها من خلال الاكتتاب العام أو الطرح الخاص) لدى حساب خاص لدى أحد البنوك المرخص لها من البنك المركزي، وعلى أن يتم استثمار رأس المال الشركة وبالبالغ 100 مليون جنيه على الأقل بعد إتمام زيادة رأس المال في أدوات مالية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل إلى نقدية عند طلبه واستخدامه.

- صدور القرار رقم (172) لسنة 2021 واستحداث مادة تسمح بقيد أسهم الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC)، وعدم سريان بنود تقديم القوائم المالية لستنين ماليتين سابقتين على طلب القيد، وأية تعهدات بـألا تقل نسبة

احتفاظ المساهمين الرئيسيين عن 51% من الأسهم المملوكة لهم في رأس المال شركة SPAC، واشترط ألا تقل نسبة صافي الربح في آخر سنة مالية سابقة على طلب القيد عن 5% من رأس المال، وانتهاء بالاحتفاظ بأسهم الخزينة لمدة ثلاثة أشهر.

تعديل ضوابط منح الترخيص لشركات رأس المال المخاطر

أصدرت الهيئة القرار رقم (166) لسنة 2021 الذي يشترط على شركات رأس المال المخاطر (Venture Capital Firms) ألا تقل نسبة الأشخاص الاعتبارية عن 50% من رأس المال الشركة، على ألا تقل نسبة المؤسسات المالية وأو المستثمرين المؤهلين عن 25% من رأس المالها.

الموافقة على مشروع تعديل لأحكام المواد المنظمة للسندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وإدراج أربع أدوات تمويل جديدة بسوق رأس المال

وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية على مشروع إجراء تعديل على بعض أحكام المواد المنظمة للسندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992، وإدراج أربع أدوات تمويل جديدة بسوق رأس المال تتضمن السندات الاجتماعية (Social Bonds)، وسندات الاستدامة (Sustainable Development Bonds)، والسندات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومقkin والسندات المرتبطة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحكومة (ESG)، والسندات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومقkin المرأة (Gender Equality and Women Empowerment Bonds)، لتنضم إلى السندات الخضراء للشركات السابق العمل بها منذ نوفمبر 2018 بسوق المال مواكبة توجه الدولة المصرية نحو دعم الاقتصاد الأخضر بأدوات تمويلية متعددة تتفق مع رؤية مصر 2030 وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

تنظيم عمل وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات المقيدين لدى الهيئة

صدور القرار رقم (191) لسنة 2021 بتعديل القرار رقم (50) لسنة 2014، حيث تضمنت التعديلات اقتراح قواعد قيد مراقبى الحسابات الذين يجوز لهم مراجعة حسابات الشركات والجهات المرخص لها بزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية والشركات التي طرحت أوراقها المالية في اكتتاب عام والشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بإحدى بورصات الأوراق المالية المصرية، بالإضافة إلى اقتراح قواعد وإجراءات إيقاف وشطب القيد من السجل على أن يتم اعتماد هذه القواعد من مجلس إدارة الهيئة.

ثانياً: نشاط التأمين

صدور شروط وضوابط قيد شركات التحصيل الإلكتروني لأقساط وثائق التأمين الإجباري على السيارات ومركبات النقل السريع

صدور القرار رقم (93) لسنة 2021 بشأن شروط وضوابط قيد شركات التحصيل الإلكتروني لأقساط وثائق التأمين الإجباري على السيارات ومركبات النقل السريع، حيث منحت الهيئة بموجب قرارها شركات التأمين أو شركات الوساطة في التأمين، التي تعاقدت مع شركات تتولى تحصيل أقساط وثائق التأمين الخاصة بها إلكترونياً، مهلة مدتها ستة أشهر تنتهي في نهاية عام 2021 لتوفيق أوضاعها، للتعاقد مع إحدى شركات التحصيل الإلكتروني المقيدة لدى الهيئة، حال رغبتها في ذلك.

صدور كتاب دوري بشأن ضوابط استثمارات صناديق التأمين الخاصة

أصدرت الهيئة الكتاب الدوري رقم (21) لسنة 2021 بشأن ضوابط استثمارات صناديق التأمين الخاصة، وذلك في إطار حرص الهيئة على تنمية وتتوسيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة بما يعود بالنفع على أعضاء تلك الصناديق في ظل المتغيرات المالية والاقتصادية.

صدور قرار بشأن إنشاء مجمعة لتأمين السفر للخارج

أصدرت الهيئة القرار رقم (698) لسنة 2021 بشأن إنشاء مجمعة لتأمين السفر للخارج بهدف مَد مظلة الحماية التأمينية لجميع المصريين أثناء سفرهم للخارج والتأمين على العاملين المصريين بالخارج ضد الحوادث، وذلك تفعيلاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين هيئة الرقابة المالية ووزارة الهجرة وشئون المصريين في الخارج والاتحاد المصري للتأمين، ودعماً لجهود الدولة المصرية لحماية العاملين العاملين بالخارج واستجابة لطلباتهم، على أن تطبق على كافة العاملين والمقيمين بالخارج، بما يسهم في تقوية أواصر الانتماء للوطن وكذلك تطوير ورفع كفاءة الوعي التأميني والارتقاء بمستوى الثقافة التأمينية.

صدور قواعد وضوابط تطبيق مبادئ التناسب والملاعنة في ترشيح واستمرارية شغل الأشخاص للوظائف التنفيذية الرئيسية بشركات التأمين وإعادة التأمين

صدور القرار رقم (205) لسنة 2021 الذي ينظم شغل الوظائف للمديرين المسئولين عن الاتكتاب، والتعويضات، وإعادة التأمين، والاستثمار، فضلاً عن العمليات وإدارات المراجعة الداخلية، والشئون المالية، وإدارة المخاطر، والالتزام، والإبلاغ عن شبّهات غسل الأموال، والخبراء الاكتواريين، وخبراء المعاینة وتقدير الأضرار سواء من داخل الشركة أو من خارجها، ورؤساء المناطق، حيث اشترط القرار أن يكون الشخص المرشح لم يوقع عليه أي عقوبة بقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم (10) لسنة 1981، وأيضاً عدم خضوعه لأية إجراءات تأدبية من قبل صاحب العمل سواء الحالى أو السابق، أو الجمعيات المهنية، وكذلك عدم خضوعه لإصدار تحذير أو توبیخ أو لوم أو عقوبة إدارية أخرى من قبل أي سلطة تنظيمية أو رقابية.

ثالث: أنشطة التمويل

صدور قرار بشأن السلع والخدمات التي يسري في شأنها أحكام قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي

أصدرت الهيئة القرار رقم (83) لسنة 2021 بالموافقة على إدراج عدد جديد من السلع والخدمات لقائمة المنتجات والخدمات التي يسري عليها أحكام القانون رقم (18) لسنة 2020 المنظم لنشاط التمويل الاستهلاكي بهدف تيسير تمويل شرائها، والتيسير على جمهور المستهلكين تدبير احتياجاتهم منها ضمن مبادرة رئيس مجلس الوزراء لتحفيز الاستهلاك داخلاً الاقتصاد الوطني وتشجيع المنتج المحلي من خلال شركات التمويل الاستهلاكي، ومن بينها الشركات التي تقدم التمويل من خلال بطاقات المدفوعات التجارية.

حظر استخدام إيصالات الأمانة كضمانة مالية مقدمة من العملاء

صدور القرار رقم (105) لسنة 2021 بشأن "تنظيم شئون إدارة ضمانات العملاء في الأنشطة المالية غير المصرفية"، والذي يشترط ضرورة التزام الجهات المرخص لها من الهيئة بمزاولة أيًّا من الأنشطة المالية غير المصرفية بمراعاة الضوابط القانونية الصحيحة عند الحصول على ضمانات من العملاء، وحظر حصولها على إيصالات أمانة من العملاء وضامنيهم أو أية أوراق موقعة على بياض كضمانة لما تمنحه من تمويل، كما تلتزم باستيفاء كافة البيانات والتوقعات المتعلقة بمستندات توثيق المعاملات المالية والضمانات التي تحصل عليها من العملاء، وعدم ترك أية بيانات على بياض بأي من هذه المستندات، مع تسليم العملاء وضامنيهم ما يخصهم من ضمانات لدى المؤسسة المالية غير المصرفية فور انتهاء التعاملات دون إبطاء.

الموافقة على مقترن تشريعي لإنشاء سجل ممارسة نشاط الكفالة بأجر

وافقت الهيئة على مشروع قانون لتنظيم الوساطة في منح أو تحصيل التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة

ومتناهية الصغر من خلال استخدام إنشاء سجل لدى الهيئة يقيّد به راغبي مزاولة نشاط الوساطة في منح أو تحصيل التمويل بحيث لا يجوز لأي شخص مزاولة هذا النشاط إلا بعد القيد في هذا السجل واستيفاء القواعد والشروط والإجراءات التي ستحددها الهيئة في هذا الشأن، وذلك لحماية كافة الأطراف المتعاملة سواء الجهات المملوكة أو المتعاملين مع تلك الجهات، بعد أن أظهر التطبيق العملي لأحكام القانون رقم (٤١) لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن ظاهرة شيوخ قيام بعض الأشخاص بالتوسط بين الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وبين العملاء الراغبين في الاستفادة من هذه الأنشطة.

السماح لشركات التخصيم بتمويل نشاط شراء الأوراق المالية بالهامش بشركات السمسرة

صدر القرار رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١، والذي يسمح لشركات التخصيم بتمويل نشاط شراء الأوراق المالية بالهامش بشركات السمسرة، حيث وافق المجلس على السماح لشركات التخصيم بتقديم خدمة تخصيم الحقوق المالية الآجلة لشركات السمسرة في الأوراق المالية الناشئة عن مزاولة نشاط شراء الأوراق المالية بالهامش، وبما يتيح لشركات السمسرة مصادر جديدة للتمويل تمكنها من التوسيع في نشاط عمليات الشراء بالهامش، وما يتربّ عليه بالتبعية مزيداً من تنشيط عمليات التداول في الأوراق المالية في البورصة المصرية، وتأتي الخطوة في إطار تحقيق التكامل بين الأنشطة المالية غير المصرفية.

رابعاً: تشريعات أخرى

صدور الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية

صدر القرار رقم (٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية. وحل القرار المرتبط بالضوابط الجديدة محل القرارات الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٢) لسنة ٢٠٢١، التي لها علاقة بنفس الضوابط، الصادرة بموجب القرار رقم (١٢٠) لسنة ٢٠١٩ الخاص بضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والقرار رقم (١٢١) لسنة ٢٠١٩ الخاص بضوابط مسئولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية لدى الهيئة.

السماح لصندوق الاستثمار الخيري بعدم التقييد في إصدار وثائقه بحد أقصى

أصدرت الهيئة القرار رقم (١٣٠) لسنة ٢٠٢١ المتضمن السماح لصندوق الاستثمار الخيري -باعتباره أحد صناديق الاستثمار التي تبادرها البنوك وشركات الأنشطة المالية غير المصرفية بنفسها أو مع غيرها- بعدم التقييد في إصدار وثائقه بحد أقصى، وعلى أن يقتصر التزام الصندوق على تجنب مبلغ يعادل ٢٪ من حجم الصندوق وبحد أقصى خمسة ملايين جنيه فقط ولللازم مزاولة الصندوق لنشاطه وإصدار وثائقه، وذلك بناءً على موافقة مجلس إدارة الهيئة على مقترن التشجيع لإطلاق صناديق الاستثمار الخيرية وتنميّتها عملها.

صدور كتاب دوري بشأن تطبيق قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي على شركات التأمين وكافة الجهات والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية المخاطبين بأحكام هذا القانون

صدر الكتاب الدوري رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١، والذي وجهت فيه الهيئة كافة شركات التأمين وكافة الجهات والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية المخاطبين بأحكام هذا القانون بسرعة اتخاذ الإجراءات الازمة للتوفيق مع أحكام قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي تجنباً لتوقيع العقوبات الجنائية الواردة بأحكام هذه القانون، وذلك نظراً لقرب انتهاء مدة توفيق الأوضاع مع القانون وأحكامه.

صدور كتاباً دوريًا بشأن تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية

صدر الكتاب الدوري رقم (17) لسنة 2021، والذي ألزمه الهيئة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية بوجود سيدتان على الأقل في مجالس إدارتها أو تمثيل المرأة بنسبة 25% في مجالس الإدارات، هو التزام تخيري، بمعنى أن يتم اختيار أحد هذين البديلين. وجاء ذلك في إطار حرص الهيئة على استقرار الأسواق المالية غير المصرفية، وحسن تطبيق القرارات الصادرة عنها، والتي سعت أن تؤكد من خلالها التزام الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

صدور ضوابط إفصاح الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحكومة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية

أصدرت الهيئة القرار رقم (107) لسنة 2021 بشأن ضوابط إفصاح الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحكومة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية. وتمثل تلك الضوابط فيما يلي:

- التزام الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية التي لا يقل رأس مالها المصدر أو صافي حقوق ملكيتها عن 500 مليون جنيه باستيفاء الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية بتقريرها السنوي المعد من مجلس إدارتها والمرفق بالقوائم المالية السنوية.
- منح الشركات المخاطبة بأحكام هذا القرار مهلة لاستيفاء الإفصاحات الواردة حتى موعد تقديم القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في يونيو 2022، وعليها موافاة الهيئة ببيان ربع سنوي بالإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها بشأن الإفصاحات اعتباراً من أول يناير عام 2022.

المحور الخامس



تطوير الإطار المؤسسي

أولاً: استكمال الهيكل التنظيمي للهيئة

تعتمد الهيئة في تحقيق أهدافها على نهج استراتيجي يرتكز على توافر بيئه داخلية مهنية ومنظمة ومواتية تمتلك أدوات تنفيذ تلك الأهداف، فتحرص على تطوير بيئه العمل والإدارة المثلثى مواردها البشرية وأمالية، كما حرصت الهيئة على توفير بيئه عمل منظمة تمتاز بالسرعة والكفاءة والقدرة على تلبية متطلبات العمل وأداء مهامها بفاعلية. وتحقيقاً لهذه الرؤية، تولى الهيئة عناية كبيرة لعملية تطوير مهارات موظفيها من خلال العديد من البرامج التدريبية والمؤتمرات، وتحرص من جهةٍ أخرى على استقطاب أفضل الكفاءات وفق معايير موضوعية.

وتقدم الهيئة للعاملين بها فرضاً متنوعة للتطور المهني تمثل في حزمةٍ متميزة من البرامج والأنشطة، كما تتيح الهيئة لموظفيها فرصة استكمال دراساتهم العليا في التخصصات التي تلبي احتياجاتها. وتُولى الهيئة اهتماماً بالغاً بالبرامج الاجتماعية التي توفرها لموظفيها، والتي تساهم بدورها في تحقيق التوازن المطلوب بين متطلبات الموظف التطويرية واحتياجاته الشخصية خارج نطاق العمل.

ثانياً: بناء القدرات البشرية

تبذل الهيئة جهوداً مستمرة من أجل تحقيق التوظيف الأمثل للطاقات البشرية، والاستفادة على نحو أفضل من إمكانيات وقدرات العاملين بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية سواء داخل الهيئة أو خارجها.

● معهد الخدمات المالية

تعتمد الهيئة على معهد الخدمات المالية (FSI) التابع لها في تنمية المهارات والقدرات الفنية للكوادر البشرية، وذلك من خلال إعداد مجموعة برامج تدريبية متخصصة للعاملين بالقطاع المالي غير المصرفية ومن يمارسون وظائف متخصصة.

ويظهر الجدول التالي عدد البرامج وأعداد المتدربين:

القطاع	عدد البرامج	عدد المتدربين
سوق المال	10	375
التأمين	3	6768
متخصص	8	302
إجمالي قطاع التأمين	11	7070
التمويل العقاري	4	88
متخصص	2	34
إجمالي قطاع التمويل العقاري	6	122
التأجير التمويلي	1	192
التخصيم	2	87
برامج متنوعة	1	10
التمويل متناهي الصغر	1	52
ورش عمل	2	88
الإجمالي	34	7996

- قام المعهد باتخاذ الإجراءات الالزمة لاستمرار تقديم خدماته التدريبية للعاملين بالأسواق المالية غير المصرفية رغم الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة، حيث تم عقد الدورات التدريبية عن بعد من خلال برنامج الفيديو كونفرانس Zoom .

- تم تنفيذ شراكة مع منظمة العمل الدولية (ILO) ووكالة التعاون الألماني (GIZ) لتأهيل عدد من المدربين (المحاضرين) في مجال التأمين الشمولي (Inclusive Insurance)، حيث قامت منظمة العمل الدولية بتوفير المحاضرين الدوليين المعتمدين والمعلومات العلمية وتم اختيار المدربين وفقاً لاشتراطات معينة وتم تدريبيهم على برنامجي "مقدمة في التأمين الشامل" و "إدارة التوزيع للتأمين متناهي الصغر".

- قام المعهد بتنفيذ برنامج الماجستير في الأسواق المالية بالتعاقد مع معهد IEB الأسباني بحضور عدد 24 متدرب، والذي يحتوى على 7 مناهج دراسية من ضمنها المشتقات المالية. ويكون نظام التعليم من 80% تعليم مباشر وجهاً لوجه و20% أونلاين بالإضافة إلى السفر لمناقشة البحث المقدم والتدريب العملي مع أحد المؤسسات المالية الأسبانية والبورصة في مدريد.

- تنفيذ برنامج التخصيم "الإطار التقني والتشريعي" وبرنامج التأمين متناهي الصغر لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية في إطار نشر الثقافة والتوعية المالية وتوطيد أواصر الأخوة والتعاون بين البلدين.

- يقوم المعهد حالياً بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتمويل وتنفيذ منظومة التعلم عن بعد (E-Learning System) ليتم استخدام التكنولوجيا في تنفيذ كافة أعمال المعهد بداية من حجز الدورات ثم السداد الإلكتروني ثم تنفيذ البرامج التدريبية المهنية، بالإضافة إلى تطوير الموقع الإلكتروني لزيادة مساحة التفاعل مع أصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة، بما يساهم في تفعيل دور المعهد في تحسين مستويات الثقافة المالية والوعي المالي لدى كافة الفئات المستهدفة.

- يقوم المعهد حالياً بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتمويل وتنفيذ تطوير المحتوى العلمي لبرامج التدريب وخلق برامج جديدة وفقاً لدراسة الاحتياجات التدريبية للأنشطة المالية غير المصرفية.

- قام المعهد بتنفيذ برنامج تدريبي شامل للمتعاقدين الجدد بالهيئة العامة للرقابة المالية للتعرف بالقطاعات التي تشرف عليها الهيئة بإجمالي عدد 85 مشارك خلال 12 يوم تدريبي.

- تم تنفيذ ندوتين بالتعاون مع اتحاد بنوك مصر والبنك المركزي المصري بعنوان التأمين ضد الأخطار السيبرانية في إطار نشر الوعي ضد المخاطر السيبرانية، وقد شارك في الندوة عدد كبير من البنوك الخاضعة للبنك المركزي المصري وعدد من شركات التأمين.

● مركز المديرين المصري

حدد القرار الجمهوري رقم (231) لسنة 2004 اختصاصات المركز، وجعله مسؤولاً عن التعريف بمبادئ حوكمة الشركات من خلال التركيز على حوكمة الشركات في المنطقة العربية. ويقوم مركز المديرين المصري بتصميم وتقديم مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية والشهادات المهنية المعتمدة، والتي تغطي المستويات الأساسية والمتقدمة في مختلف مجالات حوكمة الشركات والمواضيع ذات الصلة. وتستهدف هذه البرامج والشهادات كلاً من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة الحاليين والمرتقبين وكبار المديرين والتنفيذيين، وجميع المعنيين بتطبيق الحوكمة في شركاتهم. كما يتم تقديم البرامج التدريبية المعدة خصيصاً للشركات بناءً على طلبها. وتقدم هذه البرامج داخل الشركة لأعضاء مجالس الإدارة أو العاملين بالشركة على اختلاف مستوياتهم حول الحوكمة وكيفية التعامل مع التحديات التي قد تواجه الشركة عند التطبيق.

ويعتبر مركز المديرين المصري الرائد على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقديم البرامج التدريبية الخاصة بحوكمة الشركات والمواضيع ذات الصلة عن طريق الإنترنت. كما يقوم المركز بتقديم الخدمات الاستشارية عن طريق دعم الشركات الراغبة في تقييم أو تصميم نظم داخلية تتطابق مع قواعد حوكمة الشركات.

ويتضمن الجدول التالي نتائج أعمال مركز المديرين المصري عن عام 2021:

البيان	يناير - ديسمبر 2021
إجمالي عدد المتدربين	1410
إجمالي عدد البرامج التدريبية المنفذة	86
إجمالي عدد الأيام التدريبية	381
متوسط نتائج تقييم البرامج التدريبية	95%

- قام المركز بتقديم برنامج "شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد"، وذلك لعدد 5 مجموعات من السيدات بمتوسط عدد 75 خريجة من البرنامج، وذلك دعماً من المركز لتمكين المرأة في مجتمع الأعمال.
- احتفل المركز بتخريج أول دفعة من طلاب الماجستير المهني في حوكمة الشركات (MBA in Corporate Governance)، والذي يقدمه مركز المديرين المصري بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وفقاً لبروتوكول تعاون مشترك بينهما.
- أبرم المركز بروتوكول تعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لتقديم برنامج الدكتوراه المهنية في الحوكمة والتمويل (DBA in Governance and Finance)، على أن يبدأ البرنامج اعتباراً من يناير 2022.
- احتفل المركز بتخريج عدد 8 دفعات من برنامج "شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد" والتي ضمت قرابة 120 عضو مجلس إدارة معتمد من البرنامج المقدم من مركز المديرين المصري بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية.

ثالث: الترخيص للمهنيين

في إطار تطبيق الهيئة لأفضل معايير تقييم الأداء والاختيار للوظائف التنفيذية بالشركات الخاضعة للهيئة، و بما يسهم في خلق كوادر قادرة على النهوض ب المؤسسات المالية غير المصرفية، و تحقيق أهداف التنمية، فقد راعت التشريعات المرتبطة بكافة الأنشطة المالية غير المصرفية ضرورة توافر خبرات ومؤهلات متخصصة لبعض الوظائف القيادية والتنفيذية، وذلك على النحو التالي:

● سوق المال

عدد الوظائف التي تم عرضها على اللجنة المشكّلة بشأن الترخيص للأعضاء المنتدبين والعاملين بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والحاصلة على موافقة الهيئة طبقاً للقرار رقم (24) لسنة 2007، والقرار رقم (80) لسنة 2011:

الوظائف	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠
الأعضاء المنتدبون	49	27	1
مديرو الفروع	11	12	2
المراقب الداخلي	7	2	3
مسؤول مكافحة غسل الأموال	26	14	4
المراقب الداخلي ومسؤول مكافحة غسل الأموال	4	25	5
مدير مالي	1	7	6
مدير مخاطر	3	5	7
مراجعة داخلي	6	9	8
مدير عمليات المكتب الخلفي	4	4	9
مدير حساب	33	20	10
باحث ومحلل مالي	1	2	11
الباحث والمحلل الفني	-	-	12
مدير محفظة	-	-	13
الإجمالي	145	127	

● التمويل العقاري

بيان بأعداد المهنيين المرخص لهم في مجال التمويل العقاري:

البيان	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠
خبراء التقييم العقاري	181	186	1
وسطاء التمويل العقاري	8	7	2
الوكلاء العقاريون	186	186	3
الإجمالي	375	379	

الموافقات الصادرة خلال عام 2021 لبعض الوظائف القيادية والفنية التي نصت عليها القوانين والضوابط الصادرة عن الهيئة:

التأمين	التمويل العقاري، التأجير التمويلي و التخصيم	التمويل متاهي الصغر	التمويل الاستهلاكي
عضو منتدب شركة تأمين	عضو منتدب	عضو منتدب	11 عضو منتدب شرطة مالية في التأمين مسئول إداره قانونية مسئول اكتتاب
عضو منتدب شركة وساطة في التأمين	مسئول إدارة مالية	مسئول ائتمان	
مسئول تعويضات	مسئول مراجعة داخلية	مسئول تمويل	
مسئول إعادة تأمين	مسئول مراجعة داخلية	مسئول مخاطر	8 مسئول استثمار مسئول إعارة تأمين مسئول ائتمان
مسئول ائتمان	مسئول مخاطر	مسئول مخاطر	
الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي	

رابعاً: التراخيص والموافقات الصادرة عن الهيئة لشركات و الجهات لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية

وفي إطار جهود الهيئة في تطوير الإطار المؤسسي للقطاع المالي غير المصرفى، فقد قامت بموافقة على التراخيص والموافقات للشركات و الجهات لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية المختلفة، وفيما يلى بيان بالتراخيص والموافقات الصادرة عن الهيئة:

النشاط	2020			2021		
	موافقات إضافية أنشطة	موافقات إضافية أنشطة	ترخيص جديد	الإجمالي	موافقات إضافية أنشطة	موافقات إضافية أنشطة
شركات سوق رأس المال			26	70	42	28
شركات التأمين	-	-	-	3	-	3
شركات الوساطة في التأمين	4	-	4	4	-	4
شركات خبرة المعاينة وتقدير الأضرار	4	-	4	6	-	6
شركات خبراء التأمين الاستشاريين	1	-	1	3	-	3
شركات التمويل العقاري	2	2	-	-	-	-
شركات التأجير التمويلي	3	2	1	4	1	3
شركات التخصيم	8	8	-	12	10	2
شركات خبرة التقييم العقاري	2	-	2	-	-	-
شركات التمويل الاستهلاكي	8	2	6	9	-	9
شركات مقدموا التمويل استهلاكي	6	-	6	7	-	7
شركات التمويل متاهي الصغر	4	-	4	-	-	-
شركات مشروعات متوسطة وصغريرة	2	2	-	-	-	-
فروع شركات السمسرة في أ.م	8	-	8	6	-	6
فروع شركات التمويل متاهي الصغر	306	-	306	180	-	180
فروع شركات التأجير التمويلي والتخصيم	2	-	2	2	-	2
فروع شركات التمويل الاستهلاكي	34	-	34	-	-	-
الإجمالي	465	61	404	306	53	253

المحور السادس

تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين

أولاً: تطوير مستويات الحوكمة

- إصدار أدلة رقابية لحصر كافة القواعد والمعايير المنظمة لأنشطة صناديق الاستثمار، والسندات، والتمويل العقاري والاستهلاكي والتأجير التمويلي لمواكبة التطور في القواعد التنظيمية، وذلك في إطار دور الهيئة لتحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة داخل أنشطة التمويل.
- صدور ضوابط التشكيل والترشح لعضوية مجالس إدارات شركات الإيداع والقيد المركزي الثلاث للأوراق المالية والأدوات المالية الحكومية وأسواق العقود الآجلة، وصندوق حماية المستثمر لُتطابق قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية السابق إقرارها.
- تقديم عدد 4536 خدمة خلال عام 2021 بيانها كالتالي:

العدد	الموضوع
2900	اعتماد محاضر مجالس إدارة
626	اعتماد محاضر جمعيات عامة عادية
313	اعتماد محاضر جمعيات عامة غير عادية
202	شكوى واستفسارات
149	خطاب مطابع
65	صور طبق الأصل
63	اجتماع حملة وثائق
60	اجتماع حملة سندات
55	شهادات عدم خصخصة
40	تعديل مواد البنك المركزي
24	جمعيات تأسيسية
14	قرارات وقف جمعيات عمومية
13	عدم التباس
9	دراسة أنظمة إثابة وتحفيز
3	تصفية
4536	الاجمالي

ثانياً: تعزيز القدرات الرقابية

في إطار دورها في الحفاظ على استقرار الأسواق المالية غير المصرفية وتوفير أكبر قدر من الحماية للمتعاملين، تقوم الهيئة بالفحص والتفتيش على شركات القطاع المالي غير المصرفي، كلّ وفقاً لطبيعة نشاطها، وكذلك القوانين المنظمة لها، والفصل في الشكاوى المقدمة من المتعاملين، وفحص القوائم المالية، ومراقبة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، ومراقبة التداول. وتتنوع المهام الرقابية للهيئة بين رقابة مكتبية ومهام تفتيشية ميدانية، وأخرى تتصل بعمليات متابعة الأسواق.

● إجراءات الفحص والتفتيش

تقوم الهيئة بتنفيذ خطة سنوية للتفتيش الدوري على الشركات، كما تُجري تفتيشاً لأغراض خاصة (مفاجئة) في ضوء ما يتراهى لها من ملاحظات على أداء تلك الشركات، حيث يتم التحقق من النواحي المالية والفنية والإجرائية لدى هذه الشركات للتأكد من مزاولتها للنشاط على وجه صحيح، وكذلك التزامها بالإفصاحات وضوابط فصل الحسابات ومعايير الملاءة المالية.

ويوضح الجدول التالي جهود الهيئة في مجال التفتيش سواء الدوري أو المفاجئ:

عمليات التفتيش على كافة الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة			
2021	2020		
1658	2232	تفتيش دوري (مكتبي)	
56	40	تفتيش مفاجئ	
187	204	تحقق (ميداني)	
1901	2476	الإجمالي	

● فحص القوائم المالية

تقوم الهيئة بدراسة القوائم المالية السنوية والدورية للشركات الخاضعة لرقابتها (الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، الشركات المقيد لها أوراق مالية في بورصة النيل، الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، الشركات العاملة في مجال التأمين، والشركات التي تزاول أيّاً من أنشطة التمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر، والتمويل الاستهلاكي، وذلك للتحقق من استيفاء تلك الشركات لمتطلبات الإفصاح وفقاً لأحكام القوانين واللوائح التنفيذية والقرارات المنظمة للسوق ومعايير المحاسبة والمراجعة المصرية). وقد تم استخدام تطبيق نظام الرقابة على أساس الخطير (Risk-Based Supervision System) عند دراسة القوائم المالية، والذي يساعد على تحسين جودة العمل وتطوير العملية الرقابية على الشركات ذات المخاطر العالية. ومن أهم النتائج التي أسفر عنها تطبيق هذا النظام إصدار عدد 3414 خطاب، و158 تعميم بالبريد الإلكتروني للشركات المشار إليها بعالياً.

● مراقبة التداول

في إطار دور الهيئة في دراسة الظواهر السلبية في تطبيق والالتزام المتعاملين بالتشريعات الحاكمة والمنظمة لعملية التداول، وتحديد الانحرافات عن الأداء وفي تطبيق القواعد المعتمد بها، وكذلك القيام بدورها الرقابي من خلال إعداد الدراسات الازمة حول ما تم رصده من مخالفات أو ما يرد من مخالفات من البورصة المصرية، ومن ثم وضع توصيات مواجهتها، قامت الهيئة بما يلي:

- رصد عدد 71 حالة تلاعب بكافة الصور خلال عام 2021 (تتمثل في: إفصاحات غير صحيحة، أخبار جوهرية غير مفصحة عنها، تعامل بناء على معلومات داخلية، استباق أوامر عملاء، مخالفة قواعد الاستحواذ، مخالفات التأثير السعري)، بالإضافة إلى دراسة عدد 134 شكوى متنوعة والرد عليها. فيما يخص الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تم اتخاذها فقد تم اتخاذ قرارات بإيقاف استفادة عدد 43 كود لعملاء مخالفين.
- إصدار عدد 401 موافقة (تعامل عاملين) بشركات السمسرة وإدارة المحافظ ودراسة وفحص عدد 191 طلب نقل ملكية أسهم الشركات، بالإضافة إلى إصدار موافقات على استثناءات المقابل النقدي وتجاوز مدة الشهر لعمليات نقل الملكية لعدد 134 طلب، وفحص دراسة عدد 161 طلب نقل ملكية لأسهم غير مقيدة لعمليات تتجاوز 20 مليون جنيه، ورفض عدد 2 طلب نقل ملكية.
- دراسة عدد 17 طلب لتجزئة القيمة الإسمية لسهم الشركة، بالإضافة إلى حالة واحدة اشتباه في غسل أموال.

● الإلزام وتحريك الدعاوى الجنائية والصالحات

- الإلزام:

في إطار قيامها بالدور المنوط بها والصلاحيات التي خولتها لها القوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية، قامت الهيئة باتخاذ إجراءات تحريك الدعاوى ضد المخالفين لتحقيق أهداف استقرار الأسواق المالية غير المصرفية وحماية المتعاملين بها وتفعيل أحكام القوانين المنظمة. وتسعى الهيئة إلى التصالح بصفة عامة، وهو ما يتضح من عدد التصالحات والتي بلغت عدد 308 تصالح بنسبة 66.81% من إجمالي نتائج عمليات الإلزام خلال عام 2021.

الإجمالي	من يناير 2021 حتى ديسمبر 2021					البيان
	تمويل العقاري	التأجير التمويلي	تمويل متناهي الصغر	التأمين	سوق المال	
105	-	6	5	20	74	تحريك الدعوى الجنائية
27	-	-	1	4	22	عدم تحريك الدعوى الجنائية
308	1	59	8	21	219	صالحات عامة انتهت البت فيها
440	1	65	14	45	315	الإجمالي

- تحريك الدعاوى الجنائية :

يوضح الجدول التالي أسباب ونوع المخالفات التي تم على أساسها تحريك الدعاوى والبالغ عددها 105 دعوى خلال 2021:

2021		الإجراء	النشاط
الإجمالي	التفصيل		
74	9	الطعن بالتزوير "شركات عاملة في مجال سوق املاك"	سوق املاك
	6	مخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش" "شركات عاملة في مجال سوق املاك" ومخالفات الطعن بالتزوير	
	11	مخالفات التلاعب "شركات وعملاء"	
	12	مخالفات القوائم المالية "شركات مقيدة بالبورصة المصرية"	
	36	مخالفات قانونية ولائحة أخرى	
20	14	مخالفات التأمين "شركات"	التأمين
	2	مخالفات التأمين "وسطاء"	
	2	مخالفات التأمين "صندوق"	
	2	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين (شركات خدمات طبية)	
6	6	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية	تأجير التمويلي
5	5	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية	متناهي الصغر
105		إجمالي تحريك الدعاوى الجنائية	

- التصالحات :

قامت الهيئة بالتصالح في عدد 308 مخالفة، بالإضافة إلى 21 مخالفة متعلقة بسوق املاك والتأمين جاري استكمال إجراءات التصالح فيها. ويوضح الجدول التالي نوع التصالح وفقاً للنشاط:

2021		الإجراء	النشاط
الإجمالي	التفصيل		
219	59	مصالحة عامة انتهت البث فيها (شركات وعملاء وصناديق استثمار وأخرى)	سوق املاك
	160	مصالحة عدم تقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة "شركات مقيدة في سوق املاك"-مصالحة قوائم مالية تم البث فيها	
89	21	مصالحة انتهت البث فيها (شركات - صناديق - وسطاء)	التأمين
	8	مصالحة عامة انتهت البث فيها (شركات - جمعيات)	
	59	مصالحة قوائم مالية	
21	1	مصالحة عامة	تمويل عقاري
	21	مصالحة جاري استكمال إجراءاتها	
329		الإجمالي	

• مكافحة غسل الأموال

تقوم الهيئة بمتابعة المستجدات الدولية والإقليمية ومتطلبات الالتزام بإجراءات وسبل مكافحة غسل الأموال، وذلك بالتنسيق والتعاون المستمر وتبادل الخبرات والمعلومات مع الوحدات والجهات الرقابية العامة والأخرى المثلية. ونستعرض فيما يلي أهم ما تم إنجازه في هذا الشأن:

- اجتياز مصر تقييم مجموعة العمل المالي لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENAFATF) لنظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث كانت الهيئة أحد الأطراف الفاعلة في عملية التقييم التي قمت.
- التطوير التشريعي وملحقة تطورات مكافحة غسل الأموال والتنسيق المتبادل بين الهيئة والوحدة ومجموعة العمل المالي.
- تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (53) لسنة 2018 بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية والقرار رقم (56) لسنة 2020 بشأن شروط وضوابط التأسيس والترخيص بـ مزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي وشروط وضوابط الترخيص لمقدمي التمويل الاستهلاكي وذلك، بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (206) الصادر لسنة 2021.
- تحسين قدرات نظم المعلومات الإلكترونية لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالقطاع المالي غير المصرفي حيث تحقق المنظومة ما يلي:
 - استحداث نموذج تحديث بيانات الشركات وميكنة التقرير السنوي وميكنة آلية تجميع البيانات الخاصة بالتقرير وتحميشه عبر البريد الإلكتروني على جميع الشركات بكافة القطاعات لاستكمال قاعدة البيانات الموجودة بالإدارة.
 - تصميم منظومة إلكترونية تعمل على ربط شبكة البيانات والمعلومات داخل وخارج الهيئة لمتابعة أعمال الإدارة المركزية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واسترجاع المعلومات والمخرجات، وكذلك استخدام قاعدة البيانات في تنفيذ برامج الفحص المكتبي والتفتيش الميداني واستعراض التقارير الخاصة بنتائج تقييم الأداء واستلام التقارير الدورية وتحديث البيانات وتسجيلها بصورة مباشرة على قواعد البيانات من خلال شبكة الإنترنت.
 - استخدام نظام وحدات البيانات (Data Gear) لأول مرة بالهيئة لخدمات البحث والتدقيق في شأن نظم مكافحة غسل الأموال والكشف عن المجرمين وغاسلي الأموال لمنع نفاذهم للأسوق المالية غير المصرفية منذ المرة الأولى لدخول السوق أو من خلال عمليات الرقابة اللاحقة.
 - تعزيز نظم إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المالي غير المصرفي:
 - إصدار إرشادات توعوية وتنظيمية متنوعة في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - وضع ضوابط موحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكافة الأنشطة المالية غير المصرفية.
 - تحديث دليل التفتيش المتخصص طبقاً للمنهج القائم على أساس الخطر الذي يهدد الجهات والمؤسسات المالية العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية مع مراعاة فصل الفحص المكتبي عن الفحص الميداني.
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة لفحص التقارير الواردة إلى الهيئة من المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابتها.

وفي إطار قيامها بالدور المنوط بها، قامت الإدارة المركزية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باتخاذ الإجراءات التالية:

مذكرة استكمال الفحص	فحص تقرير المراجع الداخلي	فحص تقرير سنوي	القطاع	%
118	237	292	سوق المال	1
27	61	96	أنشطة التمويل	2
14	41	41	التأمين	3
22	40	46	التمويل متناهي الصغر	4
181	379	475	الإجمالي	

ثالثاً: حماية حقوق المتعاملين

- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بتشكيل مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية أو العاملة في مجال الأوراق المالية والأدوات المالية

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (3173) لسنة 2021 بتشكيل مجلس إدارة صندوق تأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية أو العاملة في مجال الأوراق المالية والأدوات المالية والمعروفة بصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية.

● حظر استخدام إيسالات الأمانة كضمانة مالية مقدمة من العملاء

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قراراً بشأن "تنظيم شئون إدارة ضمانات العملاء في الأنشطة المالية غير المصرفية" والذي تقضي مواده بضرورة التزام الجهات المرخص لها من الهيئة بمواصلة أيًّا من الأنشطة المالية غير المصرفية بمراعاة الضوابط القانونية الصحيحة عند الحصول على ضمانات من العملاء، وحظر حصولها على إيسالات أمانة من العملاء وضامنيهم أو أي أوراق موقعة على بياض كضمانة لما تمنحه من تمويل.

● إنشاء الهيئة تسجيل إلكتروني جديد لإشهار اتفاقات التمويل العقاري لاستهداف حماية حقوق جهات التمويل

تقدمت الهيئة بمقترن لتعديل بعض أحكام قانون التمويل العقاري، وذلك للعمل على إنشاء سجل إلكتروني جديد يسمح لجهات التمويل العقاري بإشهار اتفاقات التمويل المبرمة بينها وبين المستثمرين بهذا السجل لمدة محددة حتى إتمام إجراءات شهر اتفاق التمويل وقيد الضمان العقاري بالشهر العقاري، مع منح الإشهار بالسجل بعض المميزات التي تستهدف حماية حقوق جهات التمويل في الفترة التي لم يقيد فيها العقار الضامن بالشهر العقاري، والتي يأتي على رأسها جعل اتفاق التمويل المشهر بهذا السجل نافذاً في مواجهة الغير بمجرد إشهاره به، ومنحه قوة السند التنفيذي.

● إخضاع الوظائف الرئيسية لشركات التأمين وإعادة التأمين لمعايير النزاهة والسمعة الحسنة والكفاءة والقدرة وعدم تعارض المصالح

وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على قواعد وضوابط تطبيق مبادئ التنساب والملاعنة على الأشخاص المرشحين لشغل الوظائف التنفيذية الرئيسية بشركات التأمين وإعادة التأمين واستمرارتهم، وتحديد الحد الأدنى من

الشروط الواجب توافرها عند اختيار وتعيين المديرين المسؤولين عن إدارات أو عمليات الاكتتاب، والتعويضات، وإعادة التأمين، والاستثمار، بالإضافة إلى إدارات المراجعة الداخلية، والشئون المالية، وإدارة الأخطار، والالتزام، والإبلاغ عن شبهات غسل الأموال، والخبراء الإكتواريين، وخبراء المعاینة وتقدير الأضرار سواء من داخل الشركة أو من خارجها، ورؤساء المناطق.

• فحص شكاوى المتعاملين

يحق لأى من المتعاملين مع الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة أن يقدم شكوى ضد أي شخص معنوى أو طبىعى، طالما تتعلق تلك الشكوى بأى من الأمور التي تمس اختصاصات الهيئة.

٠ ورد للهيئة عدد 545 شكوى عن طريق البوابة الإلكترونية لمجلس الوزراء خلال عام 2021، وقد تم الانتهاء من عدد 509 شكوى منها بمعدل إنجاز بلغ 93%.

٠ قامت الهيئة بتلقي 455 شكوى تخص نشاط سوق رأس المال خلال عام 2021 بالإضافة إلى 18 شكوى رصيد سابق من عام 2020، ليكون إجمالي عدد الشكاوى محل الفحص خلال العام 473 شكوى تم دراستها وإنجاز 467 شكوى منها بنسبة إنجاز 98.7%، مقارنة بعام 2020 الذي وردت خلاله 378 شكوى تخص نشاط سوق رأس المال بالإضافة إلى عدد 30 شكوى رصيد سابق من عام 2019، بإجمالي عدد 408 شكوى تم دراستها وإنجاز عدد 390 شكوى منها بنسبة 95.6%.

		شكوى سوق رأس المال
2021	2020	
473	408	شكوى واردة
467	390	شكوى تم الانتهاء منها
98.7%	95.6%	نسبة الإنجاز

٠ ورد للهيئة خلال عام 2021 عدد 1327 شكوى تخص شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة، بالإضافة إلى 130 شكوى رصيد سابق من عام 2020 ليصبح عدد الشكاوى محل الفحص خلال العام 1457، تم دراستها وإنجاز عدد 1273 بنسبة إنجاز 87.4% مقابل عدد 828 شكوى محل الفحص خلال عام 2020 تم دراستها وإنجاز 698 شكوى منها بنسبة إنجاز 84.3%.

		شكوى التأمين وصناديق التأمين الخاصة
2021	2020	
1457	828	شكوى واردة
1273	698	شكوى تم الانتهاء منها
87.4%	84.3%	نسبة الإنجاز

٠ ورد للهيئة خلال عام 2021 عدد 271 شكوى تخص شركات أنشطة التمويل، بالإضافة إلى عدد 26 شكوى من عام 2020 ليصبح إجمالي ما تم فحصه خلال عام 2021 عدد 297 شكوى، تم دراستها والانتهاء من عدد 276 شكوى منها بنسبة إنجاز 93%. وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن نشاط التمويل الاستهلاكي بدأ يخضع لرقابة الهيئة في عام 2020.

		شكوى أنشطة التمويل
2021	2020	
297	98	شكوى واردة
276	89	شكوى تم الانتهاء منها
93%	91%	نسبة الإنجاز

٠ تتمثل شكاوى أنشطة التمويل في عدد 34 شكوى تخص التمويل العقاري في عام 2021 مقابل 17 شكوى خلال عام 2020، كما ورد عدد 38 شكوى خلال العام تخص التأجير التمويلي مقابل عدد 37 شكوى خلال عام 2020. بالإضافة إلى

ذلك، ورد للهيئة عدد 20 شكوى تخص نشاط التخصص خلال العام وهو نفس العدد الذي ورد للهيئة عام 2020، كما ورد عدد 13 شكوى تخص نشاط التمويل الاستهلاكي خلال العام مقابل عدد 18 شكوى خلال عام 2020. هذا بالإضافة إلى عدد 171 شكوى عادية تخص التمويل متناهي الصغر خلال عام 2021 مقابل 44 شكوى عام 2020.

● لجان التظلمات وفض المنازعات

يحق لأي من المتعاملين مع الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة أن يقدم شكوى ضد أي شخص معنوي أو طبيعي طالما تتعلق تلك الشكوى بأي من الأمور التي تمس اختصاصات الهيئة.

- لجان التظلمات

- ينظم قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 السبل التي تكفل للمتعاملين فيه حق التظلم من القرارات الإدارية الصادرة من الوزير المختص أو من الهيئة، وينظر التظلم أمام لجان التظلمات. وقد ورد للهيئة خلال عام 2021 عدد (26) تظلماً مقابل عدد (19) تظلماً خلال عام 2020.
- ينظم قانون التأمين رقم (10) لسنة 1981 وتعديلاته ولائحته التنفيذية نطاق عمل لجنة التظلمات بالهيئة، وقد ورد عدد (2) تظلماً خلال عام 2021 مقابل عدد (7) تظلماً خلال عام 2020.
- نظم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (2495) وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (42) لسنة 2019 النظر في التظلمات من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام قانون التمويل العقاري رقم (148) لسنة 2001 ولائحته التنفيذية. ولم يرد للهيئة خلال عام 2021 أي تظلمات مقابل عدد (1) تظلم خلال عام 2020.
- ينظم القانون رقم (176) لسنة 2018 نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم. وفي نطاق عمل لجنة التظلمات بالهيئة لم يرد خلال عام 2021 أي تظلمات في حين ورد عدد (1) تظلم خلال عام 2020.

- لجان فض المنازعات

- ينظم قرار وزير الاستثمار رقم (23) لسنة 2015 تشكيل لجان لنظر التظلمات وفض المنازعات، وذلك بالنظر في التظلمات التي يقدمها وسطاء التأمين (الطبيعين والاعتباريين) من القرارات الإدارية الصادرة وخاصة بنشاط الوساطة في التأمين -تطبيقاً لأحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم (10) لسنة 1981 وتعديلاته أو القانون رقم (10) لسنة 2009- وكذا النظر في فض المنازعات التي تنشأ بين شركات التأمين ووسطاء التأمين، أو بين وسطاء التأمين وبعضهم البعض المتعلقة بنشاط الوساطة في التأمين.
- وقد تم عرض الموضوعات الموضحة أدناه على لجنة فض المنازعات لعام 2021 في مجال التأمين المشكلة طبقاً لقرار رئيس الهيئة رقم (926) لسنة 2018، ومن خلالها تم عرض إجمالي 30 موضوع مقسماً على النحو التالي:

العدد	م الموضوعات فض المنازعات في مجال التأمين عام 2021
20	ممتلكات
10	حياة
0	وسطاء
30	الإجمالي

المحور السابع

تطوير الأسواق والخدمات

تعمل هيئة الرقابة المالية على إجراء تطويرات جذرية في منظومة الأسواق والخدمات المالية غير المصرفية بما يتواءم مع التطورات المتتالية في الساحة الدولية، وفي نفس الوقت تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمارات، وتوفير التمويل اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والعمل على خلق المزيد من فرص العمل، وذلك على مستوى كل قطاع من القطاعات الخاضعة لرقابة الهيئة. وفي هذا الإطار فقد قامت الهيئة بعدة إجراءات خلال عام 2021 من أهمها:

- منح أول ترخيص يجمع بين مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بجانب نشاط متناهي الصغر لإحدى شركات متناهي الصغر.
- الموافقة على أول ترخيص بمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر لإحدى شركات التمويل متناهي الصغر في السوق المصري.
- إطلاق الهيئة لرؤيتها المستقبلية 2025، حيث وضعت بها التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في مقدمة أولوياتها تمهدًا لوضع استراتيجية الهيئة الشاملة عن السنوات الأربع القادمة (2026-2022)، والتي تستهدف أن تصبح الهيئة ضمن أهم الهيئات الرقابية المالية الرائدة وأكثراً تأثيراً إقليمياً وعالمياً لتواءم مع النظم والمعايير الدولية في مجال الإشراف والرقابة وعلى نحو يتواءم مع خطة الدولة لدعم القدرات المالية للاقتصاد الوطني.
- إجراء تعديل على بعض أحكام قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة تمهدًا لاستقبال طروحات كبرى لعدد من المشروعات ذات السيولة والأصول الضخمة المتوقع أن تشهدها البورصة المصرية خلال الفترة القادمة.
- السماح بتأسيس الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC) بسجلات الهيئة وإصدار ضوابط تأسيسها ومزاولتها لأول مرة كآلية تمويل مستحدثة، لتمكين الشركات الناشئة ورواد الأعمال ودعم توسيعهم في ظل الاهتمام بابتكار حلول تمويلية من شأنها تسهيل وصول المستثمرين وعلى الأخص الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل من أجل دعم رؤية مصر 2030 في تأمين القطاع الخاص ودعم توسيعه.
- الموافقة على مقترن تشريعي لإنشاء سجل لممارسة نشاط الكفالة بأجر للحصول على تمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وللتمويل الاستهلاكي، مع إنشاء سجل لقيد من يرغب بمزاولة نشاط الكفالة بأجر بحيث لا يجوز لأي شخص أن يكفل أحد عملاً نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلا إذا كان مقيداً بالسجل المعد من الهيئة لذلك.

الموافقة على السماح لشركات التخصيم بتقديم خدمة تخصيم الحقوق المالية الآجلة لشركات السمسرة في الأوراق المالية الناشئة ملزاولة نشاط الشراء بالهامش، بما يتيح لشركات السمسرة مصادر تمويل جديدة تمكّنها من التوسيع في نشاط عمليات الشراء بالهامش وتنشيط عمليات التداول في الأوراق المالية في البورصة المصرية.

الموافقة على تسجيل ثلاث شركات للقيد بالبورصة بقيمة عادلة تزيد على 4 مليارات جنيه لإتاحة الفرصة أمام الشركات للتتوسيع وزيادة حجم الأعمال وتعزيز فرص جذب الاستثمارات الأجنبية وتنوع الخيارات الاستثمارية أمام جميع فئات المستثمرين.



المحور الثامن

الانفتاح على العالم الخارجي

تعتبر العلاقات الدولية إحدى آليات تحقيق أهداف الهيئة من خلال نقل التجارب الدولية، والتي تتضمن التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الدولية النظرية ذات الصلة بالقطاع المالي غير المصرفي في تطوير آليات ونظم الرقابة ورفع كفاءتها وأحكامها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. وقد سعت الهيئة إلى تحقيق ذلك عن طريق عضويتها في المنظمات الدولية، وكذلك المشاركة الفعالة في المؤتمرات والفعاليات الدولية المختلفة، كما حرصت على التنسيق مع الجهات الوطنية المختلفة لتوفير الدعم المالي والفنى من المنظمات التنموية الدولية، وذلك لخدمة الأسواق المالية غير المصرفية وتعميمها، بما يحقق إضافة وتنوعاً لللاقتصاد المصري.

وانطلاقاً من حرص الهيئة على تعزيز مقومات التعاون مع الجهات والمنظمات الرقابية الدولية والهيئات المماثلة، وسعياً لتبادل الخبرات اللازمة والارتقاء في تصنيف الأسواق المالية غير المصرفية، فقد قامت الهيئة بالعديد من المبادرات في عدة اتجاهات تركز أهمها في المجالات التالية:

- عضوية العديد من المنظمات الدولية والمشاركة الفعالة في مختلف فعالياتها.
- تعزيز وتطوير علاقات الهيئة الثنائية مع الجهات النظرية في كل ما يخص تبادل المعلومات والخبرات.
- تعزيز حضور ومشاركة الهيئة (الافتراضية) في المؤتمرات والبرامج والمحافل الدولية المتعلقة بالأسواق المالية وتطويرها والرقابة عليها.
- تنظيم ورش العمل بمشاركة دولية والتواافق مع المعايير الدولية.

قامت الهيئة بتعزيز الانفتاح على العالم الخارجي خلال عام 2021 من خلال الأنشطة التالية:

- انتخاب رئيس الهيئة رئيساً للجنة الأسواق النامية والناشرة (GEMC) ونائباً لرئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق املاك (IOSCO) لأول مرة في تاريخ سوق املاك في مصر وأفريقيا، بما يعكس وجود تقدير دولي للدولة المصرية والإنجازات المحققة على كافة الأصعدة وللدور الذي تلعبه على المستوى الإقليمي والدولي.

رؤساء الهيئة للجتماع السنوي للجنة النامية والناشرة (GEMC) - أكبر لجان المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO) - لاحتضان بيئات تكنولوجية تجريبية مختصة بابتكار حلول في التكنولوجيا المالية وتسريع الاعتماد على تطبيقاتها في الأسواق المالية لأول مرة في تاريخ سوق المال المصري. كما شاركت الهيئة في العديد من الفعاليات والبرامج التي تتعلق بالمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO) ومن أهمها:

- المشاركة في اجتماعات مجلس إدارة المنظمة الدولية المنعقدة عن بعد لهيئات أسواق المال لمناقشة وضع الأسواق النامية والناشرة وبحث أوجه تطورات أسواق المال في ظل انتشار جائحة كورونا لتجويه الجهد لغد أفضل.
- المشاركة في ورشة عمل افتراضية تتناول أحدث تقنيات التفتيش الميداني والمكتبي في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، مع التوجيه لكيفية إعداد خارطة طريق لتطبيق القوانين واللوائح الحاكمة للتشريعات والالتزام بها في ضوء كتب التفتيش الميداني.
- المشاركة في ورشة عمل افتراضية حول مذكرات التفاهم متعددة الأطراف لإنفاذ الأحكام، وأهمية التعاون لتطبيق الإلزام على المستوى الدولي والحقوق والواجبات المترتبة على الأطراف الموقعة.
- المشاركة في ورشة عمل افتراضية حول التمويل المستدام مع اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط التابعة لمنظمة الأيونسكو لتبادل الخبرات ووجهات النظر الخاصة بتطبيق التمويل المستدام في ظل تداعيات جائحة كورونا.
- المشاركة في الاجتماع الافتراضي للجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط، لمناقشة تقرير اللجنة الصادر في شأن تجزئة الأسواق المالية، والتي أكدت نتائجها على أهمية تقوية أواصر التعاون الرقابي بين الأعضاء، وضرورة نقل الخبرات الإقليمية وتبادل المعلومات فيما يتعلق بمفهوم تجزئة السوق ودراسة السبل المؤدية إلى الحد من الآثار المترتبة على ذلك.
- المشاركة في المؤتمر الافتراضي لمتحف الاستقرار المالي للتطلع على أهم موضوعات تداول الأوراق المالية، والبنية التحتية لأسواق المال، وكذلك منظور الرقيب على الأنشطة المالية المصرفية وغير المصرفية مع طرح التوجه نحو اعتماد تقارير عالمية شاملة في مجال التمويل المستدام لتحقيق مزيد من الإفصاح والشفافية.
- المشاركة في ورشة عمل ملتقى سوق الأوراق المالية والاستثمار المستدام ضمن منتدى الاستثمار العالمي تحت مظلة الأيونسكو لإلقاء الضوء على أهمية دور القطاع المالي في التحول نحو مستقبل أكثر استدامة.
- احتفاظ مصر ممثلة في الهيئة العامة للرقابة المالية بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبى المعاشات وصناديق التأمين الخاصة (IOPS) للمرة الرابعة على التوالي للفترة (2022-2023) بعد فوزها في انتخابات اللجنة التنفيذية التي جرت لاختيار أعضاء اللجنة من بين ممثلي 77 دولة الأعضاء بالمنظمة. بالإضافة إلى ذلك، شاركت الهيئة في عدة فعاليات تتعلق بالمنظمة الدولية لمراقبى صناديق المعاشات (IOPS) من أهمها:
- المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة واللجنة التنفيذية واجتماعات اللجنة الفنية للمنظمة عن بعد لمناقشة مبادئ تحول أنظمة صناديق المعاشات التقاعدية من أنظمة المزايا المحددة إلى أنظمة الاشتراكات المحددة، ومناقشة خطة العمل لعامي 2022 و2023.

- ٥ المشاركة في الاجتماعات المشتركة عن بعد بين منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) ومجموعة عمل مراقبى المعاشات لمناقشة تبني نظام الرقابة على أساس الخطر، والمخاطر التي تواجه أنظمة المعاشات التقاعدية (الاستدامة، التغير المناخي، والتحول الرقمي)، ودور التكنولوجيا في مساعدة نظم الرقابة على أساس الخطر لصناديق المعاشات التقاعدية.
- ٦ مشاركة الهيئة في العديد من الفعاليات والبرامج التي تتعلق باتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA) ومن أهمها:
 - ٥ المشاركة في حلقة نقاشية عن بعد لتعزيز المعرفة حول الجرائم المالية وأهم الممارسات لمكافحتها وإدارة المخاطر الناجمة عنها وأبرز التوجهات الرقابية على المستوى الدولي.
 - ٥ المشاركة في الاجتماع الخامس عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية لمناقشة آخر المستجدات والمشاريع المستقبلية، وطرح الخطة الاستراتيجية الجديدة للأعوام (2021-2025) مع توقيع مذكرة التفاهم متعددة الأطراف بين الهيئة والأعضاء بالاتحاد.
- ٧ مشاركة الهيئة في العديد من الفعاليات والبرامج التي تتعلق بالمجموعة الاستشارية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمجلس الاستقرار المالي (FSB) ومن أهمها:
 - ٥ المشاركة في الاجتماعات الافتراضية للجنة الإقليمية لمجلس الاستقرار المالي للتعرف على الوسائل التنظيمية والإشرافية المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية وعلاقات الأطراف الثالثة بالرقيب بما يتيح بناء نظام مالي مستقر، وكذلك مناقشة تأثير جائحة كورونا على الأولويات الرقابية والإشرافية وعلى نحو الأسواق الناشئة.
- ٨ مشاركة الهيئة في العديد من الفعاليات والبرامج التي تتعلق بالاتحاد الدولي مراقبى التأمين (IAIS) ومن أهمها:
 - ٥ المشاركة في اجتماع لجنة الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية للاتحاد الدولي مراقبى التأمين لمناقشة مسودة تطبيق إجراءات التأمين الرقابية الاحترازية، وطرح المبادرات الخاصة بالتأمين، والمخاطر المتعلقة بالمناخ، وما يقدمه معهد الاستقرار المالي من نتائج وتوصيات تخص الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.
 - ٥ المشاركة في المؤتمر السنوي العام للاتحاد الدولي مراقبى التأمين لمناقشة أهم الموضوعات الرقابية المطروحة على الساحة العالمية في مجال التأمين، والدروس المستفادة من جائحة كورونا، والدور الرقابي المنتظر لصد مخاطر الكوارث المستقبلية، وقواعد حوكمة وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في إطار الابتكار.
- ٩ توقيع مذكرة تفاهم في مجال مراقبة الشركات مع الجانب الأردني على هامش فعاليات الدورة التاسعة والعشرين للجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة، بهدف إنشاء وتفعيل نظام لتدعم عمليات تعاون وتبادل المعلومات فيما بين الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر ونظيرتها في الأردن، من خلال التعاون في مجال الرقابة على المؤسسات العاملة في أسواق المال، وكذلك دعم التعاون فيما بين المؤسسات العاملة في أسواق المال في البلدين، بما في ذلك أسواق الأوراق المالية ومؤسسات إيداع وتسوية ومقاصة الأوراق المالية وشركات الخدمات المالية، فضلاً عن التعاون في بعض المجالات الأخرى.

استقبال الهيئة وفداً من دولة جنوب السودان الشقيقة يضم عدداً من مسؤولي النيابة العامة والقضاء والأجهزة التابعة للهيئة للاطلاع على دور هيئة الرقابة المالية وألياتها في تنظيم وتنمية الأنشطة المالية غير المصرفية والعمل على سلامة الأسواق واستقرارها وتطوير البنية التشريعية للقوانين الحاكمة للقطاع المالي غير المصرفى لتبادل الخبرات بين البلدين.

مشاركة الهيئة في فعاليات مؤتمر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة تحت عنوان "مستقبل النظام المالي" (Expo 2020) مناقشة القضايا الرئيسية التي تواجه التمويل الحديث في مرحلة ما بعد جائحة كورونا على هامش فعاليات معرض إكسبو بالإمارات والتطوير المستمر للآليات التنظيمية للأنشطة المالية غير المصرفية وتبادل المعلومات والخبرات بين كل من الجهات.

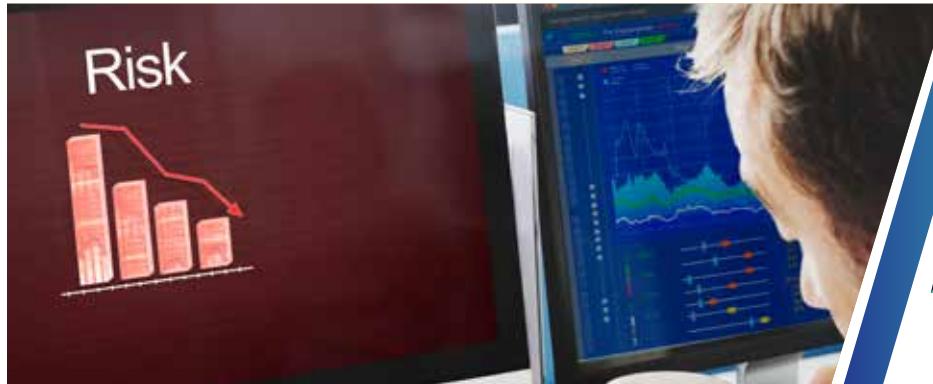
مشاركة الهيئة الافتراضية في اللقاء الذي نظمه معهد التمويل الأخضر بعنوان "قمة الأفق الخضراء" لتسريع التدفقات الاستثمارية للمشروعات الخضراء والمشروعات صديقة البيئة والتحول نحو دعم الاقتصاد الأخضر وتبسيط التمويل من الحكومات ومن القطاع الخاص لمواجهة الالتزامات العالمية نحو التغير المناخي. وقد طالبت الهيئة جميع مراقبى أسواق المال في الدول النامية بسرعة الانتهاء من إصدار معايير إعداد الشركات لتقارير إفصاحات الاستدامة والتغير المناخي داخل أسواقهم كي تصبح أكثر جاذبية أمام العديد من المؤسسات الاستثمارية الدولية، على هامش مشاركتها في فعاليات مؤتمر الأطراف للأمم المتحدة السادس والعشرين لتغير المناخ (COP26) بمدينة جلاسكو الإسكتلندية.

عقد الهيئة اجتماعاً مع ممثلة الأمم المتحدة للمرأة بمصر لتعزيز تمكين المرأة المصرية وببحث أوجه التعاون المستقبلي في القطاع المالي غير المصرفى وفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، من خلال البدء في تنفيذ عدداً من الأنشطة بالتعاون مع الاتحادات العاملة في القطاع المالي غير المصرفى والخاضعة لإشراف الهيئة، وفي ظل اتخاذ الهيئة العديد من الخطوات التنظيمية للدفع بالمرأة وإعطائها الفرصة في القيادة و المشاركة في صنع القرار الإداري عبر ضمان تمثيلها في مجالس إدارات الشركات المقيدة في البورصة والشركات والاتحادات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

يوضح الشكل التالي المنظمات الدولية التي تحظى الهيئة بالانضمام إليها:



- .⁹ المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOCSO.
- .¹⁰ الاتحاد الدولي للعقارات FIABC.
- .¹¹ المنتدى الدولي لجودة مراقبى الحسابات المستقلين IFIAR.
- .¹² المنتدى الدولي لضمان حقوق حملة وثائق التأمين.
- .¹³ مجلس الإستقرار المالي FSB.
- .¹⁴ شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهدافة للتحول إلى النظام المالي الأخضر NGFS.
- .¹ الاتحاد العام العربي للتأمين GAIF.
- .² الاتحاد الأفرو-آسيوي للتأمين وإعادة التأمين FAIR.
- .³ الاتحاد الدولي لمراقبى التأمين IAIS.
- .⁴ منظمة التأمين الأفريقية AIO.
- .⁵ منتدى هيئات العربية للإشراف والرقابة على التأمين.
- .⁶ المنظمة الدولية لمراقبى صناديق المعاشات IOPS.
- .⁷ اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية UAFA.
- .⁸ الشراكة المتوسطية لهيئات أسواق المال MPSR.



تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات

تستهدف استراتيجية الهيئة تحسين مستويات إدارة المخاطر المتعلقة بالنظام المالي غير المصرفي في مصر، وذلك من خلال متابعة التوجهات الجديدة في الخدمات المالية على المستوى العالمي، والتحول إلى أسلوب الرقابة على أساس المخاطر Risk-Based Supervision (RBS) وإنشاء نظام الإنذار المبكر ضد الأزمات، وذلك في كافة الأنشطة المالية غير المصرفية التي تراقب عليها الهيئة. كما قامت الهيئة بعدها إجراءات من شأنها التخفيف من الآثار الاقتصادية المتربعة على جائحة كورونا للعام الثاني على التوالي، للتيسير على المتعاملين والعمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية. كما تم تنفيذ اختبارات الإجهاد لقياس مدى تحمل وحدات القطاع المالي غير المصرفي للمتغيرات والآثار الاقتصادية الناتجة عن الجائحة.

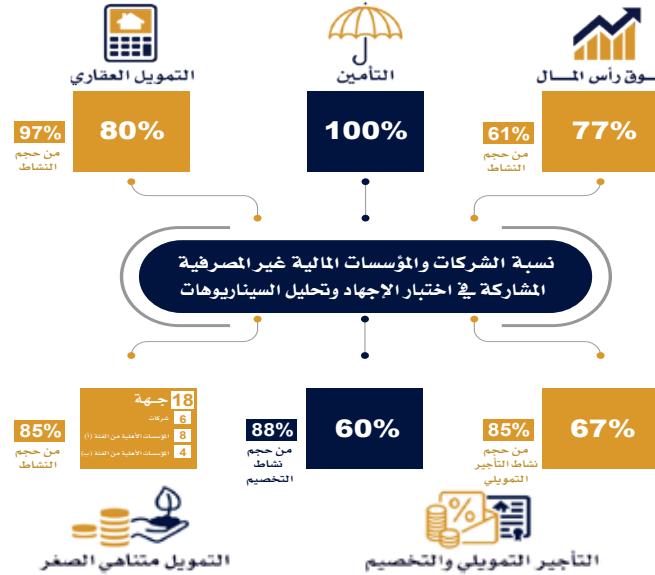
أولاً: جهود الهيئة في تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات

- تدشين فعاليات الدورة التدريبية المتخصصة في مجالات إدارة المخاطر بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وألمقدمة لمجموعات من العاملين المختصين بالرقابة والإشراف على مختلف الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال مدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة (Frankfurt School of Finance and Management).
- تحذير المستثمرين من مخاطر الاشتراك في عمليات الاكتتاب الأولي في العملات (ICO), والتي تهدف لجمع أموال من المواطنين، ومن مخاطر دعوات الانسياق وراء العملات الافتراضية المشفرة وما يرتبط بها من معاملات في ضوء أنها غير خاضعة لرقابة أي جهة داخل مصر، وتشكل تحدياً على المنظومة النقدية الرسمية وما يرتبط بها من قوانين وتشريعات.
- الاستمرار باتخاذ التدابير الوقائية لمنع انتشار فيروس كورونا بين العاملين بالهيئة، بالإضافة إلى استمرار تفعيل الاعتماد على التعامل الإلكتروني، حيث يمكن للمتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية تقديم تعاملاتهم وموافذج الخدمة المطلوبة من الهيئة عبر البريد الإلكتروني دون الحاجة للحضور إلى مقر هيئة الرقابة المالية.

ثانياً: اختبارات الإجهاد وتحليل السيناريوهات لقياس مدى تحمل وحدات القطاع المالي غير المصرفي للتغيرات والآثار الاقتصادية الناتجة عن استمرار جائحة كورونا

استكملت الهيئة اختبارات الإجهاد وتحليل السيناريوهات التي بدأتها في عام 2020، وذلك لخلق آلية فعالة للإنذار المبكر لتعزيز الاستقرار المالي لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي، مما يمكن القطاع من أداء مهامه في الاقتصاد القومي بشكل فعال.

● نطاق تطبيق اختبار الإجهاد



● هيكل ونتائج الاختبار

تم إعداد اختبار لقياس مدى تحمل وحدات القطاع المالي غير المصرفي للتغيرات والآثار الاقتصادية الناجمة عن استمرار جائحة كورونا (اختبار الإجهاد Stress Testing)، وقد أظهرت نتائج تنفيذه قوة ومتانة المركز المالي لشركات القطاع المالي غير المصرفي.

أولاًً: نشاط سوق المال (شركات إدارة الأصول)

- تم تصميم نموذج يعتمد على المتغيرات بالاقتصاد الكلي من خلال عدد 9 سيناريوهات لقياس تأثير عوامل المخاطر، مثل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي GDP ومعدلات الفائدة ومعدلات التضخم. وترواحت السيناريوهات لتلك المخاطر بين الافتراض الواقعي والمتفائل والمتشائم.
- تم تحديد عدد من النسب المالية واجبة الفحص والتحليل وهي العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على رأس المال ومعدل دوران الأصول.

جاءت النتائج الإجمالية وفقاً للجدول التالي:

مستوى المخاطر	نوع المخاطر
معتدلة	مخاطر انخفاض الكفاءة التشغيلية
معتدلة	مخاطر تراجع مؤشرات الربحية والفائض
مقبولة	مخاطر ضعف معدلات السيولة والعسر المالي



- تم تصميم عدد 6 نماذج للسيناريوهات، حيث اهتمت السيناريوهات الأساسية بقياس تأثير عوامل المخاطر الاقتصادية مثل معدلات الفائدة وانخفاض مؤشرات بورصة الأوراق المالية وارتفاع معدلات تعثر معيدي التأمين، وزيادة تعاملات المدينيين. وتم

استخدام تلك النماذج بالإضافة عوامل المخاطر المرتبطة بالنشاط التأميني مثل زيادة حجم التعويضات وزيادة معدلات إلغاء وتصفية الوثائق، وكذلك انخفاض التعويضات المستردة من معيدي التأمين.

وجاءت النتائج الإجمالية وفقاً للجدول التالي:

مستوى المخاطر	نوع المخاطر
منخفضة	مخاطر ضعف معدلات الملاعة المالية
معتدلة	مخاطر ضعف معدلات السيولة والعسر المالي
معتدلة	مخاطر انخفاض الكفاءة التشغيلية
منخفضة	مخاطر تراجع جودة المحفظة وزيادة المخصصات
مقبولة إلى حد ما	مخاطر تراجع مؤشرات الربحية والفائض

ثالثاً: أنشطة التمويل (العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم)



- تم تصميم 3 سيناريوهات تتراوح بين السيناريو الأساسي ثم المتوسط ثم المتباين، وذلك لقياس عوامل مخاطر تأثر الملاعة المالية وانخفاض معدلات السيولة المالية.

وجاءت النتائج الإجمالية وفقاً للجدول التالي:

مستوى المخاطر	نوع المخاطر
معتدلة	مخاطر ضعف معدلات الملاعة المالية
مقبولة إلى حد ما	مخاطر ضعف معدلات السيولة والعسر المالي

رابعاً: مجال التمويل متناهي الصغر



- تم تصميم 3 سيناريوهات تتراوح بين السيناريو الأساسي ثم المتوسط ثم المتباين، طبقاً للمتغير الأساسي للاختبار وهو انخفاض قيمة المتحصلات النقدية من أقساط العملاء المستحقة.

جاءت النتائج الإجمالية وفقاً للجدول التالي:

مستوى المخاطر	نوع المخاطر
منخفضة	مخاطر انخفاض الكفاءة التشغيلية
معتدلة	مخاطر ضعف معدلات الملاعة المالية
مقبولة	مخاطر ضعف معدلات السيولة والعسر المالي
معتدلة	مخاطر تراجع جودة المحفظة وزيادة المخصصات
مقبولة إلى حد ما	مخاطر تراجع مؤشرات الربحية والفائض

المحور العاشر

التوعية والثقافة المالية

تبذل الهيئة جهوداً متواصلة في مجال توعية المستثمرين بالأسواق المالية غير المصرفية، سواء للتعریف بأساسيات وقواعد الاستثمار في تلك الأسواق، أو بما يصدر من قوانین أو قواعد أو آليات وأنظمة جديدة ملمساعدة هؤلاء المستثمرين بأن يكون لديهم مستوى مناسب من الثقافة المالية يمكّنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية على أساس مستنيرة وكيفية التعامل مع المخاطر المتعلقة تلك الاستثمارات. وقد شهد عام 2021 تنفيذ أنشطة وفعاليات توعية متعددة، كما شهد إعداد مشاريع وأنشطة توعية مستحدثة تتضمن مبادرات غير مسبوقة والبدء في تنفيذها، وذلك في إطار توجّهات الهيئة الاستراتيجية في مجال التوعية لتمتد لسنوات عديدة قادمة.

ويعد مجال توعية وتعليم المستثمر من أحد القنوات التي تسهم في التنمية المعرفية للمتعاملين في شتى المجالات المالية غير المصرفية (سوق اطّال، التأمين، التمويل العقاري، التمويل متناهي الصغر، التأجير التمويلي، التخصيم، الضمانات المنقوله، التمويل الاستهلاكي)، بما يسهم بشكل مباشر في توجيه قراراتهم وحمايتهم من أجل تطوير الأداء المالي؛ مما يدعم الاقتصاد بشكل عام.

وفي سبيل نشر الثقافة المالية وتوعية المستثمرين والمتعاملين، تعمل الهيئة على تطوير الموقع الإلكتروني خاص بتوعية المستثمر (<http://www.iinvest.gov.eg>)، لتقديم كافة المعلومات والبيانات والأدلة الاسترشادية والرد على استفسارات المستثمرين. وقد أضافت الهيئة لهذا الموقع الإلكتروني -بالتنسيق مع كبرى المؤسسات الدولية المتخصصة في تعليم وتوعية المستثمرين مثل مؤسستي SIFMA و FINRA الأمريكيةين- خدمات جديدة ومعلومات تضفي على الموقع تميزاً وتسهم في تحقيق الهدف منه. ويأتي هذا التنسيق الدولي من خلال عضوية الهيئة في المنتدى العالمي لتعليم المستثمر IFIE IOSCO ورؤاستها للجنة الإقليمية لتعليم المستثمر في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط (IFIE MENA). وتمثل جهود الهيئة في التوعية وتعزيز الثقافة المالية فيما يلي:

● إجراء حوار مجتمعي للتأكد على أحقيّة الشباب من الجنسين في الفئة العمرية من 16 إلى أقل من 21 عاماً في التعامل في الأنشطة والمنتجات المالية غير المصرفية

في إطار نشر الثقافة المالية وتحقيق الشمول المالي والحرص على إتاحة الخدمات المالية غير المصرفية لكافة فئات المجتمع، أجرت الهيئة حواراً مجتمعيّاً مع أطراف السوق المعنية بتقديم الخدمات المالية غير المصرفية، لإتاحة خدماتهم المالية لكافة فئات المجتمع وللشباب من الفئة العمرية من 16 إلى أقل من 21 عاماً، وحثّهم على تقديم منتجات مالية مصممة خصيصاً لهذه الفئة والعمل على دعمها. كما أكدت الهيئة على إعفاء تلك الجهات والمتعاملين معها من الشباب من مقابل الخدمات التي تتقاضها عن المنتجات المالية غير المصرفية والتي تستهدف تلك الفئات.

الأنشطة المالية غير المصرفية في 150 عام



تأسيس لوحة توضيحية لتاريخ القطاع المالي غير المصرفى بمصر تؤرخ لنشأة المؤسسات المالية غير المصرفية وتطور الإشراف عليها على مدى 150 عاماً

أصدرت الهيئة إنفوجراف وثائقى لتاريخ القطاع المالي غير المصرفى خلال 150 عاماً فى مصر، والذي يمثل مخطوطاً يوثق للمراحل الزمنية التي مرت ب المؤسسات والأنشطة المالية غير المصرفية وصور الرقيب المتعددة. وتم تنفيذ ذلك العمل الوثائقى على جدارية داخل أروقة هيئة الرقابة المالية في القرية الذكية، ليروي أحداً وحقائق عن الأنشطة المالية غير المصرفية وما مرت به من مراسم وتشريعات منظمة، وليتكامل مع مجمع المعرفة للثقافة المالية الذي تم تأسيسه ليصبح منارة مضيئة لمستقبل القطاع المالي غير المصرفى، والذي قمتد جذوره عبر 15 عقداً من الزمان.

الرقابة المالية تبحث مع ممثلي بنوك الاستثمار سبل تنشيط التداول على سندات الشركات بالبورصة المصرية

عقدت الهيئة لقاءً مع ممثلي بنوك الاستثمار لبحث سبل التوعية ونشر الثقافة المالية بالسندات وصكوك التمويل وأدوات الدين المقيدة بالبورصة المخصصة لصغار المستثمرين للتوضيح مزايا الأدوات المالية. وطالبت الهيئة الجهات العاملة في سوق رأس المال بالتوعية ونشر الثقافة المالية بالسندات وصكوك التمويل وأدوات الدين الأخرى المقيدة بالبورصة والتي تستهدف صغار المستثمرين للتوضيح مزايا تلك الأدوات المالية، وما تتمتع به من تدني مغرى في تكلفة مقابل الخدمات عن عمليات التداول عليها.

معهد الخدمات المالية يقدم برامج تدريبية للعاملين بهيئة سوق رأس المال الفلسطينية

في تأكيد على عمق العلاقات الأخوية بين الهيئة العامة للرقابة المالية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية وزيادة مجالات التعاون بينهما، حرصت هيئة الرقابة المالية على تلبية الاحتياجات التدريبية للعاملين بالهيئة الفلسطينية، وتقديم كافة التيسيرات اللازمة لهم لتمكنهم من المشاركة في البرامج التدريبية المتعددة التي يقدمها معهد الخدمات المالية - الذراع التدريبي للهيئة - والتي تغطى كافة المتطلبات الفنية والقانونية للأنشطة المالية غير المصرفية.



التوعية بالتأمين على المعاملات المالية ضد المخاطر السيبرانية بالتعاون مع البنك المركزي المصري

نظمت الهيئة بالتعاون مع البنك المركزي المصري ندوتين عن "التأمين على المعاملات المالية ضد المخاطر السيبرانية" لإنفاذ القرارات الصادرة عن المجلس القومي للمدفووعات بشأن التأمين على المعاملات المالية الإلكترونية ضد مخاطر الاختراق وإصدار وثائق تأمين محدثة تلبي احتياجات القطاع المصرفي المصري. وتهدف الندوتان إلى التعريف باللغطية التأمينية التي تكتتب فيها شركات التأمين لمواجهة المخاطر السيبرانية، بما يسهم في تلبية احتياجات البنوك والمؤسسات المالية لهذا النوع من اللغطيات. وقد شارك في الندوتين ممثلين عن الهيئة العامة للرقابة المالية، والبنك المركزي المصري، واتحاد بنوك مصر، وشركة بنوك مصر، وما يزيد عن 30 بنكًا من البنوك العاملة في مصر بالتنسيق مع اتحاد البنوك.

إنشاء "مجمع المعرفة للثقافة المالية" بهدف نشر الثقافة المالية داخل القطاع المالي غير المصرفي

قامت الهيئة بإنشاء "مجمع المعرفة للثقافة المالية" في مبادرة طموحة لنشر الثقافة المالية داخل القطاع المالي غير المصرفي، وتعزيز اعتماد النمو الاقتصادي على الطاقات البشرية الخلاقة ومهارات التقنية العالمية بشكل أكبر من اعتماده على الأصول المادية للقفز نحو تطلعات رؤية مصر 2030، عبر تنسيق وتناغم الخدمات التي تقدمها الجهات التابعة لمجمع المعرفة في مكان واحد، وهي معهد الخدمات المالية، ومركز المديرين المصري، والمركز المصري للتحكيم الافتراضي وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، والمركز الإقليمي للتمويل المستدام.



مشاركة الهيئة في أنشطة أسبوع المستثمر العالمي (World Investor Week 2021)، والذي تروج له المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)



قامت الهيئة بالمشاركة في أنشطة أسبوع المستثمر العالمي (World Investor Week 2021)، للعام الخامس على التوالي، والذي تروج له المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، وتتسق فعالياته بين

أعضائها في أسواق 100 دولة بعد أن حققت المبادرة نتائج إيجابية في تعزيز الثقافة المالية للمستثمرين وحمايتهم في الأعوام الماضية. وتميزت فعاليات مبادرة هذا العام بعقد مزيج من اللقاءات التثقيفية ما بين أنشطة ذات حضور فعلي بمجمع المعرفة للثقافة المالية غير المصرفية بالهيئة، بالتزامن مع إجراء فعاليات عن بُعد، باستخدام شبكة المعلومات الدولية - عبر تطبيق Zoom - تماشياً مع الإجراءات الاحترازية المطبقة لمواجهة خطر انتشار فيروس كورونا المستجد.



إطلاق معهد الخدمات المالية التابع للهيئة سلسلة ندوات عن "التصنيف الأئتماني الرقمي"

أطلق معهد الخدمات المالية -الذراع التدريبي لهيئة الرقابة المالية- بالتنسيق مع المعهد المصري المצרי والشركة المصرية للاستعلام الأئتماني سلسلة ندوات عن "التصنيف الأئتماني الرقمي"، بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وتهدف إلى تعزيز المعرفة بخدمة التصنيف الأئتماني ودورها في مساعدة المؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية) وتمكينها من اتخاذ قرارات أئتمانية سريعة وقائمة على بيانات موثوقة وتراعي معايير الاستدامة البيئية.

مشاركة الهيئة في ملتقى شرم الشيخ السنوي للتأمين

شاركت الهيئة في فعاليات مؤتمر شرم الشيخ السنوي الثالث للتأمين، والذي عقد تحت شعار "الاتجاهات الحديثة للتأمين وإعادة التأمين فرص ما بعد كورونا"، بالتعاون مع الاتحاد الأفروآسيوي للتأمين وإعادة التأمين، بحضور عدد من الوزراء و700 مشارك من الدول المختلفة بكافة قارات العالم يمثلون كبرى شركات التأمين وإعادة التأمين، وشركات الوساطة العالمية، وأعضاء الاتحاد الأفروآسيوي للتأمين وإعادة التأمين، وخبراء التأمين الدوليين، والجهات ذات العلاقة بالتأمين.



عقد المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة ندوات تعريفية للشركات عن مبادئ التأمين المستدام

قام المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة بعقد ندوات تعريفية للشركات عن مبادئ التأمين المستدام لدعم سوق التأمين المصري ورفع كفاءته، والارتقاء بمستوى الثقافة التأمينية.

توقيع مذكرة تفاهم بين المركز الإقليمي للتمويل المستدام والاتحاد المصري للتأمين



قام المركز الإقليمي للتمويل المستدام - التابع لهيئة الرقابة المالية - والاتحاد المصري للتأمين بتوقيع مذكرة تفاهم لدعم سوق التأمين المصري ورفع كفاءته، والارتقاء بمستوى الثقافة التأمينية وخاصة في مجال التأمين المستدام. وبمقتضى مذكرة التفاهم، سيعمل المركز الإقليمي للتمويل المستدام على مناقشة المشاريع والمبادرات المقترحة في مجال التمويل والتأمين المستدام لخلق فرص استثمارية جديدة لدى كافة المؤسسات والجهات والشركات العاملة بقطاع التأمين، كما سيلتزم بتقديم كافة المساعدات للاتحاد المصري للتأمين للتعرف بإعلان نيروبي المتعلقة بالتأمين المستدام بهدف التشجيع على تطبيقه، وهو الإعلان الذي يقتضاه يلتزم قادة صناعة التأمين بقارنة أفريقيا بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.



مشاركة الهيئة في مراسم الاحتفال بتخريج أول دفعة من طلاب الماجستير المهني في حوكمة الشركات

شهدت الهيئة مراسم الاحتفال بتخريج أول دفعة من طلاب الماجستير المهني في حوكمة الشركات والذي يقدمه مركز المديرين المصري بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وفقاً لبروتوكول تعاون مشترك بينهما، وملتضم من تنفيذ برامج للدراسات العليا مشاركةً بين

الجهتين وفقاً لآلية تعليمية تتيح مزج الخبرة العلمية مع الخبرة التطبيقية مع الخبيرة العلمية منح شهادة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) في مجال الحكومة، وبما يسهم في نشر أسس وتطبيقات فكر الاستدامة في القطاع المالي غير المصرفي وتدعم رؤية مصر 2030.

عقد اتفاقية تعاون بين هيئة الرقابة المالية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لمنح شهادة الدكتوراه المهنية في الحكومة والتمويل

قام مركز المديرين المصري بتوقيع اتفاقية تعاون مع كلية الدراسات العليا في الإدارة بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، لتقديم برنامج الدكتوراه، (DBA in Governance and Finance)، المهنية في تخصص الحكومة والتمويل (DBA in Governance and Finance) ومقتضى الاتفاقية سيتم تأهيل حاملي درجة الماجستير المهني للحصول على درجة الدكتوراه المهنية في تخصص الحكومة والتمويل بدءاً من يناير 2022.



عقد حلقة نقاشية عن التشريعات المنظمة لأنشطة المالية غير المصرفية لأول مجموعة من قاضيات مجلس الدولة

عقدت الهيئة حلقة نقاشية عن التشريعات المنظمة لأنشطة المالية غير المصرفية لأول مجموعة من قاضيات مجلس الدولة للاطلاع على آخر المستجدات بتلك التشريعات وتبادل الخبرات. وتضمنت فعاليات الحلقة النقاشية إطلاع القاضيات على تطوير التشريعات والمتمثلة في قانون

التمويل الاستهلاكي، وقانون التأمين الموحد، والتعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجانب متناهية الصغر، وما انتهت إليه الهيئة من وضع إطار تنظيمي لتفعيل بورصة العقود الآجلة وما يتضمنه من قواعد، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الصكوك باعتبارها أداة تمويلية يعول عليها الكثيرين في السوق المصرية، والسدادات الخضراء واهتمام الهيئة بالتمويل المستدام وأدواته التمويلية.

إعداد الهيئة لأول استراتيجية وطنية لرفع مستويات الثقافة المالية غير المصرفية بين فئات المجتمع لأول مرة في التاريخ

قامت الهيئة بإعداد مقترن الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية - 2022، والتي تستهدف رفع الثقافة والمهارة المالية للأفراد المجتمع المصري، وتشجيع سلوك الادخار عند الأفراد، وتطوير الانضباط الائتماني لديهم، وتعزيز المشاركة في الأسواق المالية غير المصرفية لتحقيق الأهداف المالية. هذا فضلاً عن ترسیخ مبادئ حقوق المتعاملين بالأسواق المالية غير المصرفية، وتحسين استخدام الخدمات المالية الرقمية بطريقة آمنة، وتعزيز استخدام إدارة المخاطر في مختلف مراحل الحياة، ورفع قدرة الأفراد على التخطيط السليم للتقادع، بالإضافة إلى تحسين طرق البحث وتقييم التعليم المالي، كأحد الأدوات الهامة لتقييم نتائج الاستراتيجية وتحديد مجالات التطوير، وتحقيق استدامة التطبيق والنتائج.



الخاتمة

عام آخر يمر علينا بنفس حالة عدم اليقين... عام آخر نشهد فيه موجات عدوی جديدة لفيروس كورونا... عام حمل في طياته العديد من المحاولات لاحتواء الجائحة... وعلى غرار عام 2020 لا يزال الاقتصاد العالمي يحاول التعافي.

وعلى الرغم من هذه الضغوط، استطاعت الهيئة أن تتصدى لها، مما كان له مردود طيب على أداء جميع الأنشطة المالية غير المصرفية والتي استردت أداءها السابق بل وتفوقت عليه في بعض الأنشطة.

كما استطاعت الهيئة استكمال معظم مستهدفات استراتيجيتها للفترة (2018-2022) قبل انتهاء مدتها بعام كامل، حيث مثلت التزاماً على إدارة الهيئة والعاملين بها للعمل على تحقيق مستهدفاتها طبقاً لتوقعات محددة.

وشهد عام 2021 إعلان الهيئة لرؤيتها المستقبلية 2025، والتي أعادت تقييم أولويات الأهداف والمحاور الرئيسية وترتيبها في ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية على الصعيدين المحلي والدولي. وتُحدد هذه الرؤية أولويات عمل الهيئة في المرحلة القادمة، وذلك بالتركيز على خمسة محاور رئيسية في مقدمتها التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، ثم الشمول المالي والاستدامة المالية، يليه إدارة المخاطر والإذار المبكر ضد الأزمات، ثم محور تطوير البنية التشريعية، وأخيراً محور تعزيز مستويات الثقافة المالية وبناء القدرات، ويأتي ذلك تمهيداً لإعداد المرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة للقطاع المالي غير المصرفية (2022-2026).

التقرير السنوي

2021

FRA ANNUAL REPORT

الملحق



الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



نبني الجسور لا الحواجز Building Bridges not Walls

www.fra.gov.eg

سوق رأس المال

جدول (1) تطور سوق الإصدار (السوق الأولي)

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
إصدارات الأسهم					
قيمة إصدارات الأسهم الجديدة (تأسيس وزيادة رأس المال) (بالمليون جنيه)					
194003	117296	139211	156811	117235	
3445	3213	4274	5977	5227	عدد إصدارات الأسهم
62856	46745	57313	52721	21202	إجمالي إصدارات تعديل القيمة الأساسية وتخفيف رأس المال (بالمليون جنيه)
إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم ^{1*}					
قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم (بالمليون جنيه)					
23402	29749	22535	5300	2981	
25	19	19	7	5	عدد إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم
280261	193790	219059	214832	141418	إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية (بالمليون جنيه)

جدول (2) تطور نشاط أسواق التداول (السوق الثانوي)

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
1007	690	410	359	333	إجمالي قيمة التداول (بالمليار جنيه)
136	93	50	61	78	عدد الأوراق المتداولة (بالمليار ورقة)
11	9	5	6	7	عدد العمليات (بالمليون عملية)

جدول (3) مؤشرات السوق

2021	2020	2019	2018	2017	المؤشر-إغلاق
11949	10845	13962	13036	15019	مؤشر أسعار EGX30 مقوم بالجنيه
2580	2340	2954	2470	2875	مؤشر أسعار EGX 30 مقوم بالدولار
2202	2145	1267	1427	1660	مؤشر أسعار EGX70 EWI
3255	3098	2185	2427	2716	مؤشر أسعار EGX100 EWI
1934	1782	1993	2153	2340	مؤشر S&P/EGX ESG
14228	13246	16350	16742	19665	مؤشر EGX30 capped
4073	1048	483	467	532	مؤشر تميز ^{2*}

¹الأوراق المالية بخلاف الأسهم تتضمن كلاً من (سندات التوريق، وسندات الشركات، والسندات الخضراء، والصكوك)

² تم استخدام مؤشر تميز بدلاً من مؤشر النيل.

جدول (4) بيان مقارن بعدد الأنشطة المرخص بها من الهيئة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

النشاط المرخص به	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام 2020	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام 2021	القائمة بـنهاية 2021	إجمالي عدد الشركات
التمويل	0	2	12	
التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	1	1	6	
أمين حفظ	0	0	17	
ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية	2	6	61	
إدارة صناديق الاستثمار	2	2	64	
خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	0	0	8	
نشر المعلومات عن الأوراق المالية	0	0	4	
التقييم والتصنيف الائتماني للبنوك والمؤسسات المالية	0	0	2	
الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية	14	15	229	
السمسرة في الأوراق المالية	1	0	133	
تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	2	1	71	
صناديق الاستثمار المباشر	0	0	4	
صانع سوق	0	0	1	
الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	9	5	71	
شركة صناديق	1	3	26	
رأس المال المخاطر	3	0	28	
صناديق الاستثمار*	3	8	117	
المقاصلة والتسوية في معاملات الأوراق المالية	0	0	1	
تقييم وتحليل الأوراق المالية	0	0	0	
الإجمالي	38	43	855	

*صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بإنشاء صناديق، وتشمل أيضاً الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين.

نشاط التأمين

جدول (5) عدد شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني العاملة في السوق المصري³

البيان	2018	2019	2020	2021
بحسب نوع التأمين				
تأمينات أشخاص	14	15	16	16
تأمينات ممتلكات والمسئوليات	23	23	25	25
بحسب صيغة التأمين				
تأمين تجاري	27	27	31	31
تأمين تكافلي	10	11	10	10
الإجمالي	37	38	41	41

بالملايين جنيه

جدول (6) إجمالي الأقساط المكتتب فيها بشركات التأمين

البيان	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020	2020/2021
تأمينات الممتلكات والمسئوليات					
الأقساط المباشرة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	12329	15621	18062	20245	21990
وارد محلي وخارجي	1457	1742	1678	1292	1486
اجمالي أقساط الممتلكات والمسئوليات	13786	17363	19740	21537	23476
تأمينات الأشخاص					
الأقساط المباشرة لتأمينات الأشخاص	10178	12121	15308	18476	23975
وارد محلي وخارجي	21	38	52	64	84
اجمالي أقساط تأمينات الأشخاص	10199	12159	15360	18540	24059
جملة الأقساط للأشخاص والممتلكات	23985	29522	35100	40077	47535

³ الموقف بنهاية السنة الميلادية.

- تتضمن شركات التأمين التي تعمل في مجال تأمينات الممتلكات كلاً من جمعية التأمين التعاوني والشركة المصرية لضمان الصادرات ضمن شركات الممتلكات تجاري.
- بالإضافة إلى هذا البيان، توجد شركة واحدة لإعادة التأمين (الإفريقيا لإعادة التأمين التكافلي).

بالمليون جنيه

جدول (7) توزيع الأقساط المباشرة لتأمينات الحياة

البيان	2020/2021	2019/2020	2018/2019	2017/2018	2016/2017
الفردي	16352	12351	10291	7795	6295
الجماعي	7623	6320	5017	4326	3883
اجمالي	23975	18476	15308	12121	10178

بالمليون جنيه

جدول (8) توزيع الأقساط المكتتبة لتأمينات الممتلكات

الشركات	السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	إجمالي السوق	إجمالي الأعمال	الإجمالي	طريق	بحري	داخلي	سفن	طيران	تكميلي	اجباري	هندسي	بترول	حوادث	طبي	إجمالي الأقساط
	2021					9591	569	818	1647	1225	484	1152	726	211	63	255	2441	569
	2020					9342	533	749	1594	1134	435	1162	778	226	73	330	2328	533
	2021					13885	4146	1931	155	1162	857	3387	7	124	121	286	1709	4146
	2020					12195	3800	1752	140	1072	680	2802	7	128	115	261	1438	3800
	2021					23476	4715	2749	1802	2387	1341	4539	733	335	184	541	4150	4715
	2020					21537	4333	2501	1734	2206	1115	3964	785	354	188	591	3766	4333

بالمليون جنيه

جدول (9) إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين

البيان	2020/2021	2019/2020	2018/2019	2017/2018	2016/2017
إجمالي التعويضات المسددة (أشخاص)	13385	9741	8388	7657	5829
إجمالي التعويضات المسددة (ممتلكات)	10041	9085	9875	7730	7039
الإجمالي	23426	18826	18263	15387	12868

بالمليون جنيه

جدول (10) صافي أصول شركات التأمين

البيان	2020/2021	2019/2020	2018/2019	2017/2018	2016/2017
صافي أصول الأشخاص	88849	72507	65049	59782	51136
معدل النمو %	22.5	11.5	8.8	16.9	27.6
صافي أصول الممتلكات	64012	55950	53089	52703	46915
معدل النمو %	14.4	5.4	0.9	12.3	59.5
الإجمالي	152861	128457	118138	112485	98051



بالمليون جنيه

جدول (11) صافي استثمارات شركات التأمين

البيان	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2019/2020	2020/2021
صافي استثمارات الأشخاص	46117	54420	58032	63537	79949
صافي استثمارات الممتلكات	39442	44938	43992	44187	51517
الإجمالي	85559	99358	102024	107724	131466

بالمليون جنيه

جدول (12) توزيع الاستثمارات المباشرة لشركات التأمين (خلال عام 2020/2021)

البيان	إجمالي السوق	إجمالي القطاع الخاص	إجمالي قطاع الأعمال العام	البيان
الأوعية الادخارية بالبنوك	19634	4860	14774	
آذون خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم	23296	6927	16369	
أصول مالية محببة بقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	14524	1840	12684	
الأصول المالية المتاحة للبيع	24935	7241	17694	
محافظ مالية مرتبطة بوحدات استثمار	20090	20083	7	
القروض والمديونيات	1743	1184	559	
استثمارات مالية محفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	26583	18505	8078	
استثمارات في شركات شقيقة وشركات تابعة	208	208	0	
الاستثمارات العقارية	453	352	101	
جملة الاستثمارات	131466	61200	70266	

بالمليون جنيه

جدول (13) حقوق حملة وثائق التأمين

البيان	2021/2021	2019/2020	2018/2019	2017/2018	2016/2017
حقوق حملة الوثائق (أشخاص)	65721	56266	49100	43358	38398
حقوق حملة الوثائق (ممتلكات ومسؤوليات)	22608	21130	19842	17858	15874
الإجمالي	88329	77396	68942	61216	54272

بالمليون جنيه

جدول (14) حقوق المساهمين لشركات التأمين

البيان	2021/2021	2019/2020	2018/2019	2017/2018	2016/2017
حقوق المساهمين (أشخاص)	18147	11919	12644	13823	10479
حقوق المساهمين (ممتلكات ومسؤوليات)	27376	21306	22298	24153	20312
الإجمالي	45523	33225	34942	37976	30791

بالمليون جنيه

جدول (15) فائض نشاط شركات التأمين

البيان	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020	2020/2021
أشخاص	1685	1789	1972	2584	2698
ممتلكات	3060	2803	2806	3397	2930
الإجمالي	4745	4592	4778	5981	5628

جدول (16) بيان بالتراخيص السارية للأشخاص الاعتباريين في مجال التأمين

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
وسطاء التأمين	69	87	90	92	94
خبراء استشاريون	14	16	15	9	10
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار	65	70	69	22	26
الإجمالي	148	173	174	123	130

صناديق التأمين الخاصة

جدول (17) ترتيب الصناديق وفقاً للتغطية التأمينية

البيان	2019	2020	عدد الصناديق
صناديق ذات مزايا تأمينية محددة	524	527	عدد الصناديق
صناديق ذات مزايا تأمينية ومعاشات شهرية	9	10	عدد الصناديق
صناديق ذات مزايا تأمينية واجتماعية معاً	45	45	عدد الصناديق
صناديق ذات مزايا اجتماعية (زماله)	50	50	عدد الصناديق
صناديق ادخار	40	42	عدد الصناديق
صناديق علاج	11	12	عدد الصناديق
الإجمالي	679	686	عدد الصناديق

بالمليون جنيه

جدول (18) نشاط صناديق التأمين الخاصة

البيان	2020	2019	2018	2017	2016
الاشتراكات ومساهمات الجهات	10502	8834	7795	7641	7439
التعويضات المستحقة	2552	3245	2447	1852	2961
الاستثمارات	85614	75848	66962	61028	54550
إجمالي الأصول	102328	88987	77530	67889	60606
المزايا التأمينية المستحقة للأعضاء	9910	8578	7805	7110	6496
المال الاحتياطي آخر المدة	96599	83422	77226	63853	56310

بالمليون جنيه

جدول (19) تطور وتوزيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة

البيان	2020	2019	2018	2017	2016
أوراق مضمونة من الحكومة	72000	60831	51809	43837	38694
أوراق مالية متداولة	3435	2882	2190	1414	2653
ودائع بالبنوك	8443	9663	11268	13229	11095
عقارات	294	295	215	241	343
قروض	940	771	692	458	599
استثمارات أخرى	1402	1406	788	1848	1165
إجمالي الاستثمارات	85614	75848	66962	61027	54549
المال الاحتياطي آخر المدة	96599	83422	72267	63853	56310

نشاط التمويل العقاري

جدول (20) تطور أعداد الشركات المرخص لها في مجال التمويل العقاري

البيان	2021	2020	2019	2018	2017	2016
شركات التمويل العقاري	15	14	14	12	13	13
شركات إعادة التمويل العقاري	1	1	1	1	1	1

جدول (21) تطور حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري وأعداد المستفيدين

مؤشرات التمويل العقاري					
2021	2020	2019	2018	2017	
8137	3417	2649	2200	1518	حجم التمويل السنوي الممنوح من شركات التمويل العقاري للمستثمرين (مليون جنيه)
24878	16741	13324	10675	8472	حجم التمويل التراكمي الممنوح من شركات التمويل العقاري للمستثمرين (مليون جنيه)
13505	8010	6147	4626	3560	أرصدة التمويل العقاري القائمة لدى شركات التمويل العقاري (مليون جنيه)
74649	68004	63835	54921	45091	عدد المستفيدين

بالمليون جنيه

جدول (22) قيمة التمويل موزعًا حسب نوع العميل

نوع العميل	الترابكي منذ بداية النشاط			قيمة التمويل خلال العام			معدل التغير %
	2021	2020	%	2021	2020	%	
عادى	69.5	2999	1769	40.9	9847	6990	
عميل صندوق	21.5	226	186	11.5	2984	2677	
محافظ مشتراه	236.0	4912	1462	70.0	12027	7074	
الإجمالي	138.1	8137	3417	48.6	24878	16741	

جدول (23): مؤشرات التمويل العقاري

البيان		
54.56	53.98	55.2
متوسط نسبة قيمة التمويل لقيمة العقار LTV (%)		
12.40	12.62	12.68
متوسط سعر الفاندة (%)		
333.27	246.18	208.73
متوسط حجم التمويل الممنوح للمستثمرين (ألف جنيه)		
12.65	13.11	13.29
متوسط فترة سداد التمويل (بالسنة)		
19557.88	13086.32	10782.68
متوسط القسط الشهري للمستثمرين (بالجنيه)		

بالمليون جنيه

جدول (24) قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب التوزيع الجغرافي

المحافظة	قيمة التمويل خلال العام			قيمة التمويل التراكمي منذ بداية النشاط			معدل التغير (%)
	2021	2020	معدل التغير (%)	2021	2020	معدل التغير (%)	
القاهرة	200.9	5894	1959	80.8	13187	7293	
الجيزة	61.0	1174	729	26.4	5622	4449	
الإسكندرية ومطروح	25.3	411	328	26.7	1953	1541	
البحر الأحمر	135.1	261	111	58.1	713	451	
محافظات أخرى	36.9	397	290	13.2	3403	3007	
الإجمالي	138.1	8137	3417	48.6	24878	16741	

نشاط التأجير التمويلي

جدول (25) عدد الشركات المقيدة والعاملة في مجال التأجير التمويلي بالسوق المصري

البيان	2021	2020	2019	2018	2017
عدد الشركات المسجلة	46	44	229	228	226
عدد الشركات العاملة	46	31	32	36	27

جدول (26) عدد وقيم عقود التأجير التمويلي

البيان	2021	2020	2019	2018	2017
عدد العقود	3516	2695	2944	2362	1759
قيمة عقود التأجير التمويلي (بالمليار جنيه)	79.8	58.9	55.9	41.6	28.6

بالمليون جنيه

جدول (27) قيم عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للأصول محل التمويل

النشاط	2021	2020	2019	2018	2017
عقارات وأراضٍ	66741	48982	41959	31420	21045
سيارات بأنواعها	4845	3848	5232	3642	2185
آلات ومعدات	3122	2229	2023	2600	1433
معدات ثقيلة	2296	2010	2170	1392	1753
خطوط إنتاج	1261	1485	2874	1326	1637
أجهزة مكتبية	556	13	40.97	79	61
طائرات/بوادر عائمة	493	71	525.96	654	101
المال المعنوي	0	0	38.63	0	0
أخرى	466	231	1010	547	351
الإجمالي	79780	58869	55874	41660	28566

نشاط التخصيم

بالمليون جنيه

جدول (28) تطور نشاط التخصيم

البيان	2021	2020	2019	2018	2017
عدد العملاء	437	333	355	308	304
حجم الأرصدة المدينة	10513	6862	5257	5299	4946
الأوراق المخصصة مع حق الرجوع	12095	5740	5823	6197	5673
الأوراق المخصصة بدون حق الرجوع	8419	5561	4761	4392	3275
اجمالي حجم الأوراق المخصصة	20514	11301	10584	10589	8948

نشاط التمويل متناهي الصغر

جدول (29) مؤشرات التمويل متناهي الصغر

نهاية عام 2020				نهاية عام 2021				الفئة
الأهمية النسبية (%)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	عدد المستفيدين (بالآلاف)	الأهمية النسبية (%)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	عدد المستفيدين (بالآلاف)	
54.65	10579	39.98	1266	57.45	15544	41.79	1459	شركات
38.64	7480	52.59	1665	36.91	9986	51.23	1789	جمعيات فئة (أ)
2.99	580	2.79	88	2.74	741	2.65	93	جمعيات فئة (ب)
3.72	720	4.64	147	2.90	785	4.33	151	جمعيات فئة (ج)
100	19359	100	3166	100	27056	100	3492	الإجمالي

جدول (30) حجم التمويل متناهي الصغر الممنوح (تراكمي) حتى عام 2021 مقارنة بعام 2020 حسب النوع (ذكور – إناث)

نهاية عام 2020				نهاية عام 2021				النشاط
الأهمية النسبية (%)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	عدد المستفيدين (بالآلاف)	الأهمية النسبية (%)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	عدد المستفيدين (بالآلاف)	
53.30	10319	37.77	1196	52.66	14246	38.08	1330	ذكور
46.70	9040	62.23	1970	47.34	12810	61.92	2162	إناث
100	19359	100	3166	100	27056	100	3492	الإجمالي

جدول (31) حجم التمويل متناهي الصغر الممنوح (تراكمي) حتى عام 2021 مقارنة بعام 2020 حسب نوع التمويل

نهاية عام 2020				نهاية عام 2021				النشاط
الأهمية النسبية (%)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	عدد المستفيدين (بالآلاف)	الأهمية النسبية (%)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	عدد المستفيدين (بالآلاف)	
83.50	16166	60.85	1927	85.64	23170	64.25	2244	فردي
16.50	3193	39.15	1239	14.36	3886	35.75	1248	جماعي
100	19359	100	3166	100	27056	100	3492	الإجمالي

جدول (32) تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط الممول

نهاية عام 2020				نهاية عام 2021				النشاط
الأهمية النسبية (%)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	عدد المستفيدين (بالآلاف)	الأهمية النسبية (%)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	عدد المستفيدين (بالآلاف)	
60.93	11796	64.31	2036	60.78	16445	65.01	2270	تجاري
13.89	2,690	12.99	411	13.76	3722	12.78	446	خدمي
18.25	3532	16.05	508	19.03	5148	16.18	565	زراعي
6.93	1341	6.65	211	6.43	1741	6.03	211	إنتاجي
100	19359	100	3166	100	27056	100	3492	الإجمالي

نشاط التمويل الاستهلاكي

جدول (33) مؤشرات نشاط التمويل الاستهلاكي

2021	2020	البيان
1346	262	عدد العملاء (بالآلاف)
17008	8407	قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح (بالمليون جنيه)

سجل الضمانات المنقولة

جدول (34) أنواع الضمانات المنقولة وإجمالي قيمها في نهاية عام 2021

أنواع الضمانات	عدد الإشهرات	الإجمالي بـالملايين جنيه
حسابات بنكية	2232	255704
شهادات بنكية	16190	9978
إيداعات بنكية	1742	6613
أخرى	470	8701
إجمالي الحسابات البنكية	20634	280996
مقومات المحل التجاري (مادية/معنوية)	3390	450852
مقومات المحل التجاري (معنوية)	1	2
مقومات المحل التجاري (مادية)	254	3231
مقومات المحل التجاري	3645	454085
مكونات داخلة ضمن إنتاج سلعة	4137	18832
مكونات داخلة ضمن إنتاج سلعة	4137	18832
محاصيل زراعية	2010	4697
تركيبيات ثابتة	89	1192
معدات ثقيلة	646	15881
آلات ومعدات	43723	128999
عقارات بالتجصيص	39	1968
سيارات	29853	67132
أخرى	851	10799
منقول مادي	77211	230669
الإجمالي	105627	984581

جدول (35): توزيع الإشهرات عددها وقيمتها حسب نوع الجهة

نوع الجهة	عدد الإشهرات	الإجمالي بالمليون جنيه	عدد الجهات المشتركة
بنوك	79709	953051	38
تمويل استهلاكي	11400	109	2
شركات التجزئة	11224	99	5
شركات تأجير تمويلي	2733	28765	35
جهات تمويل متناهي الصغر	534	604	5
شركات التخصيم	19	609	4
جهات تمويل دولية	6	876	2
شركات صناعية	1	468	1
فرد طبيعي مصرى	1	0.4	1
الإجمالي	105627	984581	92

جدول (36) بيان عدد التراخيص والموافقات الصادرة عن الهيئة لشركات والجهات لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية

النشاط	عام 2020			عام 2021		
	الإجمالي	موافقات بإضافة أنشطة	تراخيص جديد	الإجمالي	موافقات بإضافة أنشطة	تراخيص جديد
شركات سوق رأس المال	71	45	26	70	42	28
شركات التأمين	-	-	-	3	-	3
شركات الوساطة في التأمين	4	-	4	4	-	4
شركات خبرة المعينة وتقدير الأضرار	4	-	4	6	-	6
شركات خبراء التأمين الاستشاريين	1	-	1	3	-	3
شركات التمويل العقاري	2	2	-	-	-	-
شركات التأجير تمويلي	3	2	1	4	1	3
شركات التخصيم	8	8	-	12	10	2
شركات خبرة التقييم العقاري	2	-	2	-	-	-
شركات التمويل الاستهلاكي	8	2	6	9	-	9
شركات مقدموا التمويل استهلاكي	6	-	6	7	-	7
شركات التمويل متناهي الصغر	4	-	4	-	-	-
شركات مشروعات متوسطة وصغيرة	2	2	-	-	-	-
فروع شركات السمسرة في أ.م	8	-	8	6	-	6
فروع شركات التمويل متناهي الصغر	306	-	306	180	-	180
فروع شركات التأجير التمويلي والتخصيم	2	-	2	2	-	2
فروع شركات التمويل الاستهلاكي	34	-	34	-	-	-
الإجمالي	465	61	404	306	53	253

نشاط الإلزام

جدول (37) بيان إحصائي تفصيلي بحالات تحريك الدعوى الجنائية والصالحات

نوع الإجراء	النشاط	نوع الإجراء
الطعن بالتزوير "شركات عاملة في مجال سوق المال"	سوق المال	مخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش" "شركات عاملة في مجال سوق المال" ومخالفات الطعن بالتزوير
مخالفات التلاعب "شركات وعملاء"		مخالفات التلاعب "عملاء"
مخالفات التلاعب "عملاء"	سوق المال	مخالفات التلاعب "شركات"
مخالفات قانونية ولاحية أخرى		مخالفات القوانين المالية "شركات مقيدة في سوق المال"
مخالفات التأمين "شركات"		مخالفات التأمين "اوسيطاء وشركات"
مخالفات التأمين "شركات سياحة"	التأمين	مخالفات التأمين "صندوق"
تحريك الدعوى الجنائية عن مخالفات التأمين "صناديق معارض"		تحريك الدعوى الجنائية عن مخالفات التأمين "شركات خدمات طبية"
اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية شركات		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية شركات
تحريك الدعوى الجنائية	متناهي الصغر	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ
سوق المال		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ
التأمين		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ
التمويل العقاري		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ
تأجير تمويلي		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ
متناهي الصغر		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ
تصالحات عامة انتهت البث فيها (شركات وعملاء وصناديق وأخرى)	سوق المال	تصالحات عدم تقديم قوائم مالية في المواجه المحددة "شركات مقيدة في سوق المال"-تصالح قوائم مالية تم البث فيها
تصالح انتهى البث فيه (شركات - صناديق - وسطاء)		تصالحات خاصة بعدم الالتزام بتقديم قوائم مالية في المواجه المحددة
التأمين		تصالحات جاري استكمال إجراءاتها
سوق المال والتأمين		رفض التصالحات لعدم استكمال إجراءات التصالح

نوع الإجراء	النشاط	الإجراء	2021	2020	2019	2018	2017	2016
متناهي الصغر		تصالحات عامة انتهى البت فيها (شركات - جماعيات)	8	11	7	0	0	0
تمويل عقاري		تصالحات عامة	1	0	0	0	0	0
		تصالحات عامة شركة		0	1	0	0	0
تأجير تمويلي		تصالحات قوائم مالية	59	0	0	0	0	0
		الإجمالي	461	319	442	456	449	348

إيضاح

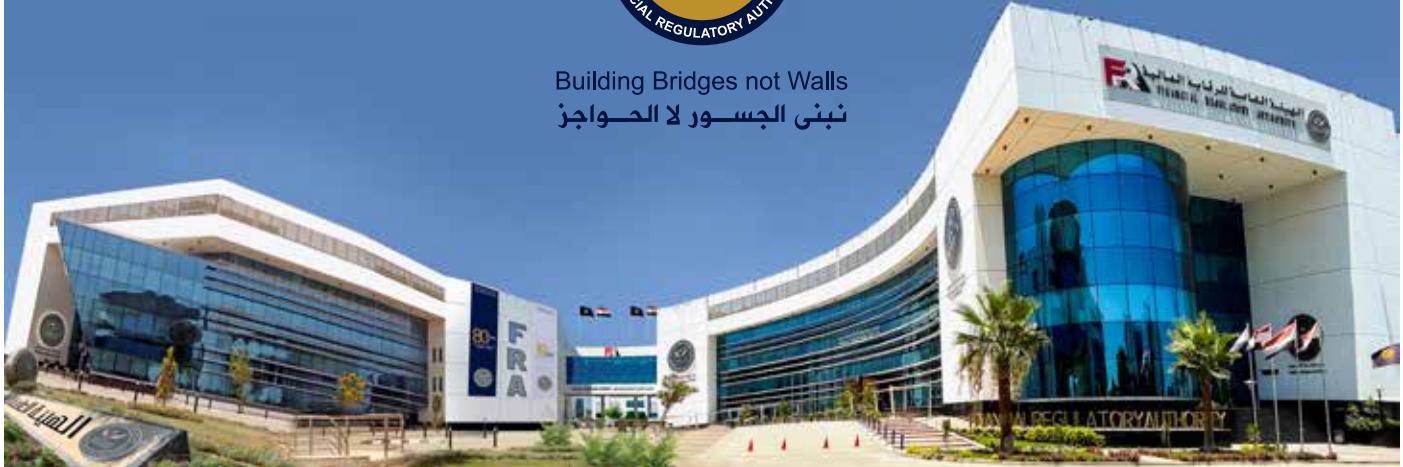
في إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فقد قامت الهيئة بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم إنجازاتها خلال عام 2021.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها في تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتتعديل أو التغيير من وقت آخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويفات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة مما قد يؤدي إلى تغير بعض الأرقام وفقاً لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة إلى مصدرها.



Building Bridges not Walls
بنى الجسور لا الحواجز





الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB





الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

التقرير السنوي

2021

FRA ANNUAL REPORT

10 YEARS+
ANNIVERSARY

80 YEARS+
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

نبني الجسور لا الحواجز Building Bridges not Walls